جامعة بيرزيت
كلية الدراسات العليا- معهد أبو لغد للدراسات الدولية

نصوص اتفاقيات أوسلو وفشل التطبيق
1993- 2000

إعداد رولا سرحان

إشراف الدكتورة هلغى باومغرتن

رسالة لنيل درجة الماجستير/ 2005- 2006 ميلادي
جامعة بيرزيت
كلية الدراسات العليا- معهد أبو لغد للدراسات الدولية

نصوص اتفاقيات أوسلو وفشل التطبيق
1993- 2000

لجنة المناقشة

د.هلغى بامغرتن – رئيساً

د. جوني عاصي – عضواً
د. سمير عوض- عضواً

رسالة لنيل درجة الماجستير/ 2005- 2006 ميلادي

الإهداء

لكل من يعمل من أجل وطن أفضل...
لكل من يرى أن فلسطين تستحق عناية أكبر ...

الفهرس

الفصل التمهيدي 1
المقدمــة..... . 2
الإطار النظري..... 16

الفصل الأول: خصائص الاتفاق والمكاسب المتوقعة منه..... 28
المبحث الأول: الشكل العام للاتفاق..... .. 31
القواعد الأساسية التي ارتكز إليها الاتفــاق..... 31

المبحث الثاني: مرحلية الاتفاق..... 38
القسم الأول: المقصود بسياسة المرحلية والشكل الذي جاءت عليه في الاتفاق..... 38
القسم الثاني: أسباب اعتماد سياسة المرحلية..... 41

المبحث الثالث: عمومية وغموض الاتفاق..... 55
أسباب عمومية وغموض الاتفاق..... 55

المبحث الرابع: المكاسب المتوقعة من الاتفاق..... 66
القسم الأول: المكاسب التي توقعها كل طرف إثر توقيع الاتفــاق..... 66
القسم الثاني: تصورات كل جانب عن المرحلة النهائية..... 70

الخلاصة..... 76

الفصل الثاني: تطبيقات الاتفاق..... **77**
المبحث الأول: السلطة الفلسطينية وإشكالية السيادة..... 80
القسم الأول: الولاية والصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية..... 82
القسم الثاني: التطبيقات العملية فيما يتعلق بمفهوم الدولة والسيادة الفلسطينية..... 87

المبحث الثاني: المستوطنات الإسرائيلية..... 92
القسم الأول: الموقف الإسرائيلي من المستوطنات..... 93
القسم الثاني: مدينة الخليل كنموذج..... 101

المبحث الثالث: تأثير المعارضة خلال الفترة الانتقالية..... 118
القسم الأول: مواقف الأطراف الإسرائيلية المعارضة..... 120
القسم الثاني: مواقف الأطراف الفلسطينية المعارضة..... . 129

الخلاصة: 137

الفصل الثالث: فرص نجاح الاتفاق:..... 140

المبحث الأول: عدم اللجوء إلى سياسة المرحلية والعمومية..... 142
القسم الأول: عدم تأجيل قضايا الحل الدائم..... 142
القسم الثاني: قمة كامب ديفيد..... 145

المبحث الثاني: تعزيز الموقف الفلسطيني..... 153
تعزيز البناء الفلسطيني الداخلي..... 153
الخلاصة:..... 162

الخاتمـــة..... 164

التسلسل الزمني لأهم مراحل أوسلو..... 180
المراجـــع..... 183

ملخص الرسالة

تُحاول الرسالة دراسة فشل أوسلو من خلال التركيز على نصوص الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتطرح الرسالة فرضية أساسية مفادها أن نصوص اتفاقيات أوسلو هي سبب رئيس في فشل التطبيقات العملية لها، وأن الصيغة التي جاءت بها الاتفاقيات لا يُمكن أن تثبت على الأرض وتستمر، ولا يُمكن إحراز أي تقدم على أساسها في أي اتجاه.

كما وقد استند البحث إلى فرضية فرعية تم من خلالها الربط بين الاتفاق وبين التطبيقات العملية التي جاءت على الأرض إثر التوقيع، وإثر محاولة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وبموجب فرضية البحث الفرعية فإن شكل الاتفاق وخصائصه المتمثلة في المرحلية والعمومية والغموض، هي سبب وراء فشل الاتفاق، وهي التي ساهمت في أن يكون التطبيق على الأرض بالصورة المغايرة لما كان متوقعاً.

وقد اعتمدت الرسالة في منهجيتها على تحليل النص من خلال الاستفادة من نظرية الـ Pluralism، والتي ساعدت في توضيح النواقص الموجودة في الاتفاق، وتحديد الثغرات ومواضع النقص والخلل فيه. بالإضافة إلى أنها قدمت تفسيراً لأسباب اعتماد الخصائص التي جاء عليها الاتفاق؛ فنظرية الـ Pluralism تساعد في التفسير على مستوى العلاقة بين الجانبين، وعلى مستوى الوضع الداخلي لكل منهم، على مستوى الأطراف المؤثرة في العملية خارجياً وداخلياً.

ومن خلال التدقيق في الأسس التي قام عليها الاتفاق، ودراسة الأهداف المرجو تحقيقها منه، والتطرق إلى الأسباب الكامنة وراء اعتماد خصائص الاتفاق المتمثلة بالمرحلية والغموض، إلى جانب النظر في التطبيقات العملية للاتفاق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن النص تعتريه مشاكل منذ بداية التوقيع عليه، وأنه لا يؤسس أبدا لحالة من إنهاء الصراع بين الجانبين، بل على العكس من ذلك ساهم في تعميق الفجوة بينهما.
- أن أحد الأطراف، وهو الطرف القوي قد استغل هذه النواقص لمصلحته على حساب الطرف الآخر، الطرف الضعيف.
- أن الاتفاق لم يؤسس لقاعد انطلاق لتغيير شكل العلاقة بين الجانبين.
- أن الاتفاق يجب أن يتضمن إشارة وتوضيحاً لطبيعة الشكل النهائي للحل المتوقع بين الجانبين فلا يبقى مفتوحاً.
- أن الاعتماد على المرحلية والغموض والعمومية في الاتفاقيات التي تكون بين أعداء لا تنجح في الغالب، وأنه يجب لنجاح هذا الأمر توفر عدد من العوامل المساندة أهمها عامل بناء الثقة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق.

Thesis Summary

This thesis attempts to explore the factors underlying the failure of the Oslo Accords by specifically analyzing the text of the agreement signed between Israel and the Palestinian Authority (PA). As such, the thesis is built around the basic assumption that the text of the Oslo Agreement was impractical and inapplicable realistically. In effect, the content of the text and its subsequent contextual implications could not be implemented on the ground and thus could not further support the resolution of the Israeli-Palestinian conflict.

In terms of methodology, the theory of pluralism was used in order to identify the existing shortcomings and gaps in the text. Moreover, this theory helped to explain the failure of the accords by closely examining the relationship between both parties and the internal dynamics in each party, with particular emphasis on internal and external factors.

Through a detailed examination of the agreement's theoretical foundation and the goals that were envisaged in the text, particularly associated with the incremental and ambiguous characteristics inherent in the agreement, the following conclusions were reached.

- From the time of its ratification, the text suffered from serious weaknesses and problems. Accordingly, it did not form a serious basis for ending the conflict between the two parties but, on the contrary, it contributed to widening the gap between them.
- One of the parties, namely the stronger party, exploited those shortcomings to its advantage, at the expense of the weaker party.
- The agreement did not create a strong basis for changing the pattern and form of the relationship between the parties.
- The agreement should have included a clear guideline for the nature and shape of an expected final agreement between the parties and not an open-ended framework.
- The incremental, ambiguous and overly general nature of agreements inevitably leads to failure in negotiations. Alternatively, successful implementation depends on factors pertaining mostly to confidence-building measures.

الفصل التمهيدي

نصوص اتفاقيات أوسلو و فشل التطبيق
1993-2000

المقدمـــــــة

كان توقيع اتفاق إعلان المبادئ، في 13 أيلول/ سبتمبر 1993 بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، نقطة تحول مهمة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي لم يوازيه حدث آخر بذات الأهمية سوى اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 الموقعة بين مصر وإسرائيل، والتي كانت البداية الرسمية والعملية للمسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل.

ومنذ توارد الأنباء حول توقيع الاتفاق بدا أن حجم التوقعات والآمال المعلقة عليه من قبل الأطراف المشاركة فيه كبيراً لجهة أنه فتح الباب أمام إنهاء فتيل الأزمة بين طرفي الصراع الرئيسين: الفلسطيني والإسرائيلي، ونتيجة لإقراره بضرورة الوصول إلى حالة من التعايش السلمي والآمن بينهما، إلى جانب اعتباره البداية الحقيقية من أجل السير خطوة أولى باتجاه الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

غير أنه ومع التطبيقات العملية لما ورد في الاتفاق، بدأ حجم تلك الآمال بالخفوت، ولم تتحقق التوقعات الرئيسة التي أملت الأطراف المشاركة في تحقيقها، رغم المحاولات التي بُذلت من قبل أولئك المعنيين بإنجاح هذه المسيرة بين الجانبين. فقد بقيت طبيعة العلاقة بين طرفي الاتفاق على حالها، وإن أخذت، تحت مظلة أوسلو، شكلاً مختلفاً عن الشكل السابق، إذ بقيت تلك العلاقة في عمقها علاقة غير ناضجة لأجل التأكيد على فكرة التعايش السلمي بينهما على أساس من الثقة المتبادلة والنوايا الحسنة.

فقد كان التقدم باتجاه تطبيق الاتفاق مربوطاً بإحداث تغيير حقيقي على نمط العلاقة التي جمعت بين طرفي الصراع، بحيث يتم تحويلها من علاقة عداء إلى علاقة سلام، وقد ارتبط تحقيق ذلك بضرورة توفر أسس حقيقية ثابتة ينطلق منها الجانبان باتجاه ذلك. بالتالي، كان من الضروري على الجانبين أن يلتزما بتوفير المقومات الأساسية لبيئة حقيقية تتطور فيها تلك العلاقة إلى علاقة تعاونية سلمية تتركز على الاعتمادية المتبادلة في تحقيق أهداف الاتفاق.

غير أن ما حدث في واقع الأمر، لم يُسهم أبداً في توفير فرص لنجاح الاتفاق، فالتواجد العسكري الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية بقي مستمراً، نتيجة لتهرب الجانب الإسرائيلي من تطبيق الاتفاق، ما عني بالنسبة للفلسطينيين بقاء جميع مظاهر الاحتلال بصورها التقليدية، وما أكد على وجهات النظر القائلة بأن اتفاق أوسلو جاء ليُشرعن الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية ويُعزز من سيطرته عليها.

في ذات الوقت تضاءلت حجم الآمال الفلسطينية المبنية على الاتفاق لجهة أنه السبيل الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية مكتملة السيادة، فبعد سنوات من تطبيقه، أدرك الفلسطينيون أنهم لا يُسيطرون على شيء، وأن توقعاتهم بشأن دولة فلسطينية آخذة بالتبخر شيئاً فشيئاً.

بالتالي، بدأت مثالب الاتفاقية تبدو أكثر وضوحاً في أعين الأطراف المساهمة فيه إعداداً وتأهيلاً نتيجةً للحال التي آلت إليها الأوضاع على الأرض، إذ بدا أن التطبيق على الأرض كان انعكاساً للصورة التي جاء عليها الاتفاق، ما أكد على الطروحات القائلة بفشل الاتفاق، رغم اختلافها في تحديد أسباب هذا الفشل.

1. هدف البحث

على الرغم من تعدد الطروحات المتعلقة بالسبب الحقيقي الذي كان وراء فشل اتفاق أوسلو، ووصوله في نهاية الأمر إلى طريق مسدودة يصعب معها التكهن إن كان الاتفاق ما زال صالحا أم لا، فإنه من الصعب أن يتم تحديد سبب واحد وراء فشل الاتفاق باعتبار أن جميع العوامل التي أدت إلى فشله مركبة وتستند إلى بعضها البعض وتساهم بشكل أساسي في إفشاله. مع ذلك، فإن هنالك إمكانية لدراسة أحد الأسباب والانطلاق منها لفهم أسباب الفشل الأخرى التي قادت في نهاية المطاف إلى اعتبار أوسلو إطار عمل غير صالح لتطوير نمط العلاقة بين الأطراف الموقعة عليه.

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أحد تلك الأسباب التي كانت وراء وصول الاتفاق إلى طريق مسدود، وذلك من خلال التركيز على نص اتفاقيات أوسلو، باعتباره عاملاً أساسياً ومهماً قاد، ضمن مجموعة من العوامل الأخرى، إلى إفشال الاتفاق.

2. مراجعة الأدبيات

تطرح الأدبيات الواردة في شأن فشل اتفاق أوسلو مجموعة من الأسباب والعوامل التوضيحية التي أدت إلى وصول الاتفاق إلى طريق اللاعودة. فعلى الرغم من أن مسيرة السلام قد لوحت في بدايتها إلى أن تغييرات حقيقية ستحصل على طبيعة العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين،

فإن هذا لم يحدث، بل على العكس من ذلك، تدهورت العلاقة التي بدت للوهلة الأولى ناجحة بين الطرفين.

ومع ازدياد العلاقة سوءاً بين الجانبين، إزداد حجم التحليلات التي تحاول تفسير هذا التدهور فهنالك مجموعة من الأدبيات التي ترى أن سبب فشل الاتفاق جاء نتيجة لعدم التوازن من حيث القوة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؛ في حين ترى أدبيات أخرى أن السبب يعود إلى سياسة إسرائيل و/أو السياسة الفلسطينية في التعامل مع أوسلو؛ وتطرح أدبيات ثالثة أن الفشل جاء نتيجة لعدم مناقشة القضايا الحساسة والجوهرية والتي تعتبر سبب الصراع المحتدم بين الجانبين؛ في حين ترى أدبيات أخرى أن الفشل كان نتيجة لبنية ونص الاتفاق الذي وقع عليه الجانب الفلسطيني، أو نتيجة للأسلوب التفاوضي التي اتبعته م.ت.ف. خلال فترات التفاوض المختلفة، أو نتيجة لنصوص الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها منذ البداية.

ومع تعدد هذه الأسباب فإنه يمكن تلخيصها وفقاً لورودها في الأدبيات المختلفة على النحو التالي:

3.1 السبب الأول يكمن في نهج التدرج والمرحلية التي استند إليها الاتفاق والتي حددها إعلان المبادئ في مادته الخامسة بخمس سنوات انتقالية تبدأ عند الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، يتخللها مفاوضات الوضع الدائم التي يجب ألاّ تتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. فقد كان من المفترض أن يكون هذا النهج خطوة أولى نحو إقامة سلام وتسوية دائمين، وعاملاً أساسياً في بناء الثقة بين الجانبين. وعلى الرغم من أن مؤيدي الاتفاق ومهندسيه يرون في هذا النهج الطريقة الوحيدة للوصول إلى تسوية نهائية، إذ يصعب التوصل إلى الحل دفعة واحدة، إلاّ أنهم يربطون إمكانية نجاحها بإمكانية تنفيذ المراحل والخطوات التي أُتفق عليها وفق الجدول الزمني المحدد لها، وهذا ما لم يحصل.

فقد سمحت سياسة المرحلية لكل جانب أن يوقف تقدم المسيرة نحو السلام بذريعة أن الجانب الآخر لم يوف بالتزاماته وتعهداته، بالتالي، وكما تطرح جلين روبنسون Glenn Robinson بقي التقدم على الأرض مرهوناً بادعاءات كل طرف ضد الطرف الآخر(2003). فعلى سبيل المثال، أكد رابين مراراً أنه ليست هنالك جداول زمنية مقدسة، إذ يجب على الفلسطينيين أن يثبتوا أنهم على قدر المسؤولية من خلال إدارتهم الصحيحة للمناطق التي يسيطرون عليها، وألاّ يتم إساءة استعمال الصلاحيات المفوضة لهم. في حين كان الجانب الفلسطيني يرى أن أي خرق لأي تاريخ حُدد في الاتفاق يعتبر خرقاً للاتفاق برمته، لذلك فإن على الجانب الإسرائيلي أن يبرهن عن حسن نواياه بالتزامه أولاً بالتواريخ المحددة. وفي هذا السياق يقول أبو علاء إن الفلسفة التي قام عليها الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي " تقوم على أساس التمرحل والتدرج، غير أنه ليس من السهل الاعتقاد بتلقائية وسهولة مثل هذا الانتقال، لأننا نواجه طرفاً مراوغاً يحاول القفز عما تم التوقيع عليه... ولعل أخطر ما يواجهنا الآن هو أن يصل هذا الاتفاق، بفعل مراوغة الجانب الإسرائيلي إلى طريق مسدود أو محاولة تجزئته وشرذمته إلى اتفاقات متناثرة." (1999، 72)

إلى ذلك، يرى جوزيف ألفر Joseph Alpher أن إطالة أمد عملية السلام وفق سياسة الخطوة خطوة في مناخ يسوده التوتر وانعدام الثقة بين الجانبين سيؤدي بالضرورة إلى إبراز مكامن الضعف ومكامن الخلل في الاتفاق، فيجعلها بالتالي واضحة أمام أعين منتقدي الاتفاق (2001)، فتصبح بذلك العملية برمتها هدفاً سهلاً أمام الراغبين في تقويضها، وهذا ما حصل إثر العمليات المسلحة الفلسطينية وأعمال المستوطنين والمتطرفين اليمينيين الإسرائيليين.

بالتالي، ساهمت سياسة التدرج بشكل كبير في إفشال عملية السلام، فكانت خطأً استراتيجياً في اتفاق أوسلو. إذ كان من الضروري، كما يقول أبا إيبان Aba Eban، التوصل إلى تسوية

وحل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي دفعة واحدة (Alpher, 2001)، دون الدخول في متاهات الجداول والفترات الزمنية وترتيبات السياسة المرحلية. فهذه الترتيبات لم تعمل كممر يمهد الطريق للحل الدائم كما كان متوقعاً، بل تحولت إلى طريق نحو تجديد المواجهة الدامية بين الجانبين. ولم يتم التعامل معها كما يقول حسين آغا وروبرت مالي Robert Malley كمساحة زمنية من أجل الاستعداد للمفاوضات النهائية وإنما كوسيلة وأداة تعزز من فرص كل طرف ومن مقدرته على المساومة في مفاوضات الوضع الدائم. (2002)

3.2 السبب الثاني وراء فشل اتفاق أوسلو يعود إلى عدم جهوزية الرأي العام في الجانب الإسرائيلي وقوى المعارضة في الجانب الفلسطيني لتقبل الاتفاق، وقبول الآخر، وتقديم تنازلات مصيرية للطرف المقابل. فعلى الرغم من أن الاتفاق كان حلقة الوصل بين عهد الصراع وعهد المصالحة كما يقول رون بونداك، إلاّ أن قيادة كل طرف لم تعمل بالشكل الكافي لإنجاح هذا الاتفاق داخل الأطر الشعبية والأحزاب السياسية المعارضة له (2002، 31).

ووفقاً ليئير هرشفيلد أدى غياب الاستعداد لدى القيادتين لتهيئة شعبيهما لحل الدولتين بالطرق السلمية إلى نتائج مأساوية وقاسية ولم يتم تحقيق التقدم في الانتقال من الاتفاقات المرحلية إلى الاتفاق النهائي (36،2002).

فلم تستطع روح الاتفاق، المتمثلة في تحقيق تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة وإنهاء عقود من المواجهات والعمل من أجل التعايش السلمي بكرامة وأمن متبادلين، كما جاء في ديباجة الاتفاق، أن تتغلغل في صميم القاعدة الشعبية الإسرائيلية ولم تقبل بها قوى المعارضة الفلسطينية. فقد كان الهدف من الاتفاق هو تغيير مفاهيم كل طرف عن الطرف الآخر وتغير طبيعة العلاقة بين الجانبين من طرف محتل وطرف واقع تحت الاحتلال إلى علاقة متساوية لشركاء في طريق سياسي يهدف إلى حل الصراع بطرق سياسية سلمية. غير أن هذا لم يتحقق، وبدا أن هناك رفضاً شعبياً وحزبياً للاتفاق في كلا الجانبين.

فعلى مستوى المعارضة الإسرائيلية عبرت أحزاب اليمين – الليكود ومولديت وتسوميت – عن غضبها إثر توقيع الاتفاق (أبو عفيفة، 1998،- 567)، ومن ثم جاء اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين – أول رئيس حكومة إسرائيلي يُوَقع في عهده اتفاق مع الجانب الفلسطيني- على يد أحد المتطرفين اليهود في 4/11/1995، وكان الرفض الشعبي الإسرائيلي أكثر وضوحاً بعد دفعه لليمين الإسرائيلي لتقلد زمام السلطة في إسرائيل في 30/5/1996 بزعامة بنيامين نتنياهو، في ظل تصاعد موجة العمليات الفلسطينية المسلحة في العمق الإسرائيلي في ذلك الوقت.

أما في الجانب الفلسطيني، فقد أثار نشر الاتفاق ردة فعل معادية فورية. فقد أعلنت فصائل الرفض الفلسطينية العشرة معارضتها للاتفاق واعتبرته اتفاقاً منقوصاً لا يلبي طموحات الشعب الفلسطيني. وقدَّم عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود درويش استقالته من اللجنة التنفيذية، كما علق شفيق الحوت مشاركته في جلسات اللجنة احتجاجاً على الاتفاق، بينما دعا فيصل الحسيني في الأراضي المحتلة، لفترة قصيرة، إلى إقامة حكومة إنقاذ وطني توقف الانهيار العام لشبكة المؤسسات الفلسطينية، وبعد ذلك تجسدت هذه القوى في موجة العمليات الفدائية التي نُفذت داخل العمق الإسرائيلي (أبو عفيفة، 1998، 567).

وقد أثرت عدم الجهوزية الشعبية والحزبية في كلا الجانبين على صناعة السياسية المتعلقة بالاتفاق، ما أدى إلى إعادة التفاوض على ما تم التفاوض عليه في مرات سابقة، فكان ذلك بداية التدهور الحقيقي في اتفاقات أوسلو.

3.3 السبب الثالث وراء فشل أوسلو فينسبه البعض إلى السياسة المتبعة في الجانب الفلسطيني، والتي تنبئ بوجود نظام سلطوي يتحكم في صنع السياسات الفلسطينية، وهو النهج المتبع من قبل رئيس السلطة الفلسطينية و م. ت. ف. ياسر عرفات في إدارة السياسات الداخلية للسلطة الفلسطينية وإدارة العلاقات مع إسرائيل.

فياسر عرفات، قد وافق على اتفاق كان من الصعب القبول به دون أن يلقَ معارضة شديدة، خاصة وأنه لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية التي كان يطالب بها الجانب الفلسطيني، حيث أنه لم ينل الدعم والموافقة الكافيين من قبل الأطر المنضوية تحت مظلة م.ت.ف. وقوى المعارضة الفلسطينية، على الرغم من حصوله على مصادقة اللجنة التنفيذية ل.م.ت. ف. في جلسات 9 و 10/أيلول/1993.

لذلك، فهنالك طرحان في هذا الصدد تتعلق بسياسة عرفات؛ الأول: طرح تؤكد عليه الأطراف الرافضة للاتفاق داخل الصفوف الفلسطينية، والتي تعتبر سياسة عرفات سياسة تنازل رسمي عن الحقوق الفلسطينية وخرقاً لولاءات الكفاح المسلح من أجل تحرير أرض فلسطين التاريخية، وانصياعاً للإرادة الإسرائيلية. فهذا الاتفاق من وجهة نظرها هو ممر يمهد الطريق أمام إسرائيل للسيطرة على الفلسطينيين وإتباعهم لها أولاً ومن ثم السيطرة على المنطقة ثانياً. بالتالي، فهي تحمل ياسر عرفات مسؤولية ما يجره الاتفاق من تداعيات على الشعب الفلسطيني وترى أن هنالك ضرورةً لإفشال سياسة عرفات الهادفة لإنجاح الاتفاق عن طريق تقويضه وتقويض الأسس التي قامت عليه.

أما الطرح الثاني، فهو الطرح الإسرائيلي ووجهات النظر المؤيدة لهذا الطرح، والتي ترى خلافاً لما سبق أن ياسر عرفات لم يتنازل عن أي من الادعاءات بالحقوق الفلسطينية، وهذا الطرح يؤكد عليه جوناثان دي إتش Jonathan D.H، إذ يرى أن توقيع عرفات على اتفاق أوسلو ما هو إلاّ خطوة على طريق تحرير فلسطين التاريخية (2002).

ويستند هذا الادعاء إلى أن ياسر عرفات، كما يرى دنيس روس Dennis Ross ، لم يقم بما يكفي لإنهاء العمليات المسلحة التي كانت تطال المناطق الإسرائيلية، وأنه المسؤول أولاً وأخيراً عن إفشال اتفاق أوسلو لأنه لم يتعامل بحزم مع الاتجاه "اليميني" في الجانب الفلسطيني (2002)، وأنه كان يلجأ إلى العنف ويستخدمه كوسيلة تكتيكية لإحراز مكاسب تفاوضية وسياسية كما يقول كل من روبرت ساتلوف 2000) Robert Satloff)، وجويل فيشمان Joel Fishman (2003).

إلى ذلك، يبدو أن العقلية التي كان يتبعها ياسر عرفات في إدارة الشؤون الفلسطينية من خلال مؤسسات م.ت.ف. الثورية في الخارج قد انتقلت معه إلى داخل الأراضي التي مُنحت للسلطة بموجب أوسلو، فلم يستطع الانتقال من عقلية الثورة، فكراً وهياكلَ وشخوص، إلى عقلية الدولة وبناء المؤسسات والاستناد إلى حكم القانون.

إذ يقول أوري سافير إن عرفات كان معنياً بتثبيت مكانته السياسية والذاتية أكثر مما هو معني ببناء اقتصاد أو مؤسسات حيوية لمجتمع مدني.(1998،- 180) فعندما كان يُسأل عرفات عن الكيفية التي سيدير بها قطاع غزة كان يجيب بأنه كان يدير لبنان، ولبنان أكبر من قطاع غزة بكثير (هيكل، 2004، 411).

وجوهر هذا الطرح مأخوذ مما يقوله سليم تماري وريما حمامي إذ أن سياسة م.ت.ف. كانت تعتمد على دمج المجتمع السياسي والمدني في إطار واحد ما نجم عنه نظام سياسي تتهاوى فيه الحدود بين الهيئات العسكرية وهيئات صناعة القرار السياسي والمنظمات المدنية، وقد انتقل هذا النظام لإدارة المناطق الفلسطينية (2001)، ولم يُفلح في وضع الأسس الحقيقية لبناء دولة فلسطينية تعتمد على النزاهة والشفافية والمساءلة، ما أدى إلى إنهاك السلطة الفلسطينية، من وجهة نظر معارضي الاتفاق، فأصبحت بالتالي سهلة الانقياد للشروط الإسرائيلية، وغير قادرة في نفس الوقت على تقوية موقعها التفاوضي، وعاجزة، من وجهة نظر إسرائيلية عن تلبية الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاق أوسلو، والنتيجة الحتمية بالتالي هي وصول الاتفاق إلى نقطة مسدودة.

وفي هذا الشأن يبرز طرح ثالث يقدمه شمعون بيريز الذي يرى أن أوسلو لم يفشل ولكن عرفات وحده هو الذي فشل. فوجهة نظره تقول إن عرفات فشل في السيطرة على المليشيات

المسلحة، ويضيف في مقابلة مع صحيفة يدعوت أحرونوت إن "أوسلو لم يفشل فلا وجود للفشل، وأن ما حدث هو تأجيل للتنفيذ فقط. لكن اتفاقات أوسلو ستطبق بحذافيرها"، ويقول إن كعب أخيل كان التطرف في الجانبين (2004).

3.4 السبب الرابع وراء فشل أوسلو فيعود إلى السياسة الإسرائيلية المتبعة داخل المناطق التي كان من المفترض أن تخضع للسيطرة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو. فبعد توقيع الاتفاق لم يأمل الفلسطينيون فقط باستعادة الأراضي التي احتلت عام 1967، بل وأيضاً السيطرة عليها وإدارتها، إلى جانب إدارة شؤونهم اليومية وإقامة دولتهم المستقلة. لكن الوضع على الأرض إثر التوقيع وطيلة الفترة الانتقالية أعطى صورة مخالفة لتلك التي توقعها الفلسطينيون. فحتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، كما يقول نيكولس جاييت Nicholas Guyatt واستعادة جزء صغير من الأراضي الفلسطينية، بقيت إسرائيل تتحكم بمصير الفلسطينيين، منتهجة سياسة تخلق حقائق جديدة على الأرض. فاستمر نظام التصاريح المعمول به إبان فترة الاحتلال يتحكم بحركة الفلسطينيين، واستمرت سياسة مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية عليها، وتواصلت سياسة هدم المنازل الفلسطينية فوفق إحصاءات مؤسسة القانون صدرت أوامر إسرائيلية بهدم أكثر من 1000 منزل في الضفة الغربية خلال شهر آب 1997 وحده. وبموجب اتفاق أوسلو 2 فإن إسرائيل حصلت على صلاحيات كاملة في المناطق (C) أي ما يعادل 73% من أراضي الضفة الغربية، ما يعني حصولها على تفويض مطلق في مصادرة الأراضي وتدمير المنازل في تلك المناطق، وهذا ما قامت به، إذ عملت على انتهاج تكتيك التقليل من الكثافة السكانية العربية في المنطقة (C) وتحويلها إلى مناطق امتداد للمستوطنات الإسرائيلية. (1998, 107)، وهذا ما يُفسر تصاعد موجة الاستيطان مقارنة مع مرحلة ما قبل توقيع الاتفاق.

وقد تبنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذه السياسة، فكانت سياسة حكومة اسحق رابين، الموقعة على اتفاق أوسلو، سياسة كارثية بالنسبة للفلسطينيين. فقد أعلن رابين في خطابه في 30/10/1995 أمام الكنيست أنه لا عودة لحدود الرابع من حزيران 1967 وأن القدس ستبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، دون تفكيك المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية. كما وتقول Farah Naaz إن رابين قد صادق على بناء 7000 وحدة استيطانية في الضفة وقطاع غزة، وواصل سياسة العقاب الجماعي بفرض الإغلاق على قطاع غزة والضفة الغربية كلما تسنى له ذلك. (1998)

وبعد عودة الليكود إلى السلطة بزعامة بنيامين نتنياهو في 29/5/1996، ازداد الوضع سوءا بمعارضة نتنياهو لاتفاق أوسلو ولمنح الفلسطينيين أي شكل من أشكال الحكم الذاتي، ومعلناً عن مصادقته بناء ثماني مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، ومن ثم بناء 6500 وحدة جديدة في جبل أبو غنيم، ومتشدداً في إجراء أي انسحاب أو إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية.

وفي عهد باراك لم يختلف الوضع عما كان عليه في عهد سابقيه إلا بازدياد عدد المستوطنات عما كانت عليه في عهد حكومة نتنياهو، حتى أنه في الوقت الذي كان فيه باراك في كامب ديفيد كانت حكومته تعد الموازنة المالية لعام 2001 التي تشمل زيادة المعونات لتشجيع الإسرائيليين للاستيطان في الضفة الغربية والقدس.

بالتالي، لم يشعر الفلسطينيون بتغير جدي في واقع حياتهم اليومية، وهذا المناخ ولد شعورا عاماً بالإحباط لدى الجانب الفلسطيني، ما زاد من استياء الفلسطينيين من اتفاق أوسلو وعزز بذلك شعبية التيار المعارض للاتفاق، فوسع بالتالي من دائرة المواجهة السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من جهة، وبين السلطة ومعارضيها من جهة ثانية، وعلى رأسهم حركتي "حماس" و "الجهاد الإسلامي"، ما وضع السلطة الفلسطينية في موقف حرج، وأدى إلى تقويض مصداقيتها، وبالتالي تقويض مصداقية الاتفاق الذي وقعت عليه.

3.5 السبب الخامس وراء فشل أوسلو يعود إلى موازين القوى بين طرفي الصراع. فلم يدخل الفلسطينيون والإسرائيليون إلى محادثات السلام كطرفين متساويين في القوة نظراً للتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فبينما دخلت م.ت.ف. إلى المفاوضات وهي منهكة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إثر حرب الخليج، دخلت إسرائيل لتفاوض من موقع قوة تتمتع بامتيازات سياسية وعسكرية تخولها لفرض شروطها على طاولة المفاوضات أولاً وعلى الأرض ثانياً. إذ يرى عزمي بشارة أن ليس للاتفاق علاقة بالاعتراف المتبادل القائم على المساواة، كما أنه لا يتضمن استبدال حق بحق، فهو اتفاق قائم على رؤية ساكنة لموازين قوى نشأت منذ عام 1967. (بشارة، 1993)

إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة راعية عملية السلام، لم تتصف بالنزاهة والحيادية في تعاملها مع القضايا الخلافية التي كانت تبرز على الأرض وتواجه الطرفين، فكانت على الدوام تُرجح الحلول التي يطرحها الجانب الإسرائيلي، وتعزز من موقعه ومواقفه على حساب الطرف الآخر. إذ يطرح أحمد قريع مثالاً على ذلك فيقول إن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن الدولي بشأن تعطيل قرار يمنع إسرائيل من إقامة مستوطنات في القدس الغربية في عام 1995 دليلٌ على ذلك، وموقف كهذا إلى جانب مواقف أخرى شبيهة يوفر الدليل على الدعم اللامحدود الذي تقدمه الإدارة الأمريكية لإسرائيل. (1999، 19)

فاتفاق أوسلو لم يكن اتفاقاً بين أندادٍ كما يقول إدوارد سعيد وما يؤكد ذلك هو حصول إسرائيل على ميزات هامة ما كانت لتحصل عليها لو أنها كانت تفاوض مع شريك ندٍ لها، وتشمل هذه الميزات السيادة والأمن، والتوسع الجغرافي وغيرها فيما لم يحصل الفلسطينيون سوى على حكم ذاتي محصور وضيق للغاية في جيوب صغيرة وأقل بكثير مما توقعوه. (سعيد، 17،2002).

وجاء ذلك كله نتيجة تبني الأمريكيين ووسطائهم لكل مطالب إسرائيل السياسية المتعلقة بالأمن والسيادة، وتجاهلها في ذات الوقت المطالب الفلسطينية، فلم تسهم الولايات المتحدة أبداً في تعزيز الوضع الفلسطيني على الأرض وعلى طاولة المفاوضات عن طريق استخدام لغة الحزم مع إسرائيل في تنفيذ ما جاء في الاتفاق لأنها لا ترغب في ذلك، ولأن ذلك كما يعتقد جوناثان رينولد Jonathan Rynhold، ليس ضمن منظورها قريب المدى نظراً لقوة اللوبي اليهودي داخل جسم صناعة القرار الأمريكي الذي يجعل من المصلحة الأمريكية والإسرائيلية مصلحة واحدة. (2000)

لذلك، فإن مشكلة فشل أوسلو وفق هذا الطرح تكمن في التفاوت في القوة بين الجانبين، فلن يحصل أي تغير استراتيجي في سياسة من يتمتع بالقوة تجاه من لا يملكها، إذ ليس هنالك ما يجبره على فعل ذلك، فالخطاب الإسرائيلي كما يقول إدوارد سعيد هو خطاب القوة والفلسطينيون في هذا الخطاب هم أهداف للقوة. (2002، 20)

3.6 أمّا السبب السادس وراء فشل أوسلو فيعود إلى تأجيل معظم القضايا الرئيسية محور الصراع، وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه إلى مفاوضات الوضع الدائم.

فتأجيل هذه القضايا، كما يرى جيروم سلاتر Jerome Slater، لم يساهم ويساعد في بناء الثقة بين الجانبين (2001)، وخاصة لدى الجانب الفلسطيني الذي اعتبر أن قضاياه المصيرية قد تم تأجيلها في ظل عدم وجود أية ضمانات وفي ظل قيام إسرائيل باستغلال الفترة الانتقالية لتعزيز موقعها التفاوضي بشأن هذه القضايا.

فبتأجيل هذه المسائل الحساسة تم تأجيل المصالحة الحقيقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين كما يرى رون بونداك (2002،- 22)، فاختلاف وجهات نظر طرفي الصراع بشأن هذه القضايا وازدياد حدة التمسك بها أزّم الوضع على الأرض. فالجانب الإسرائيلي بدءا برابين مروراً بنتنياهو وصولاً إلى باراك أعلن مراراً موقفه تجاه هذه القضايا، فلا لعودة اللاجئين، ولا للتنازل عن السيادة على القدس (بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية)، ولا تفريط في أمن إسرائيل.

في حين يقول سمير غوشة إن الجانب الفلسطيني كان مصمماً على التمسك بحقوقه في عودة اللاجئين، وإقامة دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية أو بقائها تحت السيطرة الفلسطينية.

وبالنظر إلى الطرح الذي يُقدمه Jeffrey Michels فإنه بتأجيل القضايا الرئيسة بشأن القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود إلى وقت لاحق، أضعف الفلسطينيون من ادعائاتهم بشأن أحقية مطالبهم؛ إذ أن القبول بتأجيل هذه القضايا عني اعتبارها قضايا **متنازع** عليها، وبما أن إسرائيل لم تعترف يوماً بأنها سلطة احتلال، فالأراضي المحتلة أصبحت بالتالي أراض متنازع عليها، سيتم التفاوض بشأنها، وهذا ينسحب على بقية القضايا الأخرى. (1994, 29)

بالتالي، كان من المفترض مناقشة هذه القضايا وعدم تأجيلها، لأن إبقاء عدد من القضايا المركزية مفتوحة من شأنه أن يبقي الاتفاق مفتوحاً ورهينة بالتطورات الميدانية التي ستحصل على الأرض وبأيدي المتطرفين من الجانبين، خاصة وأنه لم يتم تقديم أي ضمانات بشأن صورة وشكل الحل الدائم.

3.7 بمراجعة الأدبيات السابقة في شأن فشل أوسلو يبرز **سبب سابع**، هو من ضمن الأسباب الرئيسة التي أدت إلى فشل العملية بمجملها، وهي الاتفاقيات ذاتها، من حيث البنية والتركيب والصياغة، وهذا السبب هو السبب الذي سيتم تحليله في سياق الرسالة والتركيز عليه. فعلى الرغم من أن الأسباب السابقة هي أسباب جوهرية، فإنه في غالب الأحيان ما يتم تجاهل هذا السبب رغم أهميته وحساسيته، ويتم التركيز على الأسباب أعلاه.

إذ ساهمت الاتفاقيات نتيجة للصورة التي تم التوقيع عليها والشكل الذي جاءت عليه، في تقويض أية فرص ممكنة للمضي قُدماً باتجاه تحقيق سلام حقيقي بين الجانبين، فنصوص الاتفاقيات جاءت بطريقة يصعب معها توضيح، المعالم الحقيقية التي ستتمخض عنها؛ إذ تتصف الاتفاقيات بالعمومية في مجمل بنودها وبغموض موادها، إلى جانب مركزية اعتمادها على التدرج والمرحلية.

ومع هذا الافتراض يكون من الصعب التكهن بالشكل النهائي الذي ستصل إليه العملية برمتها، إذ ليس من السهل القول بأن النتيجة الحتمية ستكون النجاح، في ظل أن ما جاء في الاتفاق يُعتبر غير واضح المعالم، ويعتمد بشكل كبير على حسن النوايا في الجانبين، وعلى موازين القوى بينهما.

وإذا استثنينا دراسة نص الاتفاق كأحد عوامل وأسباب الفشل، تبقى الأسباب آنفة الذكر جميعها قاصرة في تفسير سبب الفشل؛ ذلك أن نص الاتفاق كما تقول لورا دريك Laura Drake يجلب معه قضايا جديدة قد تؤثر على الشعب الفلسطيني، وتؤثر على طبيعة الصراع ومستقبله (1994). فإما أن تكون النصوص كفيلة بضبط وتيرة الصراع وإما أن تكون سبباً في تأزيمه؛ خاصة وأن الاتفاق حدد في ديباجته، دون أن يضمن بشكل عملياتي في مواده، أن الهدف منه هو وضع نهاية لعقود من المواجهات والعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادل.

من الجدير ذكره، أن أسباب فشل الاتفاق هي أسباب مترابطة ومبنية على بعضها البعض، وأنه في حال ما تمت دراسة أحدها فلا بد من التطرق إلى الأسباب الأخرى. ونظراً لأنه لا يسعنا في هذه الدراسة التطرق لجميع الأسباب في آن معا، فإن ذلك يقتضي منا التركيز على سبب واحد، ألا وهو نصوص الاتفاقيات؛ والأسباب وراء التركيز على هذا الأمر ودراسته تتلخص في الآتي:

أولاً: إن نصوص الاتفاقيات التي يتم توقيعها بين الأطراف المتنازعة تكون ذات أهمية خاصة، لأنها توضح شكل العلاقة التي ستحكم الطرفين في وقت لاحق، وهي الانعكاس الحقيقي لرغبات ونوايا الطرف الأقوى والمسيطر.

ثانياً: إن نصوص الاتفاقيات التي تم التوقيع عليه بين الجانبين، يتنافى مع ما أعلن عنه الطرفان من أنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى خلق جو من التعايش السلمي الآمن بينهما، فقد

جاءت مواد الاتفاق وفحواه على شكل ألغام موقوتة تُسهم في لحظة تطبيقها بالحرفية التي وردت بها في تفجير الوضع على الأرض، وسيتم توضيح هذا الأمر من خلال فصول الرسالة.

ثالثاً: إن دراسة نصوص الاتفاق مثيرة للاهتمام، لأن الماكينة الإعلامية في الجانب الفلسطيني والتي سوقت له، أكدت على أنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية. والمتلقي لهذه الادعاءات دون قراءة النصوص يفترض أن هذا ما سيقوده إليه تطبيق الاتفاق، لذلك كانت هنالك حاجة للتأكيد على أن النص لم يُورد في مواده ما يُشير إشارة واحدة أن نهاية الاتفاق ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وأنه وحتى وإن تم الاعتماد على بعض التصريحات في الجانب الإسرائيلي بأن قيام دولة فلسطينية سيأتي نتيجة تطبيق الاتفاق، فإن السؤال الحقيقي هنا يتعلق بشكل الدولة التي ستكون وليدة اتفاق مماثل.

رابعاً: بدراسة نصوص الاتفاق يُمكن لنا أن ننطلق منها لدراسة أسباب أخرى توضح فشل الاتفاق، فنصوص الاتفاق هي انعكاس للبيئة الداخلية والدولية المحيطة بالأطراف الموقعة عليه، إذ تثير دراسة الاتفاق أسئلة عدة تتعلق بالأسباب التي دفعت الجانبين إلى القبول بالدخول في مفاوضات تؤدي في نهاية الأمر إلى توقيع اتفاق "سلام" بينهما، وبالتالي، فهم عامل من عوامل الفشل؛ كما وتوضح أسلوب التفاوض المتبع من قبل الأطراف المشاركة، ما يعني أيضاً التعرف على سبب آخر في هذا المجال. ودراسة النصوص توفر لنا فرصة لدراسة انعكاسات تطبيقها على الأرض، وبالتالي النظر في مدى انسجام توقعات الأطراف الموقعة مع ما يتم تطبيقه من ناحية عملية، ما يعني فشل الاتفاق في حال تضارب التوقعات مع التطبيقات.

ولهذه الأسباب مجتمعة، كانت لنا رغبة في دراسة نصوص الاتفاقيات، والنظر إلى تضاربها مع التطبيقات العملية على الأرض بحيث ننطلق منها لدراسة سبب فشل اتفاقيات أوسلو باعتبارها أحد أهم العوامل المساهمة والمهيِئة للفشل.

3. فرضية البحث الرئيسة

نصوص اتفاقيات أوسلو هي سبب رئيس في فشل التطبيقات العملية لها، والصيغة التي جاءت بها الاتفاقيات لا يُمكن أن تثبت على الأرض وتستمر، ولا يُمكن إحراز أي تقدم على أساسها في أي اتجاه.

فرضيات البحث الفرعية

سيستند البحث إلى فرضية فرعية يتم من خلالها الربط بين الاتفاق وبين التطبيقات العملية التي جاءت على الأرض إثر التوقيع، وإثر محاولة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

الفرضية الفرعية

إن شكل الاتفاق وخصائصه المتمثلة في المرحلية والعمومية والغموض، هي سبب وراء فشل الاتفاق، وهي التي ساهمت في أن يكون التطبيق على الأرض بالصورة المغايرة لما كان متوقعاً.

4. أسئلة البحث

لمناقشة الفرضية الرئيسة للبحث والفرضية الفرعية، كان علينا بالضرورة طرح مجموعة من الأسئلة التي من المفترض أن تُسهم في إثبات أو نفي الفرضيتين السابقتين بحيث إمّا تُساعدنا في التوصل إلى حقيقة مفادها أن الاتفاق قد لعب دوراً مهماً في فشله من خلال الشكل الذي جاء عليه، أو أن تُساعدنا في الوصول إلى رأي مناقض لذلك، وأن العملية " السلمية" بين الجانبين لم تكن لتنجح حتى مع توفر نص آخر غير النص الذي تم التوقيع عليه.

لذلك، سيتم من خلال **الفصل الأول** النظر في الشكل العام الذي جاء عليه الاتفاق، والنظر إلى خصائصه وطبيعته، والتطرق إلى تركيبته البنيوية والصياغية، إلى جانب فحص الأسس التي بُني عليها، بالإضافة إلى دراسة الأسباب الدافعة لتبني الأطراف الموقعة على الاتفاق اتفاقاً مماثلاً. وعليه ستكون أسئلة الفصل الأول على النحو التالي:

1. ما هي الخصائص العامة للاتفاق؟
2. لماذا تم تبني تلك الخصائص من قبل الأطراف الموقعة؟
3. ما هي التوقعات التي بناها كل طرف نتيجة للخصائص التي وافق على ورودها في الاتفاق؟

أمّا الفصل الثاني، فسيتطرق إلى تضارب التوقعات مع التطبيقات التي جاء بها الاتفاق، وذلك بالاعتماد على توقعات الجانبين التي سنوردها في الفصل الأول، بحيث نُركز على موضوع الدولة الفلسطينية كأحد أهم التوقعات التي أراد الجانب الفلسطيني تحقيقها من الاتفاق، والاستمرار في إقامة المستوطنات الإسرائيلية كأحد أهم توقعات الجانب الإسرائيلي. وعليه تكون أسئلة الفصل الثاني على النحو التالي:

1. كيف عالجت نصوص الاتفاق هذين الموضوعين؟
2. كيف أدى تضارب توقعات الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي إلى فشل الاتفاق؟
3. كيف أسهمت التطبيقات العملية للاتفاق في فشله؟

أمّا الفصل الثالث والأخير من الرسالة، فيناقش فرص نجاح الاتفاق بحيث يتلخص الفصل الثالث في مناقشة بندين اثنين ينطلقان من الشكل العام للاتفاق، وهما ضرورة عدم اتباع سياسة التدرج والمرحلية، وضرورة تعزيز القدرة والبنية الداخلية الفلسطينية. وستتلخص أسئلة الفصل الأخير في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل كانت هنالك فرص حقيقية لنجاح الاتفاق؟
2. ما هي الطريقة التي كان من المفترض اتباعها من أجل توفير قاعدة فعلية تُساهم في نجاح الاتفاق؟

ولمناقشة فرضيات الرسالة وأسئلتها كان لا بد من الاعتماد على إطار نظري يوفر قاعدة تفسيرية للأسئلة التي يتم طرحها والتساؤلات التي تُثار خلال فصول وأقسام الرسالة.

5. الإطـــــار النظـــــري

سيعتمد البحث في مجمله على نظرية الـ Pluralism[1]، إذ ستكون هذه النظرية هي الأساس التحليلي لما يحتويه البحث من أقسام. حيث أن هنالك مجموعة من الأسباب والعوامل التي سيتم التطرق لها، والتي بموجبها تم الاستناد إلى نظرية الـ Pluralism، كيما يتوفر الأساس النظري للتحليل. كما سيتم التطرق إلى الأسباب التي كانت وراء عدم اعتماد النظرية الواقعية Realism، التي يرى العديد من مؤيديها أنه من الممكن الاعتماد عليها كأساس لتحليل أسباب فشل أسلو انطلاقاً من مفهوم توازن القوى بين الطرفين، وسيطرة الطرف القوي على سير عملية المفاوضات وبالتالي التأثير على نتائج العملية التفاوضية بمجملها، ومن ثم الخروج بنص كالذي تم التوقيع عليه.

وعليه، سيتم إيضاح الأسباب التي سيستند إليها تحليل الظروف المحيطة والمؤدية إلى توقيع اتفاق أوسلو وسبب فشله في نهاية المطاف.

5.1 أسباب اعتماد نظرية الـ Pluralism

لقد تم اعتماد نظرية الـ Pluralism لمجموعة من الأسباب تتعلق بالفرضيات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، ونظراً لمقدرتها على تفسير العلاقة بين الطرفين وتفسير الأسباب التي دفعت بهما إلى التوجه نحو التفاوض من أجل حل الصراع فيما بينهما.

إن أهم مبدأ تقوم عليه نظرية الـ Pluralism هو الحفاظ على حالة السلم بين الشعوب، إذ ترى نظرية الـ Pluralism أن حالة السلم هي الحالة الطبيعية التي يجب أن تعم بين الدول. واستنادا إلى هذا المبدأ، فإن حل النزاعات لا يكون عن طريق اللجوء إلى استخدام القوة، وإنما يتم من خلال اللجوء إلى الحلول السلمية، ومن خلال التوصل إلى تفاهمات مشتركة بين الأطراف المتنازعة والتي من خلالها يتم التوصل إلى حالة السلم. ويؤيد هذا القول كلّ من Alan R. Ball و B. Guy Peters إذ يريا أن حلّ النزاعات وفق نظرية الـ Pluralism إنما يميل إلى أن يكون سلميا، وآخذا في ذات الوقت شكل التفاوض (2005, 38)

وعليه، فإنه يمكن من خلال نظرية الـ Pluralismفهم عملية السلام التي بدأت في مدريد عام 1990 ومن ثم تلاها توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 والتي كانت تهدف إلى إنهاء حالة النزاع واللاسلم القائمة في منطقة الشرق الأوسط. إذ جاء اتفاق أوسلو على إثر إدراك الطرفين، والمجتمع الدولي أيضا، أن استقرار المنطقة لن يتم إلا من خلال إنهاء حالة النزاع والتوصل إلى حل سلمي يضمن للمنطقة استقرارها. حيث أصبح هناك تفهم لدى الأطراف المشاركة في عملية السلام أن الحرب القائمة على استخدام القوى العسكرية لم تعد تجدي نفعا، بل على العكس من ذلك فإنها إلى جانب كونها لم تحقق الغاية منها فإنها أصبحت عبئا اقتصاديا وماديا على دول المنطقة. بالتالي،

---

[1] سيتم استخدام مصطلح " Pluralism " بلفظته الإنجليزية في كتابة الرسالة لما له من مدلول شامل ولصعوبة ترجمته بدقة إلى العربية ليشمل مختلف المدلولات التي يحتويها المعنى باللغة الإنجليزية. وتجدر الإشارة هنا إلى التعريف الذي يقدمه Kauppi و Viotti للـ Pluralism في كتابهما International Relations Theory: Realism, Pluralism, and Globalism ، حيث يساويان بين الـ Liberalism و الـ Pluralism ، فهما يريان أنها نزعة في الفكر السياسي تتألف من مجموعة من الأهداف العملية والمثل، وأنها تتكون من مجموعة من الفرضيات الأساسية أهمها أن الدولة ليست الفاعل الرئيس والوحيد في النظام الدولي، بل هناك فاعلين آخرين ضمن حيز الدولة يؤثرون في صناعة العلاقات الدولية، بالتالي فإن الافتراض الثاني مبني على الأول وهي أن الدولة ليست فاعلاً موحداً Unitary Actor، وهي ليست عقلانية وأن أجندة الدولة تشمل إلى جانب الأمن القومي عدداً من القضايا الهامة الأخرى كالاقتصاد والاعتمادية المتبادلة.

فإنه ومن أجل التوصل إلى خيارات ونتائج أفضل فإن أنجع السبل لتحقيق أفضل التوقعات إنما يتم من خلال إتباع الطرق السلمية والتوصل إلى حل سلمي.

ويعتبر التفاوض أحد أهم الوسائل المتبعة من أجل التوصل إلى حلول سلمية، فرغبة الطرفين في التوصل إلى حل سلمي تعني رغبتهما في تحقيق تقدم في العلاقات بينهما، وتحقيق هذا التقدم يتأتى من خلال عملية التفاوض. ذلك لأن عملية التفاوض هي عملية مشتركة بين طرفين يمتلكان وجهات نظر متضاربة، ولديهما مصالح مختلفة، ويقرران التوصل إلى اتفاق ثنائي يرضي كلا الجانبين ويحقق المنفعة لهما، وعادة ما تعتمد عملية التفاوض على الحوار والنقاش من أجل التوصل إلى حل للمشاكل التي تعترض الطرفين، إلى جانب الاعتماد أيضاً على مبدأ المساومة وتقديم التنازلات المتبادلة من خلال استخدام وسائل تكتيكية مختلفة (Albin, 2001, 1).

وقد كان اللجوء إلى التفاوض المعتمد على الحوار والمساومة هو السبيل الأمثل الذي اعتمده الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني من أجل التوصل إلى حل للنزاع القائم بينهما. وذلك يعني قناعتهما بمدى أهمية التوصل إلى حل عن طريق الوسائل السلمية ومن خلال التفاوض؛ كمبدأ رئيس تقوم على أساسه نظرية الـ Pluralism.

وعليه، ومن أجل حل النزاعات بالطرق السلمية، فإنه وفقا لنظرية الـ Pluralismيجب أن تتوافر مصالح مشتركة بين الأفراد (common interests among individuals)، ونتيجة لوجود هذه المصالح المشتركة، فإن هنالك إمكانية لإيجاد مثل هذه المصالح بين الفاعلين من الدول والفاعلين من غير الدول Non-state actor، وبالتالي، الوصول إلى حل مبني على التنازلات والتسوية concessions and compromise دون اللجوء إلى العنف أو الحرب. (Viotti, 1993, 231, 243-245)

ويبدو من الواضح، أن الشخوص الرئيسة المنخرطة في اتفاق أوسلو، كان لديها مصالح مشتركة من أجل التوصل لاتفاق سلمي. وتقوم هذه المصالح المشتركة على حسابات الفاعلين المنخرطين في عملية التسوية، القائمة بدورها على التفاعلات الداخلية لكل جانب. إذ لعبت الشخوص الرئيسة في كل طرف دورا مهما في ترويج مفهوم الحل السلمي، مقتنعين بأنه من أجل الحصول على المكاسب المتوقعة من عملية السلام فإن على الطرفين أن يتعاونا من أجل تحقيق أفضل النتائج.

بالتالي، يأتي مفهوم التعاون ليكون أحد المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها مدرسة الـ Pluralism. إذ لا يجب أن تعتمد أساسيات التفاوض على مفهوم الربح والخسارة؛ بما يعني أن خسارة طرف هي مكاسب الطرف الآخر. حيث أن خسارة أحد الطرفين في اتفاق أوسلو تعني خسارة الطرف الآخر، فنظرية الـ Pluralism تنظر إلى أن العلاقات بين الفاعلين ليست علاقات تنافسية على تحقيق المكاسب من خلال مخاسر الطرف الآخر. فخلافاً للنظرية الواقعية، تنظر نظرية الـ Pluralism إلى العلاقات بين الفاعلين على أساس كونها تعاونية، وأن التنافس بين الفاعلين يعني إما خسارة الطرفين أو تحقيق مكاسب للطرفين.(Doyle, 1997, 211)

وهذا يعني، أن طرفي النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي كانا يدركان هذا الأمر منذ البدء، لذلك أكدا في أكثر من سياق على موضوع التعاون بينهما، وأكدا في ذات الوقت على ضرورة العمل من أجل بناء الثقة؛ ذلك أن الفشل في بناء الثقة يقوض التعاون الناشئ بين الجانبين. (Viotti, 1993, 231, 243-245)

وعليه، فإن التعاون وإجراءات بناء الثقة تطرح مسألة الإعتمادية المتبادلة (Interdependence)، إذ أن مفهوم التعاون بين الطرفين يقتضي تبني مجموعة من الإجراءات التي يعتمد فيها الطرفان على بعضهما البعض، وهذا ما تطرحه مدرسة الـ Pluralism، إذ ترى النظرية أن هنالك إمكانية لبناء علاقات جيدة بين الأطراف المعتمدة بعضها على بعض (Interdependent Units). (Viotti, 1993, 231, 243-245)

وتعني الاعتمادية، وجود اعتماد متبادل بين الدول، إذ يصل الطرفان إلى درجة من الاعتماد على بعضها البعض بحيث لا يمكن تحقيق أهداف أحد الطرفين دون الاعتماد على الطرف الآخر(Snyder, 1997, 473) .

وقد وضح اتفاق أوسلو وجود جوانب يعتمد فيها الطرفان أحدهما على الآخر من أجل بناء الثقة في عدة مجالات سواء الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية...إلخ، مع وجود آليات تنظم مجالات العمل هذه. فوفق المادة (12/3) من الاتفاقية المرحلية " سيتم تشكيل لجنة تنسيق مشتركة من أجل الأمن المتبادل... بالإضافة إلى لجنة أمن إقليمي مشترك ومكاتب مشتركة للتنسيق في المناطق." كما أفرزت الاتفاقية الانتقالية ملحقاً خاصاً هو الملحق السادس وهو عبارة عن البروتوكول المتعلق ببرامج التعاون الإسرائيلية – الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن الاعتمادية المتبادلة تقوم في معظم الأحيان بين الدول التي تتسم علاقاتها بالهدوء والسلم، إلا أن الدول غير الصديقة يمكنها أن تعتمد على بعضها البعض، ومن المحتمل أيضاً أن تنشأ علاقة تعاون واعتماد متبادل بين الأعداء أيضاً، إذ يميز Snyder بين هذين النوعين من الاعتمادية ويرى أن الاعتمادية القائمة بين الأعداء هي اعتمادية تتسم بأن بوسع أحد الطرفين أن يحرم الطرف الآخر من بعض الأمور التي يحتاجها الطرف الثاني ويملكها الأول؛ بالتالي فإن الاعتمادية القائمة بينهما تتخذ منحيين اثنين؛ الأول عسكري ما يعني أن بمقدور أحد الطرفين أن يتسبب في ضرر الطرف الآخر من خلال استخدام القوة العسكرية. وبالتالي فإن الطرفين يعتمدان على بعضهما البعض كيما يلجأ أحدهما لاستخدام الوسائل العسكرية ضد الطرف الآخر؛ أما المنحى الثاني فيتسم بتضارب المصالح Conflict of interest، أي أن اعتماد أحد الطرفين على الآخر يعني أن تلبية رغبات ومصالح أحدهما لا تتأتى إلا من خلال رضى الطرف الآخر (1977, 477)

وعليه، فإن رضى وقبول الطرفين ورغبتهما في تحقيق مصالح بعضهما البعض تعتبر ركيزة أساسية في بناء علاقات التعاون بين الأعداء أو الأصدقاء، وهي بالتالي تقتضي وجود مجموعة من العوامل التي تقوم بالأساس على نية الطرفين في تحقيق تقدم فعلي باتجاه التعاون وبالتالي تحقيق تسوية سلمية دائمة.

كما أن نظرية الـ Pluralism ترى العلاقة بين الفاعلين (actors) في إطار النظام (system) عُرضة للتأثيرات الخارجية من جهة، وخيارات الفاعلين داخل النظام من جهة ثانية، بالتالي يكون للفاعلين تأثير على النتائج. ولهذه العلاقة المفتوحة تأثيراتها السلبية، فإذا تمت معرفة الصعوبات المرافقة لعملية سياسية ما فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بالنتائج. (Viotti, 1993,245-246)

فإذا كان كل من الجانب الإسرائيلي والفلسطيني يدرك أن هناك صعوبات ستصاحب عملية تطبيق ما جاء في اتفاق أوسلو، فإنه لا يدرك النتيجة الحتمية التي سيصل إليها الاتفاق إذا ما تعرّض إلى تدخلات وتأثيرات خارجية تخرج عن نطاق التنبؤ والعمل الفعلي من أجل ضبطها، (قوى المعارضة في الجانبين). كما أنه إذ تم الافتراض بأن كلا الطرفين يدركان أن هنالك أطرافاً خارجية ستتدخل في عملية السلام، فإنهما لا يستطيعان تقييم مدى حيادية هذه الأطراف، بحيث تأثر سلباً أو إيجاباً على سير العملية السلمية بينهما.
بالتالي، فإن التركيز لا يكون فقط على اللاعبين الأساسيين، وإنما على قضايا وأجزاء أخرى في العملية السياسية أيضاً. حيث يكون هنالك تركيز كبير على فهم وإدراك المجموعات الصغيرة داخل النظام وخارجه والطريقة التي من خلالها يتم إتخاذ هذا القرار. (Viotti, 1993, 246-247)

وهذا يعني، أن نظرية الـ Pluralism تأخذ بعين الاعتبار المستوى الداخلي للدولة، على خلاف النظرية الواقعية التي تنظر إلى الفاعلين الأساسيين من الدول في النظام الدولي ككل لا يتجزأ، وهذا لا ينطبق على طروحات نظرية الـ Pluralism؛ إذ أنه لا يمكن فهم العلاقات الدولية

دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل المحلية الداخلية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تحديد معالم القرار النهائي الصادر عن الدولة. لذلك، ولفهم العلاقات الدولية، فإنه يجب دراسة المؤثرات الداخلية في الدولة، والكيفية التي تؤثر بها على عملية صناعة القرار. وتعني دراسة هذه العوامل، خضوع معظم الفاعلين والمؤثرين داخل الدولة للتدقيق والفحص، وبالتالي النظر في مدى تداخل هذه العوامل وتأثيرها على سير العملية السياسية على المستوى الداخلي أولاً، ومن ثم على المستوى الخارجي، إلى جانب النظر في مدى تأثير هذه العوامل على تعزيز مواقف الدولة أو إضعافها.

إن عملية التفاوض تتأثر بشكل كبير بالفاعلين الأساسين داخل الدولة State- actors، إذ يكون لهؤلاء الفاعلين تأثير على عملية صناعة القرار. فقوة الموقف التفاوضي تستند إلى حجم الدعم الذي يتلقاه المفاوض من اللاعبين داخل النظام، والعكس صحيح. فكلما كان صانع القرار منسجما مع التركيبة الداخلية لنظامه كلما كان موقفه التفاوضي أكثر تماسكاً ويميل في أكثر من مقام إلى تحقيق الأهداف المتوقعة من العملية التفاوضية. وينطبق هذا الأمر على الطرف الإسرائيلي أكثر منه على الطرف الفلسطيني الذي لم يعمل على تعزيز موقفه التفاوضي من خلال بناء جبهة قوية مؤيدة للاتفاق، فقدم في أكثر من مرة تنازلات أثرت على الأهداف التي رغب في تحقيقها على المدى البعيد إثر توقيع اتفاق السلام بين الجانبين.

لذلك، فإنه عند دراسة العوامل الداخلية ينبغي أن يتم الأخذ في الحسبان تفاعلات اللاعبين الأساسيين داخل النظام السياسي بما يشمل الأحزاب السياسية، الرأي العام، جماعات الضغط، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الفاعلين من الشخوص السياسيين، ما يتطلب أيضا النظر في توجهات كل فاعل على حدة ومدى تأثير رؤى وفهم هؤلاء الفاعلين للعمليات السياسية المختلفة.

فمن وجهة نظر لوك Lock و [2] Bentham) من السهل إفساد حالة السلم نتيجة لسوء تقدير مواقف معينة، ونتيجة للأحكام الجزئية، والمعلومات الخاطئة، ونتيجة لعدم وضوح الأبعاد السياسية في بعض الأحيان. كما أن الإدراك والفهم الخاص لبعض رجال الدولة ورجال السياسة إلى جانب تداخل المصالح الشخصية في أحيان أخرى قد تؤدي إلى تقويض حالة السلم، الحالة الطبيعية بين الشعوب. (Doyle, 1997, 301)

كذلك، فإن طبيعة التسوية وشكلها النهائي يعتمدان بشكل أساسي على الأفكار المسبقة التي يحملها الأطراف عن بعضهما البعض والطريقة التي ينظر بها أحدهما إلى الآخر، إذ أن هذه النظرة تحكم طبيعة الرغبة والنية المتوفرة لدى الأطراف من أجل التقدم باتجاه السير قدما سواء في عملية التفاوض أو في عملية التعاون فيما بعد.

بالتالي، فإن نظرية الـ Pluralism تأخذ في الحسبان مجموعة من العوامل التي تأتي في مستوى آخر غير مستوى النظام الدولي أو الدولة. فالدولة وفق مدرسة الـ Pluralism هي وحدة رئيسية تتفرع منها مجموعة من الوحدات الأساسية الأخرى التي تحكم شكل صناعة القرار في تلك الدولة. وعليه فإن تجاهل هذه العوامل قد يؤدي في معظم الأحيان إلى فهم منقوص وغير مكتمل لشكل العلاقة التي تحكم الأطراف، وخاصة إذا كانت هذه العلاقة هي علاقة بين خصمين أعلنا عن رغبتهما في التوصل إلى حل سلمي.

---

[2] لوك Loke هو أحد الفلاسفة البريطانيين والمنظرين في علم السياسة ويعتبر مؤسس الليبرالية الحديثة، وتقوم فلسفته السياسية على أساس اعتبار أن حالة عدم اليقين uncertainty في العلاقات الدولية تنقسم إلى قسمين: الأول حالة الطبيعة، والثاني حالة الحرب، وأن حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة، والذي يستلزم بالتالي الحفاظ على الذات self-preservation والحفاظ على البشرية preservation of all humanity، ويتوافق فهم لوك لحالة الطبيعة مع الفهم الليبرالي للتعاون بين المجتمعات الإنسانية، وهو يرى أن حالة السلم غير مستقرة نتيجة لفشل الإنسان في تطبيق قانون الطبيعة، لذلك فإن لوك يرى أن حالة السلم وحالة الطبيعة هي الحالة الأساسية للبشرية. بنتهام Bentham فيلسوف بريطاني ومنظر في علم السياسة في القرن الثامن عشر ويعتبر من الليبراليين الكلاسيكيين، ويفترض بنتهام وجود علاقات ومصالح متناغمة بين الدول وبالتالي تبنى العلاقات على التعاون.

إلا أنه وعلى الرغم من كون نظرية الـ Pluralismهي أساس التحليل إلا أن هنالك من يرى أنه من أجل تحليل أسباب فشل أسلو فإنه يجب الاعتماد على النظرية الواقعية؛ إذ أن سبب فشل أسلو كان نتيجة لقوة أحد الطرفين وضعف الطرف الآخر.

أسباب عدم اعتماد النظرية الواقعية

يميل معظم دارسي العلاقات الدولية إلى اعتماد النظرية الواقعية في تحليل العلاقات المختلفة بين الأطراف والفاعلين على الساحة الدولية. إذ يرون أن النظرية الواقعية هي أكثر النظريات تمايزا، فهي تقدم تفسيرا للعلاقات الدولية قائما على أساس من عدم اليقينية Anarchy في علاقات الدول بعضها ببعض. (Doyle, 1997, 41).

تقوم النظرية الواقعية على أربعة افتراضات أساسية هي: أن الدولة هي الفاعل الأساسي والفاعل الرئيسي في التعامل على مستوى النظام الدولي؛ وأن الدولة هي فاعل موحد، بمعنى عدم وجود فاعلين أساسيين ورئيسيين يؤثرون على قرارات الدولة ويسعون لصد ورفض قراراتها، فالدولة تتصرف وتتحدث بصوت واحد؛ أمّا الافتراض الثالث فيقول بأن الدولة هي فاعل عقلاني، أي أنها تتخذ قراراتها بصورة عقلانية بعد التفكير بنتائج وتبعات كل قرار؛ والافتراض الرابع والأخير هو أن أهم ما على أجندة الدول هو الموضوع الأمني والحفاظ على أمنها. ((Mingst, 2001, 67

أمّا الواقعية الجديدة Neorealism، فتستند في تفسيرها للعلاقات الدولية إلى ثلاثة رؤى رئيسة يتم من خلالها تفسير ما ينشئ من حالة سلم أو حرب بين الشعوب؛ وهذه الرؤى حسب ما يُحددها Kenneth Waltz هي الانسان، الدولة، والنظام الدولي. بحيث يُقدم ثلاث مستويات لتفسير التفاعلات بين الدول على صعيد النظام الدولي.

إن Waltz يرى في الطبيعة الإنسانية المسبب الأساس لنشوب النزاعات بين الدول، إذ إن هذا الأمر متأصل في طبيعته وسلوكه الإنسانيين. بينما يرى في الدولة انعكاساً لتصرفات الأفراد وللوضع الداخلي السائد فيها، وأن نزعة الدولة نحو تصرف معين تكون مترتبة على النزعات الداخلية لأفرادها، إلاّ أن الدولة في هذه الحالة تكون مع ذلك موحدة، بحيث لا يتصرف كل فرد أو مجموعة بمعزل عن قرار الدولة. وفيما يتعلق بالنظام الدولي، فيرى Waltz أنه تسوده حالة من اللايقين Anarchy، تتصرف فيه الدول كل على الطريقة التي تراها ملائمة ومناسبة لها، بحيث تنزع نحو امتلاك جميع الوسائل التي تؤمن بقاءها. (1999, 131-135)

وعلى العكس مما تقوم عليه نظرية الـ Pluralism باعتبار حالة السلم الحالة الطبيعية بين الشعوب، فإن النظرية الواقعية ترى أن حالة الحرب هي الحالة الطبيعية، فالواقعيون يعتبرون أن الدول في حالة حرب دائمة، وعليه فإن الدول تسعى دائما إلى اللجوء إلى القوة من أجل الحفاظ على وجودها. فوفقا للنظرية الواقعية فإن العلاقات الدولية هي نزاع من أجل القوة، وعليه فإن الحرب أمر أكيد في ظل حالة عدم اليقين التي تسود النظام الدولي .Anarchy. (Doyle, 1997, 43)

ويُفسر الواقعيون، من أمثال هانس مورغنتهاو Hans Morgenthau، أسباب الصراع والنزاع بالنظر واللجوء إلى ثلاثة مستويات تحليلية هي: المستوى الفردي والذي يفشل فيه الفرد في الحفاظ على ذاته؛ المستوى الثاني هو مستوى الدولة الوحدوية التي تسعى للحفاظ على أمنها من خلال اللجوء إلى موازين القوى؛ والمستوى الثالث هو مستوى النظام الدولي والذي هو بطبيعته نظاماً يتصف بالفوضى وعدم اليقينية نتيجة غياب قوى عليا منظمة للعلاقة بين الأنظمة المختلفة، تضع حداً للصراع من أجل الحصول على القوة. (Mingst, 2001, 68-69)

كما أن Kenneth Waltz من جهة أخرى، يرى أن النظام يتكون من أجزاء وأن هذه الأجزاء تحدد شكل النظام وفق تراتبية معينة، وأن تغير هذه التراتبية يؤدي إلى تغييرات بنيوية في شكل النظام. وفي إشارته لطبيعة هذه الأجزاء، يرى Waltz أن النظام لا يتكون من مجموعة من المؤسسات السياسية بل من طريقة ترتيبها داخل النظام. (Waltz, 1986, 71-74)

مع ذلك، وعلى الرغم من إشارة Waltz إلى البنية الداخلية للنظام في محاولة لتوسيع القاعدة التحليلية التي تقوم عليها النظرية الواقعية، إلاّ أن ذلك يبقى غير قادر على تقديم تفسير للتغيرات التي تحصل في النظام.

فكما يقول Robert Keohane فإن النظرية الواقعية تصبح ضعيفة التفسير عندما يتعلق الأمر بالتغييرات الحاصلة في عالم الاقتصاد السياسي وفي البنى الداخلية للدولة. (1986, 159)

من جهة ثانية، نجد أن فهم النظرية الواقعية للقوة ينطلق من القناعة اليقينية بأن القوة العسكرية هي التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق رغبات الدول، وأنه لا يمكن الوصول إلى حالة السلم دون اللجوء إلى استخدام القوة، فمن أجل ضمان استقرار الدول فإن على الدول ضمان تفوقها العسكري لمواجهة أي تهديد محتمل قد يؤدي إلى زعزعة حالة السلم في تلك الدول.

وتقوم النظرية الواقعية على أساس أن الفرد يسعى للحصول على القوة، وأن الأفراد منظمون في الدولة بحيث يتصرف كل فرد منهم بطريقة أحادية في سعيه من أجل الحصول على مصالحه، والتي هي الحصول على القوة. (Mingst, 2001, 67)

لذلك، فإن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الواقعية هو السعي من أجل الحصول على القوة، وأن الاستقرار في النظام الدولي لا يمكن أن يتوفر ما لم يكن من خلال اللجوء واستخدام القوة.

غير أن لهذا الرأي ما يخالفه في الأدبيات الحديثة التي ترى أن القوة لا تولّد إلاّ ردات فعل تتسم بالعنف. وأن الخلل يكمن في أن الدول التي تعتمد على مفهوم القوة من أجل تحقيق حالة السلم تفشل في معظم الأحيان في التوصل لها لكونها لم تحاول فهم الأسباب والدوافع التي أدت في نهاية الأمر إلى تصعيد الموقف باتجاه اللجوء إلى العنف، أي لم تعالج المسألة من جذورها، فهي لا تتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى حالة الحرب في محاولة لحالها، وإنما تلجأ إلى القوة من أجل التوصل إلى حل سلمي دون الاعتماد على قواعد ثابتة للانطلاق منها نحو حالة الاستقرار، (Galtung, 2000, 50)، وهذان المفهومان متناقضان من حيث المبدأ، إذ لا يمكن الوصول إلى حالة من التفاهم والسلم عن طريق العنف والحرب واللجوء إلى استخدام القوة، فالعنف لا يجرّ إلاّ العنف.

من جهة ثانية، فإن المشكلة الأساسية في النظرية الواقعية تكمن في عدم قدرتها على تفسير الاعتمادية المتبادلة التي قد تنشأ بين طرفين غير متوازنين في القوة، فالواقعية ترى أن الدول لا تعتمد إلاّ على نفسها ومن خلال الاعتماد عل موازين القوى.

قد يكون من السهل النظر إلى اتفاق أوسلو، على أساس كونه حلا مرحليا، يقوم وفق تفسير النظرية الواقعية على أساس مفهوم القوة من أجل تعزيز مكانة الطرف القوي (الإسرائيلي) وإضعاف موقف الطرف الضعيف (الفلسطيني) لتحقيق مكاسب أكبر للطرف الأقوى، وذلك استنادا إلى توازن القوى بين الطرفين. غير أن الغاية الحقيقية من اتفاق أوسلو كانت يجب أن تقوم على أساس حل النزاع ووقف حالة الحرب بين الجانبين.

لذلك، يصعب وفق النظرية الواقعية تفسير هذا التناقض، فمن جهة لدينا النزعة باتجاه تلبية رغبات طرف على حساب رغبات الطرف الآخر، ومن جهة ثانية هنالك رغبة في التوصل إلى حالة من الاستقرار في المنطقة. بالتالي، فإن الحلول المرحلية التي تقوم على أساس توفير حلول جزئية للصراع من خلال تلبية رغبات أحد الأطراف، ودون التطرق إلى رغبات الطرف الآخر،

إلى جانب عدم الوصول إلى حل جذري لمسببات الصراع، قد يؤدي إلى التوصل إلى حلول مؤقتة تؤدي إلى سلام مؤقت، في الوقت الذي تهدد فيه عوامل الاستقرار وتؤدي إلى التصعيد. (Galtung, 2000, 51)

وهو ما حدث تماماً بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي. فهنالك ضرورة للإجابة على سؤال يتعلق بأهداف عملية السلام برمتها، هل كانت مجرد عملية من أجل التوصل إلى حلول مؤقتة، وتلبية لمصالح الجانب الإسرائيلي، أم كانت بالأساس عملية هدفها الأساس التوصل إلى سلام حقيقي يضمن تحقيق أهداف جميع الأطراف المنخرطة في عملية السلام؟

وعليه، فإن نظرية الـ Pluralism أكثر وضوحاً في هذا الجانب، وهي ترى أن الحلول المستدامة تقوم على أساس الأخذ في عين الاعتبار رغبات الأطراف المختلفة، إلى جانب وضعها في سياقها الداخلي المحلي. فحل النزاعات يقوم على أساس العمل بين الأطراف المتنازعة من أجل التوصل إلى حل مقبول لكلا الجانبين. فتوقيع الجانب الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاق أوسلو، يعني أن كلا الطرفين قد قبلا بهذا الاتفاق، وأنه في لحظة التوقيع عليه قد كان مرضياً لكلا الجانبين، على الرغم من أن التطبيقات العملية للاتفاق أثبتت خلاف ذلك، واكتشف الجانب الفلسطيني أن التطبيقات العملية جاءت مخالفة للتوقعات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة مدى معرفة الطرف الفلسطيني بالتطبيقات الفعلية للاتفاق هي مسألة تبقى خاضعة للبحث من أجل الإثبات أو النفي.

وحتى وإن تم الانطلاق من فرضية أن الجانب الفلسطيني قد وافق على الاتفاق وهو مدرك لمدى سلبياته التي تفوق إيجابياته، فإن نظرية الـ Pluralism تبقى قادرة على تفسير هذا الوضع.

إن الفرضية الأساسية التي قد يعتمد عليها الواقعيون في تفسير رضوخ الجانب الفلسطيني لأحكام أوسلو تنطلق من اعتبارات توازن القوى، ومن الموقف التفاوضي الضعيف للجانب الفلسطيني. غير أن هذا البحث لا ينفي وجود تفاوت في القوة بين الجانبين، وإنما يختلف مع النظرية الواقعية من حيث التوجه (Approach) لجهة الأسس التي ينطلق من خلالها من أجل التطرق إلى أسباب الضعف والقوة، معتمداً على نظرية الـ Pluralism. إذ أن هذا البحث لن ينطلق من النتيجة التي مفادها أن الجانب الفلسطيني كان ضعيفاً عندما داخل في عملية المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وإنما سينطلق من الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة وبالتالي نجم عنها فشل الاتفاق.

ما يعني أن هنالك مجموعة من الأسباب أدت لأن يكون موقف الجانب الفلسطيني موقفاً ضعيفاً، وبالتالي أدت به في نهاية المطاف إلى القبول بشروط اتفاق أوسلو، وبالشكل الذي جاء عليه، ما كان سيؤدي في نهاية المطاف إلى فشله.

وسيتم تحليل هذه الأسباب من خلال دراسة نص الاتفاق، بحيث يتم تحديد مواطن الخلل فيه والعوامل المؤثرة في إعطائه الشكل الذي جاء عليه.

لذلك، ستساعدنا الـ Pluralism في تحليل نص الاتفاق وفهم سياق الأحداث وتطوراتها. إذ أنها شملت جوانب في التحليل لم تستطع بعض النظريات والمدارس الأخرى تفسيرها. فعلى سبيل المثال، تستطيع النظرية الواقعية (Realism) أن تفسر العوامل التي أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو لجهة توازن القوى؛ غير أنها تفشل في تفسير جانب آخر يتعلق بالخيارات التي يقوم بها الفاعلون الرئيسيون على أساس التعاون والاعتمادية المتبادلة بين طرفي الاتفاق.

ففي الوقت الذي ندرس فيه السياق التاريخي لتوقيع الاتفاقية تستطيع النظرية الواقعية أن تفسر موازين القوى التي تصب في صالح إسرائيل ووضع النظام الدولي حينها قد أدى إلى أن تقبل م.ت.ف. التفاوض مع إسرائيل غير أنها تبقى عاجزة عن تفسير مسألة التنازلات المتبادلة المقدمة من طرفي الاتفاق على أساس الطرح الرئيس للمدرسة الواقعية والذي مفاده أن من يملك القوة يحصل على ما يريد، في حين أن النظرية الليبرالية يمكنها أن تفسر لنا كلا الجهتين؛ العوامل التي

أفرزت هذا الاتفاق والنصوص القائمة على الاعتمادية والتبادلية وتقديم التنازلات. ويقول Mathew Moravscik في هذا الصدد إنه خلافاً للنظرية الواقعية والنظرية المؤسساتية فإن النظرية الليبرالية تفسر أهداف الدول المتغيرة والتي بموجبها تدخل الدول في حالة حرب أو تعاون (1997, 535).

فإذا ما طرحنا تساؤلاً بشأن العوامل التي أدت إلى أن تقوم كل من م.ت.ف. وحكومة إسرائيل بتوقيع اتفاق أوسلو، فإن التحليل المستند إلى النظرية الليبرالية Pluralism يكون تحليلاً أكثر عمومية وشمولية، فـ Moravscik يقول إن العلاقة بين الدول ومحيطها المحلي تشكل بشكل كبير الخيارات التي تقوم الدول باتخاذها استناداً إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: الفاعلون الأساسيون داخل المجتمع، الدولة، النظام الدولي. (1997, 516) في حين أنه في النظرية الواقعية (الواقعية الجديدة) قد يقتصر مستوى التحليل على المستوى الدولي (النظام الدولي) بحيث يكون لدينا إمكانيات أقل ومستوى واحد للتحليل، في الوقت الذي تتيح لنا الـ Pluralism إمكانية أوسع للتحليل إذ أنه لدينا أكثر من مستوى تحليلي.

كما أنه من خلال Pluralism يمكننا أن نتعرف على الخسائر والمكاسب التي لحقت بكل طرف إثر توقيعه للاتفاق، ونتيجة للسياسة التي اتبعها، باعتبار أن كل طرف قد حقق مجموعة من المكاسب ولحقت به مجموعة من المخاسر. وذلك، خلافاً لطرح النظرية الواقعية التي تنظر لعملية صناعة السياسة على أن خسارة أحد الأطراف هي مكسب للطرف الآخر معتمدة مبدأ الـ Zero sum game.

حيث يرى Keohane و S.Nye أن هنالك طريقتين لتحليل المكاسب والمخاسر في علاقة اعتمادية تعاونية من وجهة نظر ليبرالية. الأولى، من خلال التركيز على المكاسب والمخاسر المشتركة لكل طرف من الأطراف المشتركة في عملية الاعتمادية التبادلية Interdependence؛ والطريقة الثانية التركيز على المكاسب النسبية Relative Gains، 1993, 309))، وعليه فمن الضروري هنا التعرف على هذه المكاسب من خلال دراسة الاتفاق، ما يقودنا لأن نطرح تساؤلاً على النحو التالي:

- ما هي المكاسب التي توقع كل من الفلسطينيون والإسرائيليون الحصول عليها إثر توقيع الاتفاق؟

إلى ذلك، يرى Keohane و S. Nye أن التركيز المقتصر على المكاسب قد يكون غامضاً وغير واضح (obscure) وأنه لا يقودنا للتعرف على طريقة تقاسم هذه المكاسب how those gains are divided، ومن هنا تنطلق المشكلة والفرضية الأساسية للبحث والتي تعتمد على غموض وعدم الوضوح في تقاسم المكاسب وتحديداً للطرف الفلسطيني، ما يدفعنا بالتالي لدراسة وتحليل نص اتفاق أوسلو والتساؤل حول الأمور التالية:

- ما هو الشكل العام للاتفاق الذي تم التوقيع عليه، وما هي مكامن الخلل فيه؟
- لماذا اتصف الاتفاق بالعمومية والغموض والمرحلية؟

من الممكن أن نعزو السبب وراء عمومية الاتفاق وغموضه ومرحليته إلى أسباب ذات صلة بالسياسة الداخلية. وهنا، فإن النظرية الواقعية قد لا تستطيع أن تفسر الغموض والعمومية التي صاحبت الاتفاق، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية عند التحليل. غير أن الـ Pluralism ترى أن العوامل الداخلية تلعب دورا مهما في هذا الصدد. فـ Ian Lustick يؤكد على مسألة السياسة الداخلية في التأثير على سير وسلوك الدولة أو الفاعلين المنخرطين في عملية السلام، وهو يرى أنه من أجل أن ينجح اتفاق أوسلو فإن على كل جانب أن يعمل على توسيع التأييد للاتفاق. (1997, 62)

وعليه فإنه نظراً لمجموعة الأسباب آنفة الذكر تم اعتماد نظرية الـ Pluralism كأساس تحليلي، ننطلق منه لفهم الأسئلة التي تبرز خلال البحث، وتثيرها الرسالة.

الفصل الأول
خصائص الاتفاق والمكاسب المتوقعة منه

تمهيد

سيقوم هذا الفصل بالنظر في الشكل العام للاتفاق، مركزاً على خصائصه العامة التي سيناقشها في المبحث الأول، ومن ثم يناقشها بالتفصيل من خلال مبحثين منفصلين. وتتمثل خصائص الاتفاق في اتسامه بالتدرج والمرحلية إلى جانب الغموض والعمومية، فبالتدقيق في التركيبة العامة للاتفاق نجد أن السياسة العامة التي بُني عليها الاتفاق تستند إلى ضرورة اتصافه بتلك الخاصيتين، إذ أنه دون الخاصيتين السابقتين لكان من الصعب، التوصل إلى حل بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، حسب رواية موقعي الاتفاق.

وبمناقشة نصوص الاتفاق، نجد أن غموض تلك النصوص موجودة في معظم مواده إن لم تكن فيها كلها. فليست هنالك تعريفات واضحة للعديد من المفاهيم الأساسية والرئيسية التي قد تشكل حلقة وصل بين حالات الأزمة والانفراج، فمواضيع عديدة بقيت مفتوحة للتفسيرات التي سيقدمها كل طرف للاتفاق، والتي إن لم تكن متقاربة فسيحدث تضارب في التطبيقات وفي الممارسات.

من جهة ثانية، فإن النهج الذي قام عليه الاتفاق في تطبيق تلك البنود "الغامضة" يستند إلى سياسة التدرج والتتابع، فقراءة نصوص الاتفاق ككل لا يتجزأ، تُشير إلى أن حل الصراع لن يتم دفعة واحدة وإنما على مراحل، كما أن نقل الصلاحيات من الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية سيكون بالتدريج. فقد حددت المادة الأولى من اتفاق إعلان المبادئ أن التوصل إلى تسوية دائمة بين الجانبين سيتم خلال الفترة الانتقالية التي لا تتجاوز مدتها الخمس سنوات.

وتخضع هذه السنوات أيضاً لمفهوم التدرج؛ إذ توضح المادة الخامسة من ذات الاتفاق أنه خلال السنوات الخمس سيتم البدء في عملية التفاوض بشأن قضايا الوضع الدائم بتاريخ لا يتعدى بداية السنة الثالثة. ما يعني أن الحل النهائي سيتبع ذات الأسلوب والنهج في شأن معالجة القضايا التي تم تأجيلها حتى مفاوضات المرحلة النهائية.

لقد كان لهاتين الخاصيتين من خصائص الشكل العام للاتفاق تأثير كبير على مجريات الأمور بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وفي الوقت الذي يرى فيه مؤيدو الاتفاق أن هذه السياسة تصب في صالح مجمل العملية السلمية، يرى معارضوه أنها كانت سياسة خاطئة، وأنها لن تجر سوى خيبات الأمل لكلا الطرفين، وللجانب الفلسطيني أكثر منه للجانب الإسرائيلي.

وتأسيساً على ما سبق، سيقوم هذا الفصل في مبحثه الثاني، بدارسة موضوع سياسة التدرج والمرحلية، موضحاً المقصود بسياسة المرحلية، والأسباب التي دفعت الجانبين إلى اتباعها.

في حين يقوم المبحث الثالث بدراسة موضوع العمومية والغموض، مقدماً نماذج على مواضع الغموض في الاتفاق، وموضحاً في ذات الوقت الأسباب التي دفعت الجانبين إلى تبني الغموض الوارد في الاتفاق واعتباره غموضاً بناء.

إلى ذلك، سيقوم المبحث الرابع والأخير على دراسة توقعات كل جانب، بناء على الخصائص التي جاء عليها الاتفاق، بحيث نوضح ما هي المكاسب التي أمل كل طرف في تحقيقها إثر التوقيع عليه.

المبحث الأول
الشكل العام للاتفاق

يمكن تحديد معالم الشكل العام للاتفاق استناداً إلى القواعد الأساسية التي ارتكز عليها بشكل رئيس، واستناداً إلى طبيعة مواده وبنوده. إذ يرتكز الاتفاق على مجموعة من القواعد التي تهدف إلى وضع حد للصراع بين الجانبين والتأسيس لبناء الثقة بينهما. وبما أن أسس الاتفاقيات قد جاءت على شكل بنود ومواد، فإنه ومن خلال النظر إلى طبيعة هذه المواد والبنود والشكل الذي جاءت عليه يمكن معرفة مدى ثبات هذه الأسس في مواجهة العقبات التي تقف أمام إنهاء النزاع بين الطرفين. وإذا ما اعتقدنا بعمومية وغموض هذه المواد والبنود، بالتالي يصبح من السهل تقويض هذه الأسس استناداً إلى تفسيرات كل جانب لهذه المواد، وتحليل مضامينها وفقاً للمصلحة الذاتية لكل طرف، وبالتالي وصول الاتفاق إلى نقطة مسدودة.

القواعد الأساسية التي ارتكز إليها الاتفاق

بالنظر إلى إعلان المبادئ، واتفاقية غزة أريحا، والاتفاقية الانتقالية، فإن القواعد الأساسية التي استند إليها الاتفاق تتلخص في الآتي:

1. الاعتراف المتبادل بالحقوق الشرعية والسياسية لكلا الجانبين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف).
2. تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة تنهي المواجهة وتؤدي إلى الاعتراف المتبادل والعيش في ظل تعايش سلمي بكرامة وأمن متبادلين.
3. تقوم هذه التسوية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، وتؤدي إلى تطبيق القرارين.
4. تطبيق بنود الاتفاقية بالتدريج وفقاً لسياسة الخطوة خطوة، وبالاستناد إلى فترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات.

وتضيف الأدبيات في هذا الشأن بنداً خامساً يتأتى من الفهم العام لمضمون الاتفاقات والتعامل معها ككل دون تجزئة، إذ يشير مارك هلر إلى أن الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية تؤكد بوضوح على مبدأ تقاسم الأرض التي يدعي كل طرف أحقيتها، على الرغم من عدم توضيح الاتفاق للحدود التي سيستند إليها التقسيم في بنوده. فاتفاق المرحلة الانتقالية وإعلان المبادئ يُشيران فقط إلى أن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة دون الإشارة إلى حدود عام 1967[1]. (1994, 56) فديباجة الاتفاق المرحلي تنص على أن " أن الهدف من المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ضمن عملية سلام الشرق الأوسط الحالية هو، بالإضافة إلى أمور أخرى، إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي.... في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية.." ويأتي في موضع آخر من الديباجة ليؤكد الطرفان على تفاهمهما بأن " مفاوضات الوضع النهائي.... ستقود إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338..."

بفحص القواعد والأسس التي قام عليها الاتفاق بنداً بنداً، والتي أشرنا إليها ضمن النقاط السابقة، فإننا نؤكد على الفرضية القائلة بعمومية وغموض ومرحلية الاتفاق. إذ أن **البند الأول** المتعلق بالاعتراف المتبادل بالحقوق الشرعية والسياسية يبقى فضفاضاً لجهة تعريف وتحديد هذه الحقوق فيما يخص الفلسطينيين، إذ لا يورد الاتفاق تعريفاً واضحاً لما يعنيه مصطلح الحقوق الشرعية، بمعنى أن هذه الحقوق بقيت مفتوحة وخاضعة لقناعات كل جانب في هذا الشأن. والاتفاق يجمع في الحقوق بين الجانبين، فوثيقة إعلان المبادئ تنص على أن " حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.... يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقها الشرعية والسياسية".

ويقول ناصير عاروري[2]) في هذا السياق إن على الفلسطينيين بموجب اتفاق أوسلو أن يكتشفوا ما إذا كان لهم حقوق أما لا، وذلك دون الادعاء بأن حقوقهم مضمونة دوليا. (1998)

ومن الضرورة بمكان هنا الإشارة إلى طبيعة الحقوق التي يتحدث عنها كل جانب بصفته الذاتية لحظة توقيعه على الاتفاق. فإسرائيل، وهي قوة إقليمية في المنطقة، قد وقعت على الاتفاق بصفتها وهيئتها كدولة، ترغب في تحقيق مكاسب سياسية وأمنية، في حين وقعت م.ت.ف على الاتفاق بصفتها حركة تحرر تمثل الشعب الفلسطيني، وتطمح في التحول من صفتها "التحررية" وتأخذ صفة الدولانية وما يتمخض عنها من حقوق.

فبينما تشير وثائق م.ت.ف وتصريحات المسؤولين الفلسطينيين إلى أن حقوق الشعب الفلسطيني تتضمن فيما تتضمن حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، لا يرى الجانب الإسرائيلي أي إمكانية لتفسير هذه الحقوق على هذا النحو. وفي الوقت ذاته يتعامل الاتفاق مع هذه الحقوق بغموض مطلق دون أن يورد أي تفسير لها مع إحالة بعض منها إلى القضايا التي ستناقش ضمن مفاوضات الوضع النهائي.

وفي هذا الصدد تقول لورا دريك [3] Laura Drake): " لقد تم التطرق إلى القضايا التي تهم الفلسطينيين من خلال ثلاث عبارات شديدة الغموض، وتعتبر عبارة (الحقوق الشرعية والسياسية المتبادلة) إحداها. وإن استخدام كلمتي (شرعية وسياسية) لا يشير إلى وجود أي رابط بين الكلمتين حتى مع إضافة (حرف الواو) بينهما". وتضيف دريك أن "استخدام كلمة (المتبادلة) [في الإشارة إلى الحقوق الشرعية] إنما يضع الحقوق السياسية الفلسطينية في كفة واحدة وبالتساوي مع الحقوق الإسرائيلية" (1994)، ما قد يجحف بحقوق الشعب الفلسطيني.

وما تطرحه دريك Drake يتعارض مع ما يقدمه خليل الشقاقي في هذا الشأن، إذ يقول الشقاقي إنه و(على الرغم من أن الاتفاق لا يذكر الحقوق الوطنية الفلسطينية بالاسم، فإنه يتضمن

---

(1) سيتم مناقشة الطرح القائل بأن القرار رقم 242 يكفل إقامة سلطة فلسطينية وانسحاباً إسرائيلياً إلى حدود 1967 في هذا الفصل في وقت لاحق.

(2) ناصير عاروري هو بروفيسور في العلوم السياسية في جامعة مساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية.

(3) Laura Drake, a Middle East Specialist in Washington, is a doctoral candidate in international relations at The American University.

ولأول مرة اعترافاً رسمياً إسرائيلياً بالشعب الفلسطيني وبالحقوق الشرعية والسياسية لهذا الشعب"، والشقاقي هنا يركز على أهمية الاعتراف المتبادل حتى وإن لم تتم الإشارة إلى الحقوق الفلسطينية بشكل واضح وصريح، إذ يقول في وقت لاحق "إن الاعتراف المتبادل هو إقرار متبادل بوجود الحركتين ويضع النواة لتجسيد الكيانية الفلسطينية، ويحمل في طياته إمكانية التعايش والمصالحة التاريخية بين الشعبين والكيانين". والشقاقي هنا يرى في الاتفاق اعترافاً بالحقوق الفلسطينية. (1993، 10)

وإذا ما نوقش طرح الشقاقي في ضوء التفسيرات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية يُصبح من الصعوبة بمكان تجسيد الكينونة الفلسطينية القائمة على الاعتراف بهذه الحقوق، فإغفال الاتفاق لهذه الحقوق وعدم تسميتها لا يعكس الفرضية القائلة أن مجرد الإشارة لها يعني اعترافا ضمنياً بها، وهذا ينفي الطرح الذي يرى فيه الشقاقي سبيلاً " يدفع باتجاه الاستقلال والسيادة ". (1993، 10)

فوفقاً لما يراه برهان الدجاني، فإن للإبهام الوارد بشأن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني مغزاه في إطار التصور المستقبلي الإسرائيلي لهذه الحقوق والذي يفصل ما بين هذه الحقوق وأرض فلسطين. (1994،- 99)، ما يعني أن هنالك نية مبيتة لدى الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بتجاهل هذه الحقوق من خلال عدم الإشارة لها بصورة واضحة.

أما **البند الثاني** المتعلق بالأسس التي قام عليها الاتفاق والتي تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، فتحمل الكثير من العبارات الفضفاضة. فما هو نوع هذه التسوية السلمية؟ وما هو مفهوم العدل؟ وكيف يمكن اللجوء الى إطلاق صفة (العدل) على الأفعال؟ ومن هو صاحب القرار في اعتبار هذه التسوية عادلة وشاملة؟ فالمفهوم الإسرائيلي للتسوية لا يعني بالضرورة تحقيق السلام العادل والكامل وفقاً للمفهوم الفلسطيني لهذا السلام، إذ ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في خطابه أمام الكنيست بتاريخ 30/8/1993 إن المقصود من السلام مع الفلسطينيين هو إنشاء تسوية مرحلية وليس سلاماً كاملاً. في حين كان يرى الجانب الفلسطيني أن المقصود من التسوية هو تحقيق سلام كامل وعادل يؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة كيان فلسطيني ذي سيادة.

إلى ذلك، فإن الاعتراف المتبادل والذي ركز عليه كلا الجانبين أثناء مفاوضاتهما[4]) يُثير عدة موضوعات أهمها موضوع الأمن؛ ففي الوقت الذي تعترف فيه م.ت.ف بدولة إسرائيل وبحقها في العيش فإنها تعترف بها كدولة قائمة وتلتزم بالعمل على توفير الأمن لهذه الدولة من خلال " نبذ العنف والتهديد والإرهاب"، إذ تنص ديباجة الاتفاقية المرحلية على أن الطرفين يؤكدان " التزامهما المتبادل للعمل، بموجب هذه الاتفاقية، مباشرة، بفعالية، وبتأثير ضد أعمال الإرهاب أو التهديد به، والعنف، أو التحريض، بغض النظر ما إذا اقترفت هذه الأعمال من قبل فلسطينيين أو إسرائيليين."

وقد تم التأكيد على هذه المسألة أيضاً من خلال رسالة الاعتراف المتبادلة بين رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين وبين رئيس م.ت.ف، حيث أشار عرفات في رسالته إلى أن م.ت.ف تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد م.ت.ف. بذلك من أجل تأكيد إلتزامهم ومنع الانتهاكات وضبط المنتهكين.

ويُوضح برهان الدجاني خطورة هذا الاعتراف بقوله إن هذا الاعتراف يُلقي بالعبئ الأكبر على الجانب الفلسطيني تجاه الجانب الإسرائيلي فكل وضع تعتبره إسرائيل مهددا لـ " حقها بالعيش في سلام وأمن " يُعتبر إخلالاً خطيراً ولها الحق في تصحيحه، وبما أنه ليس هنالك أي

---

(4) يمكن الرجوع إلى مجموعة من النقاشات حول المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في العديد من المراجع التي أشارت إلى أن الاعتراف بمنظمة التحرير من قبل إسرائيل وبالعكس قد أخذ حيزا كبيرا من المفاوضات بين الجانبين إلى درجة أن المفاوضات كادت تصل بينهما إلى حد الأزمة في هذا الشأن، ويمكن الرجوع إلى رواية أوري سافير للمفاوضات في أوسلو في كتابه المسيرة ص 85- 98. كما يمكن الرجوع إلى مقال يوئيل سنجر الذي يشرح فيه الدور الذي لعبه من أجل أن يقنع رابين بأهمية الاعتراف بالجانب الفلسطيني، والمقال هو:

Joel Singer, "Manipulating Arafat: Behind the scenes at Oslo-Recognizing the need for mutual recognition", **Ha'aretz**, 18/9/1998.

تعريف لمصطلحي السلام والأمن فإن بالإمكان استعمالهما كمظلة لأعمال لا حصر لها. (1994، 91).

في ذات الوقت نجد أن الاعتراف الإسرائيلي بـ م.ت.ف يقتصر على اعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني دون الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة له على الأرض.

بالتالي، وعلاوة على كون هذه العبارات تتسم بالغموض وتحتمل عدة تفسيرات، فإنها في المقابل قد جاءت واضحة في شأن الأمور الحساسة بالنسبة لإسرائيل، إذ تعكس بشكل واضح مفهوم التسوية التي تريد إسرائيل تحقيقها. فبموجب ديباجة الاتفاق فإن إسرائيل تسعى إلى إنهاء النزاع مع الجار الفلسطيني المستقبلي ما يُمهد الطريق أمامها لتدخل عهدا جديدا مع محيطها العربي، وهي ترى في هذه التسوية سبيلاً لتحقيق نظريتها ومفهومها للأمن.

وفي هذا الشأن تشير لورا دريك Laura Drake إلى أن " الجملة التي جاءت في مقدمة الاتفاق تتطرق إلى القضايا التي تحظى باهتمام بالغ لدى الجانب الإسرائيلي، وقد أشار الاتفاق إلى هذه القضايا بشكل واضح لا لُبس فيه، في الوقت الذي بالكاد تتطرق فيه للقضايا التي تعتبر ذات اهتمام خاص بالنسبة للفلسطينيين". وتوضح دريك في سياق حديثها هذه القضايا بأنها تتضمن بالنسبة للإسرائيليين "الإشارة إلى نهاية المواجهة والنزاع بين الجانبين، والتعايش السلمي، والأمن، والمصالحة التاريخية، في حين أنه ليس هنالك في المقابل إشارة إلى الانسحاب الإسرائيلي، الحرية، أو تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين" (1993)، وبالتالي يبقى تحديد مفهومٍ واضح للتسوية غير مكتمل ويحتاج إلى مزيد من التفسير.

أمّا البند الثالث، الذي أشار إلى أن التسوية تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، فإنه لا يقل غموضاً عن سابقيه[5])، إذ أن الاستناد إلى هذين القرارين، وتحديداً القرار 242، يزيد من حدة غموض مسألة التسوية، وذلك لأنه كما يقول أحمد محمود عجاج [6]) " إن إحالة التسوية النهائية إلى قراري مجلس الأمن آنفيّ الذكر يزيد من حدة الغموض لأنهما أصلاً مثار خلاف وجدال قانوني مستمر، فإحالة الغامض على الغامض كمن يُعرِّف المجهول بالمجهول" (1993)، فإعلان المبادئ لم يؤكد على كون القرارين منطلقاً للتفاوض في إطار المرجعية الدولية، بل جاءت هذه الإشارة لبيان أن تطبيقهما هو "هدف" عملية التفاوض، دون تقديم أي تفسير لهما يفصل بين تعارض التفسير العربي والتفسير الإسرائيلي، فضلاً عن أن الغموض الذي تعكسه نصوص الاتفاق بمجملها لا تُساعد على تجاوز ذلك التعارض. وينعكس هذا التعارض بين التفسيرين على نصوص الاتفاق التي لم تُشر إلى أن حدود 1967 هي حدود سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ما يعني أن تعريف حدود السلطة ضمن منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة سيبقى خاضعاً للتعريف الإسرائيلي لهاتين المنطقتين في ضوء التفسير الإسرائيلي للقرار 242.

ويبدو غريباً أن يُصر المفاوض الفلسطيني على أن يكون القرار 242 مرجعية الاتفاق الشرعية، وخاصة وأن الموقف السياسي الفلسطيني من هذا القرار كان موقفاً رافضاً ولم يتم القبول به إلا في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني المنعقدة في الجزائر عام 1988، حيث كان الموقف الفلسطيني الأساس يرى في القرار انتقاصاً من الحقوق الفلسطينية.

---

(5) **ينص القرار 242** في بنده الأول على الآتي: " يؤكد [مجلس الأمن على] أن تحقيق مبادئ ميثاق [الأمم المتحدة] يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين: أ) سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من **أراضٍ** احتلتها في النزاع الأخير. ب) إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة....." **أما القرار 338 فينص** على أن " مجلس الأمن أولاً: يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن. ثانياً: يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 242 لعام 1967 بجميع أجزائه...."

(6) أحمد محمود عجاج، باحث قانوني لبناني مقيم في بريطانيا.

إذ يقول محمود عباس "أبو مازن" في كتابه (طريق أوسلو): " لقد جاء في قرارات المجلس الوطني للدورة الثانية عشرة ما يلي: نحن نرفض القرار 242 لأنه يتعامل مع قضية فلسطين على أنها قضية لاجئين، وكان المطلوب أن تقول: لو لم يكن القرار 242 قد تعامل مع قضية فلسطين على أنها قضية لاجئين، وتعامل معها على أنها قضية شعب له حقوقه المشروعة لقبلناه". (1994، 37).

ويُفسر أبو مازن التصرف المتناقض من رفض القرار إلى الإصرار عليه بالقول إن القبول بقرار 242 كان نتيجة لإدراكه الشخصي أن ما يُريده الطرف الفلسطيني هو التوصل إلى إنسحاب إسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية، ونتيجة لقناعته بأن إسرائيل لن تقبل بفكرة التفاوض حول فلسطين التاريخية. ويُضيف أبو مازن قائلاً إنه ومن هذا المنطلق برزت ضرورة طرح فكرة القبول بالقرارين 242 و 338 كأساس لعملية سياسية أو لمبادرة سياسية سميت فيما بعد المبادرة السياسية الفلسطينية. (1994، 38- 40)

إلى ذلك، فإن الإلتزام بالتأكيد على كون القرارين هدفاً للمفاوضات والتسوية وأساساً لهما يُخرج الاتفاق من مرجعيته الشرعية، فمجرد تأكيد الاتفاق على هذين القرارين دون سواهما من القرارات يعني إضفاء صيغة الإلزام عليهما على حساب مرجعية قرارات الشرعية الدولية ككل والاتفاقات المتصلة بالأراضي الفلسطينية والقوانين والأعراف الدولية.

والبند الرابع المتعلق بتنفيذ بنود الاتفاق بالتدريج، فهو من أحد أهم المشاكل التي جاءت بها الاتفاقيات. فسياسة المرحلية تشكل الصبغة العامة التي قام على أساسها الاتفاق، إذ أن تطبيق نصوصه وبنوده لن يأتي جملةً واحدةً وإنما خطوة خطوة. فعملية الانسحاب، أو بتعبير أدق إعادة الانتشار الإسرائيلي، ستخضع لسلسلة من المراحل؛ كما أن الولاية الجغرافية للمجلس الفلسطيني سيتم نقلها تدريجياً إلى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل، تأخذ كل منها فترة ستة أشهر تكتمل بعد 18 شهراً من تنصيب المجلس.

وتندرج تحت سياسة المرحلية مسألة تأجيل القضايا الرئيسة إلى مفاوضات الوضع الدائم التي ستبدأ بتاريخ لا يتعدى السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، بحيث تغطي هذه المفاوضات قضايا الصراع المركزية.[7])

بالتالي، كانت مرحلية الاتفاق تجزئة لحل الصراع بين الجانبين، وسيتم مناقشة هذه النقطة بالتفصيل في الفصل الثاني من الرسالة.

وعليه، واستناداً لتحليل الأسس التي قام عليها الاتفاق يُستخلص أن الشكل العام للاتفاق يتسم أولاً بالغموض والعمومية لجهة تناوله القواعد والأسس التي قام عليها الاتفاق، ويتسم ثانياً بالمرحلية لجهة تطبيقه لهذه الأسس والقواعد. وسيعمل المبحثان التاليان من هذا الفصل على النظر في تلك الخصائص بحيث يتم في المبحث الثاني مناقشة موضوع مرحلية الاتفاق، في حين نناقش في المبحث الثالث مناقشة عموميته وغموضه.

---

[7] ينص إعلان المبادئ المادة في المادة الخامسة منه على أن: "1- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا. 2- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. 3- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها، القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك. 4- الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تُحجف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم."

المبحث الثاني
مرحلية الاتفاق

سيتطرق هذا المبحث إلى مرحلية اتفاقيات أوسلو كخاصية أساسية من خصائص نصوصها، بحيث نفحص أولاً المقصود بسياسة المرحلية والطريقة التي وردت عليها في الاتفاق، ومن ثم نتطرق إلى الأسباب الكامنة وراء اعتماد سياسة المرحلية.

القسم الأول: المقصود بسياسة المرحلية والشكل الذي جاءت عليه في الاتفاق

يُقصد بسياسة المرحلية، الاعتماد على منهج التدرّج من أجل التوصل إلى حل للصراع بين الطرفين. إذ لن يتم حل الصراع دفعة واحدة، بل سيكون على مراحل، بحيث تؤدي كل مرحلة منها إلى الأخرى وتُعتبر مقدمة لها؛ وتنقسم كل مرحلة إلى مجموعة من الإجراءات التي تقوم بالأساس على إتباع **"فلسفة التدرّج"** [8]) في تطبيقها.

وبالنظر إلى أدبيات التفاوض، فالمُلاحظ أنها تُعرف الاتفاقات الانتقالية على أنها الاتفاقات التي تُساعد في الوصول إلى اتفاقات نهائية حول الأمور المتنازع عليها بين الأطراف المختلفة. (Kittrie,65,2003) ونجد أن هذا الأمر ينطبق على اتفاق أوسلو، فالفلسفة العامة التي بُني على أساسها الاتفاق، تقوم على وجود مرحلتين اثنتين؛ **الأولى** هي مرحلة انتقالية، أمّا **الثانية** فهي مرحلة دائمة، بحيث تؤدي الأولى إلى الثانية.

وتنقسم المرحلة الانتقالية بحد ذاتها إلى ثلاثة مراحل هي:

- مرحلة إدارة غزة وأريحا.
- مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني.
- مرحلة المفاوضات بشأن الوضع النهائي (الدجاني، 1994).

والمرحلة الأخيرة هي المرحلة التي تسبق التوصل إلى حل دائم بين الجانبين، وقد توصل الجانبان لوجوب وجود هذه المرحلة لضرورة مناقشة القضايا التي تُعتبر ذات اهتمام مشترك بالنسبة لهما، على اعتبار أن حل هذه القضايا قد يصعب التوصل له دفعة واحدة في ظل عدم وجود تفاهم مشترك بين الطرفين بشأنها.

---

[8] مصطلح "فلسفة التدرج" هو المصطلح الذي عادة ما يستخدمه أحمد قريع في وصف مرحلية اتفاق أوسلو واستناده إلى مبدأ الخطوة خطوة في تطبيق البنود الواردة فيه. وبالإمكان العودة إلى العديد من اللقاءات أو الندوات التي استخدم فيها قريع هذا المصطلح، ومنها نص الكلمة التي ألقاها في الندوة التي نظمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى حول "مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط ومأزقها الراهن" في أيار / مايو 1998.

بالتالي، فقد استلزم الأمر تأجيل هذه القضايا والتفاوض بشأنها خلال الفترة الانتقالية. ومعنى تأجيل هذه القضايا وضعها في سياق المرحلية، أي أن الوضع القائم هو وضع مرحلي، ما يعني أنه بالإمكان في وقت لاحق التوصل لاتفاق نهائي بشأنه وبشأن قضاياه.

ويُشير اتفاق إعلان المبادئ إلى أن مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني ستستمر لسنوات خمس يتم خلالها التفاوض بشأن الوضع النهائي، والذي يشمل التفاوض بشأن القضايا المركزية؛ وهي القدس، المستوطنات، اللاجئين، الحدود، المياه، إلى جانب قضايا أخرى.

وعليه، ومن أجل تطبيق مراحل الاتفاق سيعتمد الجانبان على مجموعة من الإجراءات ذات الصلة بكيفية نقل الصلاحيات من الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية. إذ سيتم هذا الأمر من خلال إعادة الانتشار الإسرائيلي من المناطق التي من المفترض أن تكون خاضعة للسلطة الفلسطينية، في الوقت الذي يتم فيه نقل الصلاحيات إلى الجانب الفلسطيني، وذلك وفق جداول زمنية لم تتخذ صورة الإلزام، ما انعكس على مدى التقيد بها من قبل الجانب الإسرائيلي.

وتنقسم فترات إعادة الانتشار هذه بموجب اتفاق "أوسلو 2" إلى مرحلتين اثنتين؛ الأولى تبدأ بعد عشرة أيام من التوقيع على الاتفاقية، بحيث يتم الانتهاء منها في نهاية شهر كانون الأول/يناير 1995، ما يعني خلال فترة ستة شهور من توقيع الاتفاقية المذكورة.

في حين يتم تنفيذ المرحلة الثانية منه، خلال ثمانية عشر شهرا، وعلى ثلاثة مراحل هي:
المرحلة الأولى: وتأتي بعد ستة شهور من تنصيب المجلس.
المرحلة الثانية: بعد اثني عشر شهراً من تنصيب المجلس.
المرحلة الثالثة: بعد ثماني عشر شهراً من تنصيب المجلس.[9]))

وتُعتبر المرحلة الانتقالية مرحلة تجريبية لمدى نجاح ما توصل له الطرفان من تفاهمات، بحيث تُرسي أسس التعايش بين الجانبين ما يُسهل في نهاية المطاف التوصل إلى حل دائم للصراع. فهي فترة العبور إلى الوضع الدائم ومرحلة استكشافية لما يمكن أن تؤول له الأمور بين الجانبين.

بالتدقيق في اتفاقات أوسلو، وتحديداً في إعلان المبادئ، فإن السمة الغالبة عليه هي سمة المرحلية، إذ نجد أن هنالك سبع مواد من أصل سبعة عشرة مادة أخرى تضع الأسس لمرحلية الاتفاق، فهي بشكل أو بآخر توضح أن تنفيذ الاتفاق سيتم على مراحل. [10]))

فعلى سبيل المثال، تُشير المادة السادسة من الاتفاق إلى أن نقل الصلاحيات والمسؤوليات للسطلة الفلسطينية سيكون ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس، إذ سيتم نقل هذه الصلاحيات بالتدريج وليس دفعة واحدة.

في حين أنه وفي المادة الرابعة عشرة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا فإن الانسحاب لن يتم فوراً، وإنما سيتم عبر مرحلة ثانية تأتي بعد توصل الطرفين إلى اتفاق ثانٍ يتم التوقيع عليه خلال شهرين من دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ. وسيبدأ الانسحاب من غزة وأريحا على مراحل لا تتعدى الأربعة أشهر من بعد توقيع هذا الاتفاق.[11]))

---

[9] الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة أوسلو (2)، ذيل رقم (1). الذي ينص على أن المرحلة الأول من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية ستبدأ بعد عشرة أيام من التوقيع على هذه الاتفاقية. وأن على حكومة إسرائيل إتمام المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في جميع المناطق عدا مدينة الخليل في نهاية شهر كانون الأول 1995، وبذلك ستكتمل إعادة الانتشار في فترة ستة أشهر بعد توقيع هذه الاتفاقية. وأنه خلال أسبوعين من توقيع هذه الاتفاقية، سيقرر الطرفان جدول إعادة الانتشار المحدد على أساس لواء بعد لواء. وأنه تبعاً للمادة الأولى فقرة (8) من الملحق الأول من الاتفاقية الانتقالية فإن إعادة الانتشار الأخرى لقوات الجيش الإسرائيلي إلى مواقع عسكرية محددة ستنفذ بمراحل كالآتي: المرحلة 1: ستة شهور بعد تنصيب المجلس . المرحلة 2: اثني عشر شهراً بعد تنصيب المجلس. المرحلة 3: ثماني عشر شهراً بعد تنصيب المجلس.

[10] هذه المواد هي المادة الأولى والثانية والخامسة والسادسة والسابعة والمادة الثالثة عشرة والرابعة عشرة.

[11] الملحق الثاني لاتفاق إعلان المبادئ، بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ينص في بنده الثاني على أن " تنفذ إسرائيل انسحاباً مجدولاً وسريعاً لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، يبدأ فوراً مع التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق."

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بشكل الاتفاق المرحلي، إذ أنه وعلى فرض أن الاتفاق المرحلي يُؤثر بشكل كبير على طبيعة الاتفاق النهائي، فإن ذلك يقتضي أن يكون الاتفاق مفصلاً، يُورد في بنوده التفصيلات المتعلقة بكيفية حل قضايا الصراع الرئيسة فلا يتركها مفتوحة، ولا يؤجلها دون وضع نقاط رئيسة تتعلق بالشكل الذي من المفترض أن تكون عليه.

وتبرز هنا حاجة للتأكيد على أسلوب التفاوض المتبع، من أجل التوصل إلى اتفاق يتضمن حلاً يشمل هذه التفصيلات. إذ تُركز نظرية التفاوض على دور وأسلوب التفاوض في التحكم بنجاح مساعي حل الصراع بين الأطراف المتنازعة. إذ أن التفاوض يُغري جانبي الصراع بأن هنالك مكاسب جديدة يمكن تحقيقها من خلال هذه العملية، وأنه من الممكن أن ينتج عنها حلول معقولة للمشاكل المشتركة بين الجانبين.

كما أن عملية التفاوض لا تُستخدم فقط في التوصل إلى اتفاقات، أو إلى الكيفية التي يمكن للطرفين من خلالها التوصل إلى طريقة يتشارك فيها الجانبان الأعباء؛ بل إن عملية التفاوض قد تؤسس للكيفية التي من خلالها قد يعمل الطرفان على التحكم في شكل العلاقات المستقبلية بينهما. (Albin, 2001, 2)

إذ يفكر المفاوض بالنتائج التي قد تجلبها هذه السياسة على مجمل العملية وعلى المصالح التي يسعى المفاوض إلى تحقيقها. وعادة ما يتم هذا الأمر من خلال الاتفاق أولاً على إطار عمل يشمل الاتفاق الأساسي بين الجانبين حول العناصر الرئيسة للصراع، تاركاً لاتفاق لاحق جميع التفاصيل المتعلقة بتطبيق إطار العمل. (Kittrie, 55,2003)

وعلى خلاف ذلك، حصل العكس مع اتفاق أوسلو، إذ جاء الاتفاق مفصلاً لقضايا المرحلة الانتقالية (المرحلة الأولى من الاتفاق) التي لا تشمل اتفاقاً حول العناصر الرئيسة للصراع، فهنالك تفاصيل دقيقة في الاتفاق المرحلي تتعلق بكيفية إدارة المناطق الفلسطينية لمدة خمس سنوات هي مدة الفترة الانتقالية، دون الإشارة إلى الكيفية التي سيتم من خلالها حل الصراع القائم بينهما، من خلال التطرق إلى جذور الصراع بين الجانبين.

لذلك، فقد اتسم اتفاق أوسلو بالمرحلية وباتباع سياسة التدرّج من أجل الوصول إلى حل لقضايا الصراع الرئيسة. وعلى الرغم من اقتناع موقعي الاتفاق بأن هذه الطريقة هي الطريقة الأمثل لحل النزاع بينهما، أثبتت التطبيقات العملية للاتفاق، كما سنرى لاحقاً، أن السياسة المرحلية كانت غير ناجعة في التوصل إلى حلول جذرية للمشكلات القائمة بين الطرفين.

بالتالي، فإن هذا الأمر يدفعنا للتساؤل بشأن الأسباب التي دفعت بطرفي الاتفاق اعتماد سياسة المرحلية والتدرج في تطبيق ما ورد في الاتفاق من بنود، والتساؤل بشأن الدوافع الحقيقية وراء وجود فترة انتقالية، وعدم التوصل إلى حل للصراع بين الجانبين دفعة واحدة، وإلى أي مدى خدمت هذه السياسة أهداف الطرفين من مجمل العملية السلمية.

القسم الثاني
أسباب اعتماد سياسة المرحلية

ترتبط الأسباب الموجبة لاتباع سياسة المرحلية ارتباطاً وثيقاً بما يريده كل طرف من المرحلة النهائية (المرحلة الثانية من الاتفاق). إذ تُعتبر المرحلة الانتقالية (المرحلة الأولى في الاتفاق) مقدمة للمشهد الذي يُريد كل طرف أن يسود المرحلة النهائية.

لذلك، كانت الدوافع وراء اعتماد موقعي الاتفاق لسياسة المرحلية تستند إلى فهمهم للمرحلة النهائية، والصورة التي رسمها كل طرف لتلك المرحلة. وعليه، كان لأسباب اعتماد سياسة المرحلية خصوصية شديدة؛ إذ جاءت لتغطي جوانب المرحلة الانتقالية كفترة تمهيدية لمرحلة أخرى، فكانت هذه الأسباب وسيلة لغاية يرغب كل طرف على حدة في الوصول إليها، أكثر من كونها وسيلة من أجل تحقيق نتيجة مشتركة لكلا الجانبين.

بالتالي، فإن ذلك يقتضي وجود نوعين من الأسباب؛ الأول جاء على شكل أسباب ضمنية تسند في تركيبتها إلى ما يُريده كل طرف من المرحلة النهائية، أمّا الثاني فقد جاء على شكل أسباب معلنة ومشتركة، أقر الطرفان بضرورة وجودها من أجل ضمان سهولة الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاتفاق؛ المرحلة النهائية.

وإذا ما انطلقنا من هذا الفهم، فسنجد أن هنالك مجموعتان من الأسباب ووجهات النظر التي تقدم تفسيراً لاعتماد موقعي الاتفاق على سياسية المرحلية في تنفيذ بنود الاتفاقات التي تم التوصل لها بين الجانبين. الأولى أسباب ذات علاقة بالجانب الإسرائيلي وأخرى ذات صلة بالجانب الفلسطيني، أمّا الثانية فهي أسباب مشتركة بين الجانبين. وعليه سيتم التطرق لهذه الأسباب بحيث نناقشها ونفحص الأسس التي استندت إليها، لنوضح الدوافع الحقيقة وراء اتباع سياسة المرحلية، ومن ثم، وفي فصل لاحق ندرس تأثيراتها على نجاح الاتفاق وفشله.

أولاً: أسباب كل جانب على حدة

أ) أسباب اعتماد سياسة المرحلية بالنسبة للجانب الإسرائيلي

1. فحص نوايا الجانب الفلسطيني ومقدرته على تنفيذ الاتفاق

بالنسبة لإسرائيل فإن إتباع سياسة المرحلية يشكل وسيلة مهمة في فحص مدى جدية الجانب الفلسطيني في التقدم في عملية السلام. إذ يربط الإسرائيليون بين التقدم في تطبيق الاتفاقات وبين التزام الجانب الفلسطيني بما تم التوقيع عليه، فكلما التزم الفلسطينيون ببنود الاتفاق كلما رأى الجانب الإسرائيلي أن الطرف الفلسطيني شريك حقيقي في عملية السلام وأنه معني بإحراز تقدم في هذا الاتجاه.

فالجانب الإسرائيلي لا يعتبر الجانب الفلسطيني أهلاً للثقة، وليس من السهولة بمكان على عدوي الأمس أن يصبحا صديقي اليوم دفعة واحدة. فقد استمر الجانب الإسرائيلي باعتبار م.ت.ف غير جديرة بالثقة التي تمنحها إسرائيل لها، وعلى إسرائيل، بالتالي، أن تفحص مدى جديتها وصدقيتها في المضي قدما في تفاهمات السلام من خلال التقيُّد بها.

وكما يذكر دينس روس في كتابة السلام المفقود فإن " رابين كان يرى في الفترة الانتقالية فرصة تمكنه من فحص نوايا الفلسطينيين..." (Ross, 103,2004).

ويمكن فحص نوايا الجانب الفلسطيني على أكثر من صعيد بالنسبة للإسرائيليين، فعلى سبيل المثال، وفر إتباع سياسة المرحلية للجانب الإسرائيلي إمكانية فحص مدى استعداد ورغبة م.ت.ف. وقدرتها على كبح جماح العناصر المعادية لإسرائيل أولاً، وللاتفاق ثانياً، كلما اقتضت الضرورة ذلك. (الخالدي، 4، 1993)

وهذا يعني وضع الجانب الفلسطيني تحت الاختبار طوال الفترة الانتقالية، إذ يعتقد الجانب الإسرائيلي أن الطرف الوحيد الذي قد يفشل هو الجانب الفلسطيني، واللجوء إلى سياسة المرحلية هو أنجع السبل بالنسبة لها لفحص قدرة الفلسطينيين على السيطرة على المناطق التي تُحال إليهم، من خلال التركيز على ضبط العناصر المعادية للاتفاق، وتوفير الأمن لإسرائيل.

فالمفاوض عندما يدخل في عملية التفاوض من أجل التوصل إلى حل للنزاع القائم بينهما يبدأ بالبحث عن المعلومات المتعلقة بشريكه في هذه العملية، إذ أنه لا يملك المعلومات المتعلقة بأهداف الطرف المقابل وخياراته، في حين أنه يعلم ما هي الأهداف والخيارات التي يُريد تحقيقها، بالتالي فهو يحتاج لأن يكتشف هذه الخيارات من خلال وضع الطرف المقابل تحت الاختبار. (Snyder, Diesing, 1977, 334)

إذ أنه وبالاستناد إلى ما يكتشفه أحد الأطراف عن الطرف الآخر واحتياجاته واهتماماته، تعمل الأطراف على تحديد الأمور التي ستبقى أو تحذف من على أجندة عملها مع الطرف الآخر خلال مرحلة المفاوضات المقبلة. (Rothman, 1991, 36)

فإذا استطاع الجانب الإسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية أن يتأكد من نية الجانب الفلسطيني ومقدرته على إدراة الأمور وضبطها، فإن ذلك يعني أنه بالإمكان التقدم بين الجانبين فيما يتعلق بأجندة المفاوضات بينهما.

بالتالي، فإن فحص نوايا الطرف الآخر يعتبر مهما لأنه يقدم معلومات عن الشريك المحتمل في عملية السلام (الجانب الفلسطيني)، وهذا يُساعد في صياغة التحرك المقبل للجانب الإسرائيلي بناء على المعلومات التي حصل عليها خلال فترة التجربة التي خضع لها الجانب الفلسطيني.

2. تقليل المخاطر وفحص المكاسب

يرتبط هذا السبب بالسبب السابق، إذ أن فحص نوايا الجانب الفلسطيني ووضعه تحت الاختبار خلال الفترة الانتقالية يعني تقليل الأخطار التي قد تتعرض لها إسرائيل والمتمثلة في تقديم تنازلات لا تريدها، إلى جانب التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها في حال ما تم التوصل إلى الاتفاق دفعة واحدة.

إذ يُعتبر إتباع سياسة المرحلية بالنسبة لإسرائيل صمام الأمان الذي يوفر لها الشعور بالرضى بينما يتم التحقق فيما إذا كانت التسوية ستحقق ما أرادته إسرائيل من هذا الاتفاق. (Heller, 58, 1994)

فوفقاً لإسرائيل، هنالك حاجة للتأكد من أنها لن تتعرض لأي خطر يُهدد وجودها، ويأتي تنفيذ الاتفاق على مراحل ليكون خطوة مهمة في هذا الاتجاه بالنسبة لها، فلطالما شكل الفلسطينيون تهديداً حقيقياً للوجود الإسرائيلي.

ولا تُريد إسرائيل من الاتفاق أن يكون سبباً في دفعها إلى تقديم تنازلات لا تُريدها في هذه المرحلة، بحيث تتنافى مع ما تعتبره إسرائيل خطوطاً حمراء، كوضع مدينة القدس، ومستقبل المستوطنات، وموضوع اللاجئين، فالدخول في اتفاق كالذي وقعت عليه مع الجانب الفلسطيني، يوفر لها صمام الأمان لجهة عدم الدخول في قضايا لا تُريد إسرائيل الخوض فيها، ما يُبقى احتمالات تغيير المواقف المستقبلية من هذه القضايا مفتوحة أمامها.

فبالنسبة للجانب الإسرائيلي، وكما صرح نبيل شعث في مقابلة أجريت معه عام 1993 حول اتفاقية أوسلو، فإن الإسرائيليين كانوا يُصرون على ضرورة ألا يُغلق ما سيتم فعله في المرحلة الانتقالية المجال أمام أية خيارات في المستقبل. [12]))

بالتالي، هنالك حاجة للتأكد من المخاطر التي قد يجلبها اتفاق مماثل، وليس بالإمكان ذلك إذا ما تم التوصل إلى الحل دفعة واحدة دون فحص التداعيات التي قد يجلبها الاتفاق. وعليه، استلزم الأمر وجود مرحلة انتقالية تُوضح لإسرائيل حجم المخاطر التي قد تنتج عن اتفاق مماثل.

علاوة على ذلك، فإنه في اللحظة التي يمكن فيها لإسرائيل أن تتأكد من أن الاتفاق لن يتسبب لها في أية مخاسر فإن ذلك يعني بالنسبة لها فحص حجم المكاسب التي قد تحققها من هذا الاتفاق.

فمن وجهة نظر إسرائيلية، يجب أن تكون كل مرحلة أفضل من سابقاتها، وإذا ما دلت التجربة على وجود مشاكل جدية في هذا الشأن فإنه من الصعب بالنسبة لها الانتقال من مرحلة إلى مرحلة (من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الدائمة) والانتقال الداخلي ضمن كل مرحلة. (Heller, 58, 1994)

بالتالي، ليس من السهل التأكد من المكاسب التي يمكن أن يتم تحقيقها من هذا الاتفاق ومعرفة الأخطار التي قد تنجم عنه، لذلك، هنالك حاجة لأن يأتي الاتفاق على شكل متدرج. وهذا

[12] عندما أجريت هذه المقابلة مع د. نبيل شعث كان حينها رئيس اللجنة التنسيقية للوفد الفلسطيني في محادثات السلام في واشنطن ورئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات طابا. نُشرت هذه المقابلة في مجلة الدراسات الفلسطينية في العدد 16 في خريف 1993.

الأمر توضحه نظرية الـ Pluralism التي تعتبر أن المكاسب المرجوة من الاتفاقات الموقعة لا يُمكن التأكد من حقيقتها وطبيعتها، وهي تنتقد التركيز المقتصر على المكاسب، الذي يُعتبر غامضاً وغير واضح، إذ أنـه لا يُساعد على التعـرف علـى الطريقـة التي يتم من خلالها تقاسم المكاسب بين الأطراف المختلفة.(Keohane, 309,1993) إذ أنه للتعرف على هذه المكاسب فإن ذلك يقتضي حالة من الدخول في جملة من المفاوضات، التي تستلزم تقديم تنازلات بين الجانبين، فتحقيق المكاسب الفعلية لا يأتي دون تقديم تنازلات في المقابل.

وعليه، فإن إسرائيل تُدرك أن الدخول في عملية السلام يتطلب الحوار والتفاوض مع الجانب الفلسطيني، وهذا يقتضي تقديم تنازلات إن كانت هنالك رغبة في تحقيق مكاسب أخرى أكبر من التنازلات التي ستقوم بتقديمها.

غير أن موضوع التنازلات بالنسبة لإسرائيل يبقى ذو حساسية خاصة، طالما تعلق بالقضايا التي تعتبرها من الأمور التي قد تهدد وجودها. لذلك، فإن أنجع السبل من وجهة نظر إسرائيلية يتمثل في التأكيد على ضرورة وجود فترة انتقالية يتم خلالها تطبيق الاتفاق على مراحل، في الوقت الذي تصيغ فيه موقفها من قضايا الصراع الرئيسة التي تم تأجيلها إلى المرحلة الدائمة.

لذلك، فإن اللجوء إلى فترة انتقالية يوفر على إسرائيل مشقة التحاور والتفاوض بشأن قضايا تعتبرها جوهرية لجهة بقائها، بالتالي فإن المرحلة الانتقالية تقدم لإسرائيل فرصة للحصول على المكتسبات التي تريدها دون أن تكون هنالك حاجة لتقديم تنازلات لا تريدها.

3. خلق حقائق جديدة على الأرض

جاءت مرحلية الاتفاق لتعطي الجانب الإسرائيلي فرصة لخلق وقائع جديدة على الأرض لجهة تحسين موقفها التفاوضي، ما يعني التأثير على نتائج المفاوضات النهائية. فقد منحت الفترة الانتقالية إسرائيل فرصة الاستفادة من السنوات الخمس المحددة في الاتفاقية، وخمس سنوات إضافية أخرى نتيجة عدم تطبيق الاتفاق لتحويل الضفة الغربية إلى امتداد لإسرائيل، فهنالك المزيد من المستوطنات التي أصبحت أكثر ارتباطاً بإسرائيل، والشوارع والطرق الإلتفافية التي تشق طريقها في منتصف المدن والقرى الفلسطينية.

وهذا يجعل من الصعب الاعتقاد بأن إسرائيل قد تتخلى عما قامت بالتأسيس له في المناطق الفلسطينية في وقت لاحق، بالتالي، إعادة التفاوض من جديد حول الحقائق الجديدة الموجودة على الأرض، ما قد يُؤثر على نتائج المفاوضات النهائية.

فوجهة النظر الإسرائيلية تقوم على الاعتقاد بأنه كلما طال أمد المرحلة الانتقالية، كلما كانت هنالك فرص أكثر أمام إسرائيل لخلق حقائق جديدة على الأرض، ما يعني ميلان كفة الاتفاق النهائي لصالحها. (Guyatt, 148, 1998)

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الاتفاق لم ينص صراحة على ما يمنع إسرائيل من وقف العمليات الاستيطانية والإجراءات التي تهدف إلى تهويد القدس ورسم المعالم النهائية للحدود بين الجانبين، فسيكون من السهولة بمكان بالنسبة لإسرائيل خلق حقائق تصب في صالحها في نهاية المطاف، خاصة وأنها تملك صلاحيات القيام بذلك بموجب الاتفاق.

فمرحلية الاتفاق فيما يتعلق بنقل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في المناطق أ، ب وج، سمحت لإسرائيل بالاستفادة من هذا الوضع لجهة استغلال الصلاحيات الممنوحة كي توسع رقعة المستوطنات، وتزيد من تهويد القدس.

في المقابل جاء الاتفاق ليستثني هذه القضايا من مفاوضات الوضع المرحلي لينقلها إلى الوضع النهائي. وعليه، فإن أي تغيير قد يحدث عليها سيؤثر على مفاوضات الوضع النهائي، فليس في الاتفاق أية إشارة إلى التغييرات التي يمكن أن تحدثها إسرائيل من خلال التشريعات والأمور الواقعة التي يمكن أن تنشئها. والمادة الوحيدة التي يستند لها الجانب الفلسطيني في ادعاءاته هي

المادة الخامسة من اتفاق إعلان المبـادئ والتي تنص في الفقرة (4) منها على أن: " الاتفاقـات التـي تـم التوصل لهـا للمرحلـة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم". (الدجاني، 126، 1994) ثم جاءت فيما بعد المادة (31/7) من الاتفاق الانتقالي لتؤكد على كل طرف بأن لا يقوم باتخاذ أي خطوة من المُمكن أن تغير من وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم.

غير أن أسس عملية التفاوض والمساومة تُدلل على أنه كلما استطاع أحد الأطراف أن يُعزز من وضعه التفاوضي بخلق حقائق تدخل في صُلب منحه مزيداً من المكاسب فعلى هذا الطرف أن لا يتوانى في تحقيق ذلك.

وكان رابين قد أشار في مقابلة أُجريت معه أن الجانب الإسرائيلي قد ضمّن وثيقة إعلان المبادئ مجموعة من القضايا التي ستؤثر على مفاوضات الوضع الدائم، فالقدس ليست مشمولة في سلطة الحكم الذاتي والمستوطنات ستظل قائمة، وسيظل الجيش الإسرائيلي منتشراً في المناطق، مضيفاً أن المفاوض الإسرائيلي قد أكد على أن الخيارات كافة ستظل مفتوحة في التسوية الدائمة في إشارة إلى المادة الخامسة من اتفاق إعلان المبادئ، بحيث تصب في صالح إسرائيل أثناء المرحلة الانتقالية. [13])

لذلك، فقد جاءت المرحلة الانتقالية لتمهد الطريق أمام الطرف الإسرائيلي ليقوم بصياغة الوقائع على الأرض بما يتلاءم وتطلعاته وأهدافه من المرحلة النهائية. فيوئيل سنجر Joel Singer يشبه المرحلة الانتقالية بوقف إطلاق النار قائلاً: " إنك لو كنت تعلم أنه سيتم التفاوض بشأن عملية وقف إطلاق النار [بين جانبين متحاربين] ولديك من الوقت يومان لتفعل ما تُريد قبل البدء بتطبيق وقف إطلاق النار، فإنك ستقوم باستغلال هذين اليومين من أجل تحسين موقفك. وفي حالتنا [مع اتفاق أوسلو] فإن لدينا بدل اليومين خمس سنوات." (Kittrie, 2003)

ب) أسباب اعتماد السياسة المرحلية بالنسبة للجانب الفلسطيني

1) تعزيز البناء الداخلي الفلسطيني

استندت وجهة النظر الفلسطينية في الموافقة على وجود فترة انتقالية، إلى رغبة الفلسطينيين في تحسين وضعهم داخلياً.

وكما تُشير الأدبيات في هذا الصدد، فإن فكرة المرحلة الانتقالية هي فكرة طرحها المفاوض الفلسطيني ليضمن أن بمقدور السلطة الفلسطينية في وقت لاحق أن تفرض سيطرتها على المناطق التي تُسلّم لها.

فكما يروي أوري سافير في كتابه المسيرة فإن الجانب الفلسطيني هو من طلب في إحدى مراحل المفاوضات أن يتم إتباع سياسة التدرج فيما يتعلق بنقل الصلاحيات من الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية ما يستلزم تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاثة مناطق، وما يطرح تساؤلاً كبيراً في هذا الشأن.

إذ يرد في ذكر أوري سافير لتسلسل الأحداث المؤدية لتوقيع اتفاق أوسلو 2 أن الفلسطينيين قد قاموا بطرح نظرة أمنية مغايرة لتلك التي افترضها الجانب الإسرائيلي في ذلك الوقت. إذ أن النظرة الإسرائيلية فيما يتعلق بالنقل التدريجي للصلاحيات في مجال الأمن الداخلي للسلطة الفلسطينية كانت تتطلب سيطرة إسرائيل على المناحي التالية:

- الأمن الخارجي – بما فيه نهر الأردن.
- المستوطنات، والمستوطنات المحيطة بها، والطرقات التي تستخدمها لحركة الإسرائيليين، بما فيها الطرق الالتفافية التي تم شقها لاستخدام المستوطنين.

[13] مقابلة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إسحق رابين نُشرت في صحيفة دافار بتاريخ 29/9/1993، ونقلتها مجلة الدراسات الفلسطينية في عددها 16 لعام 1993.

- الدفاع عن إسرائيل على طول الخط الأخضر.

وقد كان من المفترض أن ينتشر الجيش الإسرائيلي على مراحل خارج المناطق المحتلة باستثناء مناطق ذات أهمية أمنية، بحيث تقرر إسرائيل مساحة هذه المناطق. وكان من المفترض أن يتم تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب خارج المناطق المأهولة بالسكان عشية الانتخابات الفلسطينية، غير أن المفاوض الفلسطيني اقترح تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاثة أنواع من المناطق؛ إحداها تقع تحت السيطرة الفلسطينية، والثانية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية والثالثة توضع تحت إدارة قوات أمنية مشتركة.[14]) (سافير، 214، 1998).

وقد لقي هذا المقترح قبولاً لدى الجانب الإسرائيلي في وقت لاحق إذ وفر له الفرصة لأن يفرض سيطرته على مناطق ذات حساسية أمنية بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي تم فيما بعد تبني فكرة تقسيم المناطق في الضفة وغزة إلى ثلاثة مناطق هي أ)، ب) و ج).

ويؤكد على طرح أهمية وجود فترة انتقالية بالنسبة للجانب الفلسطيني نيل لوتشيري ([15]،(Neill Lochery) الذي يقول إن الجانب الفلسطيني هو الذي أصر على سياسة المرحلية من أجل تطبيق الاتفاق، وإن السبب وراء ذلك كان من أجل منح السلطة الفلسطينية مزيداً من الوقت لزيادة مساحة الأراضي التي قد تحصل عليها من الجانب الإسرائيلي، ومن أجل تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

ويضيف Lochery بالقول إن الجانب الفلسطيني أراد أن يكسب مزيداً من الوقت لإرساء أسس الدولـة الفلسطينية التي كان يتوقع قيامها في نهاية المطاف. (Lochery,196,2004).

كما يقول أحمد قريع في كلمة ألقاها أمام البرلمان الأسترالي بتاريخ 15 حزيران/ يونيو 2001، إن أحد أهم المسائل الرئيسة التي كانت وراء اعتماد فكرة التدرج والمرحلية هو التدرج في بناء الكيان الفلسطيني. (2005، 26)

وعليه فإن الطريقة الوحيدة التي كانت أمام الجانب الفلسطيني من أجل تحسين وضعه الداخلي، وتطوير بنيته الاقتصادية والتأسيس للبنية التحتية لدولة مستقلة، كان من خلال حصوله على مزيد من الوقت قبل أن يدخل في مفاوضات الوضع النهائي.

فقد كان الجانب الفلسطيني ينظر إلى المرحلة الانتقالية على أساس كونها إحدى الطرق التي يستطيع من خلالها أن يفرض سيطرته بشكل أكبر على المناطق التي ستمنح له. فالانسحاب من بعض المناطق الفلسطينية قد أعطى الفلسطينيين فرصة إقامة سلطتهم الوطنية وبناء مؤسساتهم الداخلية من وزارات وأجهزة أمنية وانتخاب مجلس تشريعي، والذي شكل جميعه نواة الدولة الفلسطينية. (Ma'oz)

وسيتم في وقت لاحق من هذه الرسالة دراسة مدى استفادة الجانب الفلسطيني من المرحلة الانتقالية التي منحت له لجهة تحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه من أجل بناء دولة مستقلة والتي على أساسها دخل في مفاوضات السلام مع الجانب الإسرائيلي.

2) تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني

كان الجانب الفلسطيني يُدرك أن وضعه التفاوضي الذي كان عليه أثناء مفاوضات أوسلو في غاية السوء، وقاد، من وجهة نظر المحللين السياسيين، إلى النتائج الكارثية التي جاء بها الاتفاق على الفلسطينيين. ونتيجة لإدراكه هذا الأمر، كان من الضروري بالنسبة للجانب الفلسطيني أن يُوافق، أو يقترح، وجود فترة انتقالية يعمل من خلالها على تحسين موقفه التفاوضي.

---

[14] عبد الرزاق اليحي هو من قدم هذه الفكرة في المفاوضات التي جرت بين الجانبين بتاريخ 16 أبريل / نيسان 1995.

[15] نيل لوتشيري Neill Lochery هو محاضر في جامعة لندن، ومدير لمركز الدراسات الإسرائيلية في نفس الجامعة.

فالفهم الفلسطيني للفترة الانتقالية مبني على كونها فترة مؤقتة وعابرة، وبالتالي فإنها فترة سينتقل فيها الفلسطينيون بخطوات تراكمية من كونهم تحت الاحتلال إلى وضعية الاستقلال (الخالدي، 5، 1993)، وهذا الأمر مربوط بالأمر السابق إذ أن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة يتطلب من الجانب الفلسطيني التأسيس لبنية تحتية قادرة على تحسين الوضع التفاوضي للجانب الفلسطيني.

إذ أراد الجانب الفلسطيني من خلال وجود مرحلة انتقالية أن يكون بمقدوره التوجه إلى مفاوضات الوضع الدائم وهو في موقع تفاوضي أفضل مما كان عليه أثناء المفاوضات التي أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993. (Lochery, 196, 2004)

ونظراً لكون الجانب الفلسطيني لا يملك أيّاً من المقومات التي يملكها الجانب الإسرائيلي لجهة التأثير على نتائج مفاوضات الوضع النهائي، فإن السبيل الأمثل أمامه كان في أن يعمل على تعزيز موقفه التفاوضي، من خلال التركيز على البناء الداخلي، أحياناً وأحياناً أخرى من خلال اللجوء إلى دعم أعمال المقاومة الفلسطينية.

فهنالك العديد من الأدبيات التي تُشير إلى أن عرفات كان يهدف من خلال دعم النشاطات العسكرية الفلسطينية إلى الضغط على الجانب الإسرائيلي لجهة السير قدماً باتجاه علمية السلام، والالتزام بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

فحسب ما يرى روبرت ساتلوف Robert Satlof فإن عرفات كان يلجأ إلى دعم النشاطات العسكرية ويستخدمها كوسيلة تكتيكية لإحراز مكاسب تفاوضية وسياسية. (1, 2000)

كما عبر العديد من الإسرائيليين عن خشيتهم من أن م.ت.ف تستخدم سياسة التدرج من أجل ذات الغاية، إذ ينظر الإسرائيليون إلى قبول منظمة التحرير بمبدأ التدرج على أساس كونه خطوة تكتيكية. فمن وجهة نظرهم فإن م.ت.ف تسعى إلى الاستفادة من أي جزء من الأراضي قد يُعطى لها لتتخذ منه قاعدة الانطلاق نحو تحرير فلسطين التاريخية.

ويُميز في هذا الشأن Jonathan D.H.، بين نوعين من الحلول التي تسعى م.ت.ف إلى تحقيقها؛ وهي الحلول السياسية والحلول التاريخية، إذ يرى أن الحل السياسي هو مجرد جزء من الحل التاريخي الذي يسعى الفلسطينيون من خلاله إلى استعادة فلسطين التاريخية، وأن الفترة الانتقالية، من وجهة نظر فلسطينية، هي جزء من الحل السياسي. ((2002.

وبغض النظر عن مدى دقة هذا الطرح، يبقى التساؤل الكبير هنا متعلقاً بمدى استفادة الجانب الفلسطيني من المرحلة الانتقالية في تعزيز بنيته الداخلية؟ وهل سعى بجدية نحو بناء مؤسسة قادرة على أن تكون الطرف المفاوض المقابل للجانب الإسرائيلي أم لا؟

ثانياً: أسباب اتباع سياسة المرحلية بالنسبة للجانبين

قد تكون الأسباب التي أشرنا لها في السابق بشأن الدوافع التي كانت وراء اعتماد الطرفين لسياسة المرحلية هي الأسباب غير المعلنة، بل هي أسباب تكتيكية لها علاقة بالكيفية التي ينظر فيها كل طرف إلى الاتفاق والغاية المرجوة منه.

إلاّ أن هنالك مجموعة من الأسباب التي أعلن عنها الطرفان ليبررا إتباعهما لسياسة المرحلية، والتي، بالتالي، يمكن من خلالها أن يقدما الاتفاق لقاعدتهما الشعبية، وفي نفس الوقت يؤكدا على أهداف الاتفاق المتمثلة في إنهاء حالة الصراع وبناء أسس التعايش السلمي بينهما.

وهذا الأمر لا يعني في أي حال من الأحوال فصل الأسباب السابقة عن هذه الأسباب، إذ أن جميعها تأتي في رزمة واحدة، تفسر إتباع الطرفين لنهج السياسة المرحلية، وسيتم شرح الأسباب المشتركة بين الجانبين والتي كانت وراء إتباعهما لهذه السياسة في هذا الجزء من البحث.

1) تقريب وجهات النظر

يُعتبر اللجوء إلى سياسة المرحلية، بالنسبة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خطوة مهمة، وذلك لوجود قناعة لديهما بصعوبة التوصل إلى الحل بينهما دفعة واحدة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بقضايا الوضع النهائي. إذ ليس من السهولة بمكان حل قضايا الصراع الرئيسة التي شكلت أسباباً لاستمراره فترات طويلة دون أن يكون هنالك حاجة لكسب مزيد من الوقت لغرض تقريب وجهات نظر الطرفين حول هذه القضايا.

ويُوضح Nadav Morag هذا الأمر بالقول إن الفترة الانتقالية لأوسلو تم تحديدها بخمس سنوات طويلة لكون مواقف كل طرف قد بدت بعيدة عن بعضها البعض فيما يتعلق بالقضايا الهامة والتي هي القدس، الحدود، اللاجئين، الدولة الفلسطينية، حتى أن التوصل لحل بهذا الشأن بدا في بعض الأحيان مستحيلاً. بالتالي، فإنه بالتأسيس لآلية التغيير التدريجي أو المرحلي، ومن خلال بناء علاقة تستند إلى التعاون بين الجانبين خلال هذه الفترة، ستتبدد شكوك الجانبين ويصبح من السهل تقريب وجهات النظر بينهما بشأن هذه القضايا المركزية. (2000, 200)

فقد كان من الصعب بالنسبة للجانبين أن يُحرزا أي تقدم في شأن المفاوضات النهائية لو تم التطرق لهذه القضايا دون أن تكون هنالك فرصة لتقريب وجهات النظر بينهما. ويقول نبيل شعث في هذا السياق بأن ما جعل التقدم المفاجئ في أوسلو ممكناً هو حقيقة أنه جرى فرز القضايا في سلتين، واحدة لمعالجتها في الحال، والثانية لمعالجتها في مفاوضات المرحلة الدائمة. (76, 1993)

وإذا ما اعتبرنا المرحلة الانتقالية فترة لتقريب وجهات النظر فإنه يفهم من هذا الأمر أن لدى كل جانب مجموعة من التوقعات بشأن عدد من القضايا، حيث لدى كل طرف موقف منها، وعليه فإنه يجب خلال هذه الفترة الانتقالية نقل الطرفين من موقف التضارب بشأن هذه القضايا، إلى موقف الحوار من خلال التركيز على الأهداف ومصالح الجانبين في حال التوصل إلى حل.

لذلك، يكون الحوار هو السبيل الأمثل لتقريب وجهات النظر المتضاربة، وعادة ما يحتاج الحوار إلى فترة من الوقت لتبديل مواقف الأطراف المتضاربة وتحويلها إلى مواقف توافقية. ويتم ذلك من خلال توفير فترة تسبق التوصل إلى حلول تُساعد الأطراف في فهم أهمية الاعتراف بمصالح واحتياجات الطرف المقابل والتركيز على الصراع كمشكلة مشتركة يجب تخطيها. (Galtung, 53, 2000)

وعليه، فقد صرح الطرف الفلسطيني والإسرائيلي في أكثر من سياق أن الفترة الانتقالية تُعتبر فرصة مهمة بالنسبة لهما لتخطي عقبة تضارب الآراء بشأن العديد من القضايا التي هي موضع خلاف.

إذ يقول أحمد قريع (أبو علاء) إن الجانب الفلسطيني قد أبدى الكثير من المرونة في سبيل تعزيز مبدأ الثقة بين الجانبين، وقد وافق المفاوض الفلسطيني على مبدأ المرحلة الانتقالية وتأجيل البحث في عديد من القضايا الجوهرية لأجل تعزيز هذه الثقة. (1999، 116)، وبالتالي، الوصول إلى قدر من التفاهم بشأن المواضيع المختلف عليها، إذ أن تعزيز الثقة لا يمكن أن يتوفر دون أن تكون هنالك وجهات نظر متقاربة بين الطرفين.

من جهة ثانية، يقول ديفيد برووديت[16]) إن المفهوم السياسي الأساسي لاتفاقية أوسلو قد اعتمد على الافتراض بأنه ليس بالإمكان إيجاد حل متكامل لجميع القضايا السياسية المُختلف عليها، وذلك لتشابكها مع مسائل مؤلمة وحساسة بالنسبة للطرفين، بالتالي فقد اقترحت اتفاقية أوسلو حلاً جزئياً كممر يمهد الطريق للحل الدائم، وكانت الغاية من الفترة الانتقالية ذات الخمس سنوات هي خلق هدوء في العلاقات بين الشعبين والتأسيس لبنية من العلاقات الجديدة يحل فيها التعاون محل العداء والعنف. (2002، 59) ما بعد الانهيار سلسلة أوراق إسرائيلية.

---

[16] ديفيد برووديت هو مدير عام وزارة المالية الإسرائيلية السابق، وأدار المفاوضات الاقتصادية مع الفلسطينيين في باريس (بروتوكول باريس الاقتصادي).

2) بناء الثقة بين الجانبين

يعتبر بناء الثقة عاملاً أساسياً ومهماً في لجوء الطرفين لسياسة المرحلية، إذ أن العلاقة بينهما لم تكن علاقة تتسم بوجود أسس ثابتة من أجل الانطلاق نحو بناء سلام حقيقي نتيجة لغياب عامل الثقة، العامل الأساسي والرئيس في التأسيس لعلاقة جدّية وجديدة بين الطرفين. إذ يقول أوري سافير إن الأزمات تنتهي، في غالبية الأحيان، بالاعتماد على الثقة التي تم تطويرها بين الطرفين، والتي تتيح لهما إمكانية الكشف عن الخطوط الحمراء الحقيقية التي يضعانها لأنفسهما. وحينها فقط تبدأ عملية المساومة ويعود الطرفان لتبني مصلحتهما المشتركة، واللجوء إلى طرح أفكار خلاقة ومبدعة، من أجل التوصل إلى اتفاق حقيقي.(54, 1998)

ونظراً لأهمية المرحلة الانتقالية وسياسة الخطوة خطوة في التوصل لحل بين الجانبين فقد رأى تري رود لارسن في المرحلة الانتقالية السبيل الأمثل للوصول إلى الثقة المطلوبة بين الجانبين، إذ جاء في تعريفه لسياسة المرحلية: " إنها التحرك بطريقة تدريجية نحو بناء الثقة". ((Kittrie, 63, 2003

ما يعني أن آلية التدرج هي آلية الوصول إلى بناء الثقة بين الطرفين، ما يعني بالتالي، ونتيجة للتأسيس لعامل بناء الثقة هذا، إحراز تقدم على صعيد التوصل إلى حل سياسي دائم بين الجانبين، فليس من السهل التوصل إلى حل في ظل وجود أزمة ثقة بين طرفين من المفترض فيهما أن يتعاملا كشريكين في عملية سياسية تفاوضية.

وتقوم مسألة بناء الثقة على مجموعة من العناصر التي إمّا أن تزيد من تعزيز مفهوم الثقة بين الجانبين أو تسهم بشكل أو بآخر في زيادة حدة الصراع بينهما. وتتلخص هذه العوامل في ضرورة توفر النوايا الحسنة لدى طرفي الصراع، ووجود آلية لترجمة هذه النوايا على الأرض، بما يحول دون وصول الطرفين إلى نتائج لا يريدانها.

لذلك، يُعرّف كل من Gabriel Ben – Dor و David B.Dewitt [17] عملية بناء الثقة على أساس كونها الطريقة التي يتجنب من خلالها الطرفان الوصول إلى نتائج غير مرغوبة بالنسبة لهما، حتى وإن اتصفت العلاقة بينهما بالعدائية. وهذا يعني أنه مهما كان شكل العلاقة بين الجانبين، فإن هنالك فرصاً متاحة أمام الطرفين يمكن من خلالها تجنب النتائج غير المرغوبة.

وعليه فمن الضروري أن يكون كل طرف على دراية بما يقوم به كل جانب من نشاطات، فلا تعتمد العملية بمجملها على مجرد التصريح بوجود نوايا حسنة لدى كل طرف، أو أنهما مقتنعان بأهمية بناء الثقة. بل من المهم أيضاً أن يكون لكل طرف المقدرة على توجيه الأسئلة والملاحظات على تصرفات الطرف الأخر، وأن يعلم بشكل مسبق بالإجراءات التي يتخذها الطرف المقابل فلا يُفاجئ بها فيُسيء فهمها. (1994, 3-4)

وقد جاءت الفترة الزمنية المتاحة أمام الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، والمتمثلة في الفترة الانتقالية، من أجل التفكير بشكل أكثر جدية في شكل العلاقة التي يجب أن تحكم الجانبين. ما سيؤدي إلى التقليل من احتمالات التصادم بينهما وتأزيم المواقف، معتمدين بذلك على مبدأ التعاون كآلية يتم من خلالها ترجمة النوايا الحسنة على الأرض. فالعملية بمجملها لا تنطلق من فكرة الربح المطلق لأحد الطرفين على حساب الآخر zero- sum game، وإنما من كون أن العلاقة بينهما علاقة تعاونية تسودها النوايا الحسنة.

وعليه وكي تنجح عملية التعايش السلمي بين الجانبين، الهدف الرئيس لاتفاق أوسلو، فإنها يجب أن تقوم على أساس تبادل الثقة، الذي يتفرع عنه مفهومان أساسيان؛ الأول وجود النوايا الحسنة لبناء الثقة، أمّا الثاني فهو التأكيد على مفهوم التعاون.

---

[17] Gabriel Ben- Dor هو أستاذ علوم سياسية في جامعة حيفا، David B. Dewitt هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة يورك في كندا، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

ومعنى ذلك، أن على كل طرف أن يعرف بشكل واضح نوايا الطرف الآخر، وما يتفرع عنها من أهداف، والطريقة التي سيحقق من خلالها هذه الأهداف، وحقيقة التزامه بمفهوم التعايش السلمي والتقليل من أسباب الصراع. وهذا الأمر، يقتضي فهم الطريقة التي ينظر بها كل طرف إلى الآخر، والكيفية التي يقيم بها أفعاله. إذ أنه غالباً ما تؤثر الصورة والفكرة المسبقة لدى كل طرف عن الطرف الآخر في مدى الثقة التي يمنحها كل طرف للطرف المقابل.

ويمكن في هذا السياق التفريق بين شكلين أو نوعين من الأفكار المسبقة عن الطرف المقابل؛ الأول هو الطريقة التي ينظر بها الطرفان إلى بعضهما البعض بوجه عام، بغض النظر عن الصراع القائم بينهما، أمّا الثاني فهو الطريقة التي ينظر من خلالها الطرفان إلى بعضها البعض خلال فترة الصراع. (Snyder, 1977, 291).

إذ ينظر الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي على أساس كونه كياناً عدائياً توسعياً عنصرياً أقيم على حساب الكيان الفلسطيني، في حين يعتبر الجانب الإسرائيلي الفلسطينيين إرهابيين يريدون تدمير الكيان الإسرائيلي وسلبه الحق في أن يكون له دولة آمنة. بالتالي، فمنذ أن كانت هذه هي النظرة التي يرى بها الجانبان بعضهما البعض ويُقيّمان من خلالها تصرفاتهما تجاه بعضهما البعض خلال فترات التفاوض، فقد شكلت هذه المسألة عائقاً حقيقياً في التوصل لحل للصراع. (Brynen, 35, 1994)

وعليه كان من الضروري وجود فترة زمنية تمنح الطرفين فرصة تغيير الأفكار المسبقة عن بعضهما البعض. فجاءت الفترة الانتقالية، واتباع سياسة المرحلية، لتخدم هذا الهدف أولاً، ولتساعد ثانياً في التأكيد على النوايا الحسنة من خلال التأسيس لعلاقة تعاونية بينهما، ما يُساعد في نهاية المطاف إلى الوصول إلى قدر من الثقة يُسهم في وضع حد للصراع بينهما.

فكما يقول آفي شالايم Avi Shlaim في كتابه الحائط الحديدي The Iron Wall فإن الهدف من وراء المرحلية التي اتسم بها الاتفاق هو السماح للمجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني بتخطي مخاوفها تجاه بعضها البعض ويتوصلا إلى الطريقة التي يمكن من خلالها أن يعيشا بسلام جنباً إلى جنب. (2001, 600)

وهذا الأمر يقتضي أن يبني الطرفان قاعدة من الثقة تسمح لهما بتخطي مخاوفهما تجاه بعضهما البعض، وتُساهم في أن يعززا من مبدأ التعاون والشراكة التي من المفترض أن تقوم بينهما، والتي تُعتبر من الأساسيات التي قام عليها الاتفاق.

المبحث الثالث
عمومية وغموض الاتفاق

القسم الأول: أسباب عمومية وغموض الاتفاق

كانت هنالك مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعت الجانبين إلى صياغة اتفاقات أوسلو وفق الشكل المشار إليه سابقاً، مع ضرورة الإشارة إلى أن هنالك نوعين من الأسباب؛ النوع الأول إرادي، بمعنى أن هنالك تفاهما ضمنياً غير مصرح به بين الجانبين على ضرورة أن تكون مواد الاتفاق غامضة، أما النوع الثاني من الأسباب فهو جبري يتعلق بالجانب الفلسطيني، كان نتيجة للأوضاع الداخلية والمحيطة بالجانب الفلسطيني ما دفعته إلى القبول بالاتفاق على الوجه المشار إليه سابقاً. وستتم دراسة النوع الأول من هذه الأسباب بالتفصيل في القسم التالي، على أن تتم الإشارة إلى الأسباب المتعلقة بتوقيع م.ت.ف. ضمن سياق البحث.

في الوقت الذي تُشير فيه مجموعة من الأدبيات إلى أن غموض اتفاقات أوسلو يُعتبر غلطة فادحة كان يجب تفاديها، يرى مهندسو الاتفاق، أن غموضه كان بناءً، ويخدم مصلحة الطرفين. إذ يسهل، وفق الصيغة التي جاء عليها الاتفاق، على كل طرف تقديم الاتفاق لشعبه بالصورة التي يراها مناسبة وملائمة، ووفقاً للتفسيرات التي يضعها، بحيث يُحافظ على التأييد العام للاتفاق، ويتمتع بمرونة التفسير.

أ) التأييد العام للاتفاق

تمتعت مواد الاتفاق بقدر كبير من العمومية والغموض، ما سهل بالتالي أمام الجانبين الفرصة لتفسير الاتفاق ونصوصه وفقا للكيفية التي يراها مناسبة بحيث لا تستثير ردات فعل جماهيرية غاضبة، وتفوت، في ذات الوقت، الفرصة على صفوف المعارضة في كلا الجانبين كيما تحاول إفشاله. وعليه فإن بعض مواد الاتفاق التي جاءت غامضة سمحت بمرونة التفسير لجهة بعض القضايا الرئيسة.

فالصياغة التي جاءت بها بعض مواد الاتفاق كانت تسمح بتخفيف الضغط على الطرفين، وخاصة الطرف الفلسطيني، لجهة بعض القضايا الرئيسة التي لم يستطع الجانبان التوصل إلى تفاهم بشأنها.

وفي هذا الصدد يقول يوئيل سنجر Joel Singer[18]) إن " صيغة المادة الرابعة من إعلان المبادئ والتي يأتي فيها استثناء القضايا الرئيسة بما فيها القدس والمستوطنات واللاجئين قد تم تبنيها بالصيغة الواردة لأنها مكنت الفلسطينيين من الموافقة على تأجيل مطالبهم بشأن هذه القضايا ووضعها جانبا خلال الفترة الانتقالية، وأن يتم تبني الادعاء القائل بأن هذه القضايا ستتم مناقشتها في وقت لاحق."(6 ,1994)

ولفهم الأسباب التي كانت وراء عمومية وغموض الاتفاق تُساعدنا في هذا السياق نظرية الـ Pluralism ، إذ تأخذ النظرية بعين الاعتبار تحليل العوامل الداخلية في إطار النظام، وتأثير هذه العوامل على خيارات الفاعلين الأساسيين (Viotti, 1993, 231, 234- 245). فـ Ian Lustick (1997, 62) يؤكد على مسألة السياسة الداخلية في التأثير على سلوك الدولة أو الفاعلين المنخرطين في عملية السلام وهو يرى أنه من أجل أن ينجح اتفاق أوسلو فإن على كل جانب أن يعمل على توسيع التأييد الشعبي له[24]). وهذا التأييد لن يتحقق إن لم تكن هناك فرصة أمام كل جانب لتفسير الاتفاق بالطريقة التي تُلائم كل طرف على حدة، ما يسمح بتوسيع القاعدة الشعبية الداعمة له. وعليه، فإنه أثناء المفاوضات وبعد توقيع الاتفاق كان الجانب الإسرائيلي والفلسطيني يأخذ في الحسبان ردات الفعل الجماهيرية، لذلك كان كل منهما يحرص على تقديم الاتفاق بأفضل طريقة وبأنسب أسلوب لشعبيهما، ووفق الرؤية التي يراها ملائمة.

وفي هذا السياق يقول دنيس روس Dennis Ross، إن رابين كان يأخذ بعين الاعتبار حقائق الوضع الداخلي في إسرائيل، إذ كان يُؤمن بأن هنالك ضرورة لأن يكون في مقدوره أن يقول أمام الرأي العام الإسرائيلي إنه حافظ على خيارات إسرائيل المستقبلية. ويشير روس في وقت

---

(18) المحامي يوئيل سنجر Joel Singer هو المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، وقد شارك في مفاوضات أوسلو ويُعتبر الكاتب القانوني الفعلي لاتفاق إعلان المبادئ.

(

لاحق إلى أن رابين قد أوضح للجانب الأمريكي أن الرأي العام الإسرائيلي سيحتاج إلى فترة من الوقت ليستوعب الاتفاق مع م.ت.ف. (2004, 137)

وفي ذات السياق، نجد أن تصرف عرفات أثناء توقيع اتفاق القاهرة في 4 أيار/ مايو 1994، برفض التوقيع على الخرائط الملحقة بالاتفاق، كان يهدف إلى أن يُوضح للفلسطينيين أنه الشخص الذي سيدافع عن حقوقهم (2004, 136)، وذلك بغض النظر عن مدى صحة هذا الادعاء.

وحتى قبل توقيع اتفاق إعلان المبادئ وخلال المفاوضات التي كانت تجري في النرويج كان يبدو أن كل طرف كان يخشى من ردود الفعل التي سيثيرها الاتفاق وتأثير ردة الفعل هذه على سير العملية برمتها؛ وخاصة وأنه كما يقول محمد حسنين هيكل إن نصوص الاتفاق غير قادرة على الإقناع وليست مما يستطيع المرء الدفاع عنه. (2004، 295 – 313) من جهة ثانية، يقول مارك هيلر[19]) :" إن رئيس م.ت.ف كان يعلم أن الاتفاق المقبل، المتفاوض عليه في سرية تامة، قابل لأن يستثير ردود فعل عنيفة داخل هيئاته القيادية ولدى قسم من السكان الفلسطينيين، مشيرا إلى أن قلق عرفات قد أخذ في التزايد مع مرور الأيام. (1994، 158- 159) في هذا الشأن.

وفي موضع آخر ينقل هيلر عن رابين قوله لحظة إدراكه ضرورة الحاجة لأن يبرز في صورة المفاوضات إثر تأكده من جدية م.ت.ف للتوصل إلى حل إن: " شمعون بيريز كان يستطيع أن يأخذ ما شاء من المبادرات ما دمت أنا الذي سأُحاسَب بصفتي رئيس الوزراء، على كل تقصير في اليقظة والحيطة أو بالعكس، وعل كل تقاعس عن اتخاذ القرارات، ولو ثبت لسوء الحظ أن عملية السلام ضارة بمصالح إسرائيل، فإن المتظاهرين كانوا سيحتشدون تحت نوافذي أنا." (1994، 196)

ويُضيف أوري سافير[20]) في كتابه المسيرة:" إن عرفات بذل جهداً كبيراً لتحسين الاتفاق في أعين الجماهير الفلسطينية آخذاً بعين الاعتبار، مزاج هذه الجماهير، وتحدث عن إعلان المبادئ بفخر، بوصفه الخطوة الأولى على صعيد الانتصار، وأكد أهميته بالنسبة للفلسطينيين قائلاً: لقد وضعنا هذا الإعلان، على الخارطة السياسية والجغرافية." (1998، 118)

وفي واقع الأمر كان كل من عرفات ورابين يُريد التوصل بأسرع وقت ممكن إلى توقيع الاتفاق تفادياً لإتاحة الوقت لخصومهما ولقوى المعارضة في الطرفين كي تنظم صفوفها وتشن هجوماً مضاداً يقوض التأييد الذي حشداه لهذا الاتفاق.

ولتفسير تصرفات كل من رابين وعرفات فإننا يمكن أن نفهم هذا الأمر من خلال ما يطرحه روبرت بيوتنام Robert Putnam عندما يقول بأن المفاوض يُحاول التوصل إلى رزمة من المطالب تكون مقبولة من قبل الطرف المقابل ومن قبل مواطنيه الذين يتمثلون في البيروقراطية المحيطة بهم. (1988، 434)

بالتالي، فقد كان كل من رابين وعرفات يضع نصب عينيه الوضع الداخلي لديهما أثناء إجراء المفاوضات. ويُدلل الشد والجذب في عملية التفاوض على الأهمية التي كان يراها الجانب الإسرائيلي والفلسطيني للسياسة الداخلية لكل مجتمع، مع اختلاف السياق الذي يخضع له كل منهما.

فمحمود عباس يقول إثر الجولة العاشرة من المفاوضات في 21 تموز/ يوليو 1993 إنه تم بلورت مشروع الاتفاق من أجل إعلان المبادئ كإطار مقبول من حيث المبدأ، لكنه يحتاج إلى تعديلات كثيرة من وجهة النظر الفلسطينية حتى يُصبح متوازناً ومقبولاً وقابلاً للتسويق في الساحة الفلسطينية، وقابلاً للتطبيق في المستقبل.

ويُضيف أبو مازن قائلاً إن هذا الأمر قد فرض على الجانب الفلسطيني ضرورة الانتباه إلى كل كلمة وجملة وتعبير، حتى الفواصل والنقط كان مهماً التمعن فيها. ويستذكر أبو مازن أنه تم الاختلاف في ذات المفاوضات على استعمال حرف أثناء نقاش مسألة النازحين وقبول الإسرائيليين

---

(19) مارك هيلر، كاتب وصحفي فرنسي من أصل يهودي، مؤلف كتاب " ذاكرة إبراهيم" و" أبناء إبراهيم ".

(20) أوري سافير كبير المفاوضين الإسرائيلين في مفاوضات أوسلو السرية.

من حيث المبدأ الإشارة لهم. فقد ذكر الجانب الإسرائيلي أن النص الذي يُريده هو على النحو التالي:" لا يُجحف بحق النازحين **لأنهم** لن يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات". فطلب الجانب الفلسطيني أن يُصبح النص " لا يجحف بحق النازحين **إذا** لم يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات". (1994، 241-242)، وقد استمر النقاش جلسات مطولة حول استعمال كلمة " Because " أو " If" ويقول عباس إن الجانب الفلسطيني لم يتمكن من وضع مفهومه للنص وبقي النص كما هو.[2] [1] وكما طرحه الجانب الإسرائيلي.

ب) مرونة التفسير لتحقيق مكاسب سياسية

يشمل الحديث عن تحقيق مكاسب سياسية في الأسطر التالية التطرق لموضوعين أساسيين هما:

1) **تثبيت مواقف سياسية تجاه بعض القضايا.**
2) **تثبيت السيطرة على الأرض.**

فقد كان الهدف الأساسي وراء غموض الاتفاق هو تحقيق مكاسب سياسية داعمة لرؤية قيادة كل طرف أكثر منها موجهة لتكون دعامة لإنجاح مجمل العملية السياسية الفعلية التي بدأت إثر توقيع الاتفاقيات، أو إنجاح الاتفاق بحد ذاته. فقد سمح الغموض والعمومية في العبارات والبنود الواردة فيه بتحليل الاتفاق وفقاً لمصلحة كل طرف ووفقاً لرؤيته الخاصة لهذه المصلحة.

1. تثبيت مواقف سياسية تجاه بعض القضايا

تجدر الإشارة إلى أن هنالك مجموعة من القضايا الأساسية التي شكلت ولا تزال تشكل جوهر الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، إذ كانت رؤية كل طرف منهما تتقاطع مع مفهوم ورؤية الطرف الآخر لها. وقد شملت هذه القضايا المواضيع الرئيسة التي تم تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي؛ القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود، فضلا عن موضوع الدولة الفلسطينية.

فنظرة الجانبين إلى الاتفاق كانت تتضمن اعتبار نصوصه وسيله سياسية لتحقيق مكتسبات على الأرض وتضمين الاتفاق مواقف دبلوماسية أكثر من اعتبار النصوص سبيلا لإنهاء الصراع بين الجانبين، وفي هذا السياق يقول إيان ليستك Ian Lustick إن " الملاحظات المتعلقة بنجاح الاتفاق تعتمد على مدى التعامل مع لغة الاتفاق التي يعتبر غموضها وسيلة سياسية/دبلوماسية أكثر من اعتبار الاتفاق مجموعة من القواعد التي يجب الالتزام بها". (1997, 61)

وفي الوقت الذي كان فيه الجانب الفلسطيني يعتقد أن الغموض الذي يأتي في الاتفاق يقر ضمنا بالمصالح السياسية الفلسطينية، وقع المفاوض الفلسطيني في خطأ الاعتقاد بأن هذا الغموض سيخدم الجانبين على الأرض، وسيسهل الوصول إلى تفاهمات مشتركة حول تلك القضايا. غير أن ما حصل العكس، وكان المستفيد الأكبر من غموض النصوص هو الجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني، وسنتطرق في هذا القسم إلى أحد الأمثلة المتعلقة بإحدى قضايا الوضع النهائي التي شابها شيء من الغموض في نصوص الاتفاق. وسيتم التركيز على موضوع القدس لوجود ادعاء من قبل الجانبين بأحقيته السيطرة على المدينة باعتبارها عاصمة دولته.

القدس كنموذج على غموض الاتفاق

بالتمعن في موضوع القدس كما ورد في اتفاقيات أوسلو، نجد أن الجانب الفلسطيني والإسرائيلي قد اتفقا على إدراج القدس ضمن مفاوضات الوضع النهائي والإشارة لها بصورة مبهمة غير واضحة لجهة السيطرة والسيادة عليها.

---

[21] المادة المشار لها موجودة في الملحق الأول من اتفاقية إعلان المبادئ، برتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها، البند 3، والتي تنص على أن" لن يتم الإجحاف بالوضعية المستقبلية للفلسطينيين النازحين، الذين كانوا مسجلين يوم 4 حزيران 1967 **بسبب** عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية."

وكانت طبيعة القناعة الفلسطينة للقبول بالغموض الوارد بشأن مدينة القدس مستندةً إلى اعتقاد الجانب الفلسطيني أن الولاية الجغرافية التي تحدث عنها الاتفاق في مادته الرابعة تؤكد على اعتبار القدس جزءا من الأراضي التي ستخضع للسيطرة الفلسطينية. وقد كان هذا التفسير هو التبرير الذي استند إليه الطرف الفلسطيني لدى قبوله بتأجيل موضوع القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي.

إذ كانت الرؤيا الفلسطينية لغموض الاتفاقيات تفترض أن المفاوض الفلسطيني قد حقق مكسبا سياسيا لدى قبوله بالصيغة الغامضة المتعلقة بوضع القدس؛ على اعتبار أن الاتفاق قد سمح ضمن بنوده، وعلى الرغم من التشدد الإسرائيلي، باعتبار القدس جزءا من الأرض الخاضعة للسيادة الفلسطينية، وأنها ستكون بالتالي عاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة. في حين أن الرؤيا الإسرائيلية كانت ترى أن المفاوض الإسرائيلي لم يقدم أي تنازل بشأن القدس وأن بنود الاتفاق لا تُشير إلى أنه قد تخلى عن القدس كعاصمة موحدة للدولة الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن سير المفاوضات في صورته الشكلية الأولى يُوضح أن قبول الجانب الفلسطيني بالغموض الذي أحاط بموضوع القدس جاء نتيجة تفهم كلا الطرفين لحساسية موضوع القدس لكل منهما، إلاّ أن هذا الغموض جاء لصالح طرف على حساب الطرف الآخر؛ الجانب الإسرائيلي.

إذ كان الجانب الفلسطيني يدرك أن الموقف الإسرائيلي من القدس موقف متصلب ويتسم بالحساسية، وأن التشدد في موضوع القدس كان يعني وصول المفاوضات بين الجانبين إلى نقطة اللاعودة، وبما أن الجانب الفلسطيني كان معنيا بالوصول إلى اتفاق سلام مع الجانب الإسرائيلي فقد قبل بإدراج القدس بصورة مبهمة على أساس تحقيق مكسب سياسي في هذا السياق.

ففي النقاط التي حاول هولست ترتيبها في رسالة إلى بيريز في 21 تموز/ يوليو 1993 بشأن ملاحظات لقائه بعرفات والمقترحات التي تتعلق باستمرارية قناة أوسلو السرية من عدمها يقول أبو مازن إن " عرفات قبل بشيء مبهم عن القدس متفهماً لحساسية الموقف الإسرائيلي حولها" (عباس، 1994، 170)، على الرغم من التأكيدات المستمرة والشروط المسبقة التي وضعتها إسرائيل قبل البدء بالمفاوضات والتي تركزت على عدم إدراج القدس ضمن التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، والتي تعكس الموقف الإسرائيلي الفعلي من مدينة القدس.

ومع أن الموقف الفلسطيني تجاه القضايا الأساسية، وتحديدا القدس، كان موقفا متشددا في البداية، إلا أنه بعد ذلك أخذ يتسم بالتساهل تجاهها وانسياقا وراء التعريفات المبهمة والغامضة.

ففي الجولة الثانية من المفاوضات السرية في أوسلو بتاريخ 11 شباط/فبراير 1993 بين أبو علاء ويائير هيرشفيلد حول موضوع الانتخابات وموضوع القدس قال أبو علاء إن الجانب الفلسطيني لا يستطيع التوصل إلى أية اتفاقية حول إعلان المبادئ دون ذكر القدس. (عباس، 1994، 202) غير أنه بعد التفاوض وبعد الجولة الحادية عشرة من المفاوضات في أوسلو، وتحديدا في 26/7/1993، وفي الأجوبة التي حملها أحمد الطيبي لحاييم رامون الذي كان يمثل رابين، رد عرفات على أسئلة رابين حول إذا ما كانت م.ت.ف. ستقبل بأن الوضع النهائي للقدس سوف يبحث ويحدد ضمن إطار الحل الدائم، بالإيجاب، (عباس، 1994، 123)، ما يعني إن الجانب الفلسطيني استسلم لضرورة القبول بإدراج القدس بصيغة مبهمة ضمن قضايا الوضع الدائم التي ليس هناك ضمانة لشكل الحل الذي سيتم التوصل إليه لا في إعلان المبادئ أو في الاتفاقيات الفلسطينية اللاحقة.

ويبدو أن هنالك خللاً عميقا في فهم الغموض الذي أحاط بالاتفاق وبالقضايا الحساسة التي ركز عليها، من قبل الجانب الفلسطيني. فالتفسيرات المستندة إلى **"الغموض البناء"** تُعتبر مفتقرة إلى الرؤية التكاملية للاتفاق ككل لا يتجزأ، إذ فهم المفاوض الفلسطيني **ضمناً** أن الولاية الجغرافية للسلطة الوطنية ستشمل القدس باعتبارها جزءا من الضفة الغربية.

ويشترك في هذا الفهم أيضاً كل من د.خليل الشقاقي ود.علي الجرباوي ود.زياد أبو عمرو، إذ يرى المشاركون في إعداد الورقة البحثية التي تدور حول تحليل اتفاق غزة أريحا أن ما يتعلق بالولاية أو نطاق السلطة الوارد في المادة (4) من الاتفاق يتسم بالغموض البناء، فالطرف الفلسطيني يعتبر القدس جزءا من الضفة الغربية بينما لا يقبل الطرف الإسرائيلي بهذا الفهم الفلسطيني، ولهذا السبب فإن موضوع القدس تُرك غامضاً ومتضمنا في عبارة " ما عدا القضايا التي يتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي". فالاتفاق يُشير إلى وحدة وسلامة أراضي الضفة والقطاع بغض النظر عما إذا كانت القدس مشمولة في الضفة الغربية (كما هو الفهم الفلسطيني) أم لا. (الشقاقي، 1993، 14)

والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا، كيف يمكن اعتبار القدس جزءاً من الوحدة الإقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة إذا ما نُظر إلى الاتفاقيات ككل لا يتجزأ وهي تورد في نصوصها أن موضوع القدس ستتم مناقشته ومناقشة القضايا المتعلقة به في مفاوضات الوضع النهائي، بل إنه علاوة على ذلك يستثنيها النص المذكور (المادة 4) صراحة من نطاق سلطة المجلس المنتخب.

وفي هذا الصدد، تؤكد لورا دريك على الطرح المستند إلى استثناء القدس من الولاية الجغرافية الفلسطينية بالقول: إن المادة الثامنة من اتفاقية غزة أريحا المتعلقة بالأمن والنظام العام تورد أن الشرطة الفلسطينية ستعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة وأنها لن تعمل ضمن نطاق القدس الشرقية أو الضواحي التابعة لها، وتقول دريك إن غياب هذا التحديد من سياق لغة النص (استثناء القدس الشرقية) يعني أن النص لا يتعامل مع الجزء الشرقي من المدينة كوحدة واحدة تابعة للضفة الغربية وقطاع غزة.(1994)

وعليه، فإن تحقيق المكاسب السياسية المتعلقة بتثبيت مواقف سياسية قد كانت لصالح طرف على حساب الطرف الآخر، فالجانب الفلسطيني نظراً لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية قبل بغموض الاتفاقيات على النحو الذي جاءت عليه. فقد كان الطرف الفلسطيني يعتقد أنه حقق مكسبا سياسياً يتعلق بمدينة القدس لدى قبوله بالصيغة الواردة في النص، غير أن الحقيقة الفعلية كانت مغايرة لهذا الفهم.

بالتالي، فإن المكسب الذي تحدث عنه الفلسطينيون لم يكن حقيقياً، في حين استطاع الجانب الإسرائيلي أن يحصل على المكسب الذي فشل الفلسطينيون في تحقيقه، وهذا يعني أن الجانب الإسرائيلي قد استطاع أن يثبت موقفا سياسيا تجاه القدس بإصراره على إدراجها وفق الصيغة الواردة في الاتفاق، ففي حديث أجري مع اسحاق رابين قال فيما يخص القدس إنه قد تم التوصل إلى الاتفاق مع شريك عربي، وإنما فقط اتفاق مرحلي يوافق فيه الشريك على أن القدس ستكون تحت سلطة إسرائيل خلال فترة الاتفاق وعلى أن الطرف الفلسطيني الذي سيدير المناطق المحتلة في هذه الفترة لن يكون له أي نفوذ في القدس. وأضاف قائلاً إن عرفات يقول بأن القدس ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية في حين نحن نقول إن القدس ستظل دائما موحدة تحت سيادة إسرائيل. (بسوك، 1993)

2. تثبيت السيطرة

إنطلاقا من الفهم الفلسطيني لغموض الاتفاق وعموميته، افترض الجانب الفلسطيني أن موافقته على نصوص الاتفاق كما جاءت، دون تعريفات واضحة ومحددة للعديد من القضايا، يُعطي مساحة كبيرة للجانب الفلسطيني لجهة فرض السيطرة على الأرض بما يُؤسس لاحقا لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

إذ يقول نبيل شعث[22]) في مقابلة أجريت معه إن الانسحاب الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية سيترك قاعدة جغرافية للحكومة الفلسطينية وولاية جغرافية، وإنه للمرة الأولى ستسنح الفرصة بتحرك نحو دولة فلسطينية مستقلة (1993، 75).

وقد جاءت توقعات الجانب الفلسطيني مغايرة لواقع مجريات الأمور، فمفهوم السيطرة والسيادة بقي منقوصاً وغير واضح نتيجة لعدم وضع تعريف محدد لما يُقصد بمفهوم الأمن الذي انطلقت منه مفاهيم السيطرة الفعلية على الأرض.

موضوع الأمن كنموذج

بالتمعن في المادة الثامنة لإعلان المبادئ، والتي تنص على أنه:" من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام"، فإن هذه المادة تتحدث عن النظام العام والأمن دون أن تتطرق إلى تعريف مصطلحي "النظام العام والأمن" ودون تحديد المقصود منهما، مع أنها قد أشارت إلى أن الشرطة الفلسطينية التي سيتم إنشاؤها بموجب هذا الاتفاق ستشرف على النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين، في حين ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية **الأمن الإجمالي** للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

ما يعني أن هناك نوعين من (النظام العام والأمن) الأول يتعلق بالجانب الفلسطيني وسيكون داخلياً، في حين أن الثاني يتعلق بالجانب الإسرائيلي ويكون عاماً وشاملاً، وترك مصطلح (الأمن الإجمالي للإسرائيليين) دون تحديد معنى الأمن الإجمالي، ما يعني إعطاء إسرائيل مساحة إضافية لتحليل معنى الأمن الإجمالي وفقاً لما تراه مناسباً، ووفقاً لما يتوافق مع تعريفها للأمن.

فبإلقاء نظرة سريعة على الانتشار الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل وجود البؤر الاستيطانية فإن ذلك يعني أن إسرائيل ستكون مسؤولة عن الأمن في معظم المناطق التي من المفترض أنها ستخضع للسلطة الفلسطينية، فالاتفاقيات الفلسطينية ـ الإسرائيلية تُقرأ جملة واحدة ودون تجزئة.

فبموجب اتفاق طابا 1995 الموقع في واشنطن، فإن إسرائيل وفقاً للمادة الثانية عشرة والثالثة عشرة ستكون مسؤولة عن الأمن عند الحدود المصرية الأردنية، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر والجو، إضافة إلى مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات، من أجل ضمان أمنهم الداخلي والنظام العام. بالتالي فإن الجانب الإسرائيلي وفقاً للملحق الأول من اتفاق طابا المادة الأولى سيُسيطر أمنياً على 73% من مساحة الضفة الغربية و 10% من قطاع غزة.

وفي هذا السياق يقول أوري سافير إن إتفاقية إعلان المبادئ قد أشارت إلى نقل الصلاحيات الأمنية بصورة تدريجية إلى الفلسطينيين باستثناء المناطق الأمنية والمستوطنات. بيد أن هذه الاتفاقية لم تتطرق بالتفصيل إلى معايير المناطق الأمنية آنفة الذكر. ويضيف سافير إنه أثناء المفاوضات بين الجانبين أكد المفاوض الإسرائيلي أن على إسرائيل وحدها تحديد هذه المناطق، وفقاً لتقديراتها، ولا يجب تحديدها مسبقاً. (1998، 238)

---

[22] عند إجراء هذا اللقاء كان نبيل شعث رئيس اللجنة التنسيقية للوفد الفلسطيني في محادثات السلام في واشنطن، ورئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات طابا.

ما يعني أن إبقاء مفهوم (النظام العام والأمن) في إعلان المبادئ دون تحديد منذ البدء قد جلب لاحقاً وفي الاتفاقات التالية أموراً عقدت الوضع لجهة السيطرة الفلسطينية على المناطق التي ستسلم للفلسطينيين، وأفقدتهم السيادة الفعلية على الأرض، في حين منحت مزيدا من السيطرة للجانب الإسرائيلي، وخاصة في ظل تضارب المفهوم الأمني بالنسبة للجانبين.

فالجانب الفلسطيني يرى أن مفهوم الأمن ينطوي على كون هذه المسؤولية تستبعد تدخل القوات العسكرية و/أو الأمنية الإسرائيلية المستمرة في هذا الشأن داخل المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وإن المسؤولية الإسرائيلية عن الأمن الداخلي للمستوطنات والمستوطنين لا يمكن أن تفسر باعتبارها تفويضا مطلقا للوجود العسكري الإسرائيلي الواسع الرقعة في المناطق التي تم إخلاؤها بحكم الاتفاق.(وثائق مفاوضات السلام، 1994، 202-204)

أما المفهوم الإسرائيلي للأمن يرى أنه استنادا لمفهوم إعلان المبادئ ومحاضر الجلسات المتفق عليها فإن قوات الأمن الإسرائيلية ستظل موجودة وستحتفظ بالسلطات والمسؤوليات الضرورية لصون الأمن الخارجي فضلا عن النظام العام والأمن الداخلي لإسرائيل، وأن إسرائيل ستحتفظ بحق حماية الإسرائيليين الذين قد يتعرضون للخطر أينما كانوا في تلك المناطق وفي حال تضارب المسؤوليات فستكون لاعتبارات الأمن الإسرائيلية الأفضلية على أية اعتبارات أخرى. (وثائق مفاوضات السلام،1994، 204-208)

بالتالي فإن الاتفاق أيضاً، قد أعطى، ببقائه غير واضح المعالم في هذا الشأن، لإسرائيل شرعية الاضطلاع بمسؤوليات أمن مواطنيها لحظة تعرّضهم للخطر، وقد جاءت المادة الثانية عشرة من اتفاق طابا (أوسلو 2) في بندها الأول وحددت أن لإسرائيل الصلاحيات في اتخاذ الخطوات الضرورية لمواجهة مسؤولية الأمن الشامل. وتقول إيلين هاغوبيان في هذا الصدد "إن المادة الثامنة من إعلان المبادئ تعني أن لإسرائيل الحق في دخول المناطق الفلسطينية إذا تعلق الأمر بأمنها". (1997)[23])

كما أنه بموجب ما تعهد به ياسر عرفات في رسائل الاعتراف المتبادلة بينه وبين رابين فإنه تم منح الجانب الإسرائيلي مزيدا من السيطرة الفعلية عندما أقر عرفات بضرورة أن يعمل على ضبط العمليات الفدائية الموجهة إلى الأراضي الإسرائيلية، لأنها تمس بالأمن الإسرائيلي. وكان إخفاق عرفات من وجهة النظر الإسرائيلية في ضبط هذه العمليات نقطة انطلاق بالنسبة للإسرائيليين للقيام بتحمل مسؤولية أمن مواطنيها داخل المناطق الفلسطينية وفرضت الاغلاقات على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي سياق عدم وضوح وغموض مفهوم الأمن، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه: من هو المسؤول عن تعريف مفهوم الأمن؟ ومن يستطيع تقرير أنه تم اختراق الأمن الإسرائيلي؟.

في حقيقة الأمر، كان الجانب الإسرائيلي معنياً بإبقاء مفهوم الأمن كما جاء به الاتفاق، **غامضاً**، ليبقى متمتعاً بمرونة التفسير. وكان منح الفلسطينيين نوعاً من السيطرة الأمنية على بعض المناطق مجرد تكتيك شكلي، الهدف من ورائه هو إبقاء السيطرة الأمنية الحقيقية في يد إسرائيل، إذ يؤكد سافير هذا الطرح قائلاً: إنه خلال المناقشات بشأن الإنسحاب من بعض المدن الفلسطينية أُبلغ من رابين وبيرس:"إن المسؤولية الأمنية غير قابلة للتقاسم". (1998، 219)

بالتالي، كان مفهوم الأمن غير واضح لضمان السيطرة على المناطق فيما يعني تحقيق مزيد من المكاسب السياسية دون تقديم تنازلات قد لا يستطيع الجانب الإسرائيلي تفسيرها لشعبه.

وخلاصة القول هنا، أن اتفاق أوسلو كان غامضاً لسببين، رئيسيين:

---

[23] Hagopian is professor Emerita of Sociology, Simmons College, Boston. She is also a past president of the Association of Arab-American University Graduates.

الأول: سهولة تقديم هذا الاتفاق للقاعدة الجماهيرية في كل جانب، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الاتفاق على الرأي العام سلباً وإيجاباً.
الثاني: سهولة تحقيق مكاسب سياسية، لجهة بعض القضايا وتثبيت السيطرة على الأرض.
ويدعم هذين الرأيين د. Gershon Baskin[24] الذي يرى أن الجانبين قاما بتبني فهم كسنجر للغموض باعتباره غموضاً بناء (constructive ambiguity). وذلك من أجل تقديم الاتفاقات لشعبيهما، حيث أنهما بهذه الطريقة ستتيح أمامهما إمكانية تفسير مضامين الاتفاق غير المكتوبة والمتعلقة بقضايا الوضع النهائي وفقا لفهمها للاتفاق. (2002)

المبحث الرابع
المكاسب المتوقعة من الاتفاق

إذا ما أردنا التعرف على أسباب فشل اتفاق أوسلو، فمن الضروري التعرف أيضاً على المكاسب التي توقع كل جانب تحقيقها من الاتفاق. ذلك أنه، من دون التعرف على تلك المكاسب يُصبح الحديث عن التطبيقات العملية للاتفاق دون جدوى.

[24] د. Gershon Baskin هو المدير المساعد للمركز الفلسطيني- الإسرائيلي للأبحاث والمعلومات IPCRI)).

لذلك، سيقوم هذا المبحث من خلال القسم الأول التعرف على تلك المكتسبات، في حين نتطرق في القسم الثاني إلى تصورات كل جانب عن المرحلة النهائية، إذ إن هنالك ربطاً بين المكاسب التي يُريد كل طرف تحقيقها وبين الشكل الذي يتخيله كل طرف عن المرحلة النهائية.

القسم الأول: المكاسب التي توقعها كل طرف إثر توقيع الاتفاق

إن الدخول، والقبول بمبدأ الدخول، في المفاوضات من أجل حل الصراعات والنزاعات القائمة بين الدول والشعوب، يعني أن طرفي الصراع يتوقعان في نهاية المطاف الحصول على مجموعة من المكاسب، وتحديداً إذا كان لكل جانب فهم خاص للنتيجة التي ستتمخض عن هذه المفاوضات. وتنسحب هذه التوقعات، المتعلقة بالمكاسب فيما بعد، على شكل تطبيق التفاهمات بين الجانبين على الأرض.

وبالتالي، إمّا أن تؤدي هذه التوقعات بشأن المكاسب المحتملة إلى توتير وتأزيم الصراع من جديد، أو أن تُسهم في الوصول إلى حالة تسوية دائمة. وتصبح الحالة الأولى أكثر احتمالاً في اللحظة التي تكون فيها توقعات كل طرف بعيدة عن توقعات الطرف الآخر بشأن النتائج المحتملة للاتفاق. أمّا في الحالة الثانية، فتتوفر لها فرصة النجاح عندما تأتي نتيجة وضوح طرفي الصراع بشأن القضايا الخلافية بينهما والآلية التي سيتم من خلالها حل مسببات الصراع، ونتيجة وجود توافق ضمني بينهما بأن مجمل عملية السلام والتفاوض هي عملية ربح مشترك لكلا الجانبين، دون اللجوء إلى مبدأ الربح والخسارة، بمعنى أن مكاسب طرف لا تُعتبر مخاسر للطرف الآخر.

وعليه، سيعمل هذا القسم على النظر في توقعات كل جانب والطريقة التي يسعى من خلالها لتطبيقه، وبالتالي النظر في نتائج هذا الأمر وتداعياته على الأرض.

1. المكاسب المتوقعة بالنسبة للجانب الفلسطيني

يُمكن التعرف إلى المكاسب التي توقع الجانب الفلسطيني تحقيقها، إثر توقيعه على اتفاق أوسلو، من خلال النظر إلى مستويين اثنين من مستويات تحقيق المكاسب. الأول، تحقيق مكاسب على مستوى الوضع الداخلي لـ م.ت.ف، أمّا الثاني فهو على صعيد مجمل الوضع الفلسطيني.

فيما يتعلق بالوضع الداخلي لـ م.ت.ف، فإن توقيع الاتفاق كان يعني تحقيق منظمة التحرير الفلسطينية نصراً ديبلوماسياً على مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع حد للصورة التي كانت سائدة عن م.ت.ف. كمنظمة إرهابية.

من جهة ثانية، فإن المكسب الآخر لـ م.ت.ف. كان الاعتراف الإسرائيلي بها وبكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنها الجهة التي يجب مخاطبتها إذا ما تعلق الأمر بقضايا الشأن الفلسطيني.

وكانت الطريقة الوحيدة أمام م.ت.ف لتحقيق ذلك، هي من خلال إجبار الولايات المتحدة وإسرائيل على الاعتراف بها من أجل أن يتم تحقيق تقدم في المفاوضات الجارية بين الطرفين في إطار عملية السلام التي بدأت في مدريد.

وتُشير الأدبيات في هذا الصدد إلى أن عرفات قد قام بصورة أو بأخرى بعرقلة مفاوضات واشنطن ليجبر الولايات المتحدة وإسرائيل بالتفاوض معه بشكل مباشر، إذ أنه كان يقوم شخصياً بالتدقيق في جميع النصوص وجميع التعليمات الصادرة إلى الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، ويمنع اتخاذ أية خطوة سياسية أو إدارية من دون موافقته المسبقة. كما كان عرفات يعمل على

وضع الوفد الفلسطيني المفاوض تحت سيطرته الكاملة من خلال توفير التغطية السياسية المطلوبة لحمايته هذا الوفد وتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لعمله. [25])

إلى ذلك، فإن توقيع م.ت. ف على اتفاق أوسلو كان يعني خروجها من الأزمة المالية والسياسية التي كانت تُعاني منها إثر حرب الخليج، وذلك إثر قطع المساعدات المالية الخليجية عن المنظمة نتيجة لمواقفها المؤيدة للسياسة العراقية ضد الكويت. إذ كان توقيع الاتفاق يعني تقديم مساعدات من الدول المانحة من أجل إتاحة الفرصة أمام التقدم في عملية السلام، إلى جانب الحصول على دعم رؤوس الأموال العربية والفلسطينية.

ففي جولات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، جرت مناقشات ممتدة في موضوع المساعدات المالية. وكانت لدى النرويجيين خطط طموحة لاعتمادات مالية يقدمها العالم كله وفي مقدمته الولايات المتحدة، وحتى إسرائيل من أجل ضمان إحداث تغيير كيفي في المناطق الفلسطينية. (هيكل، 2004، 273).

ومن المكاسب الأخرى التي توقعت م.ت.ف الحصول عليها بعد الاتفاق، هي القضاء على أي إمكانية لنشوء قيادة فلسطينية بديلة في الداخل الفلسطيني. ويشمل الحديث عن القيادة البديلة قيادة من داخل حركة فتح، أو قيادة من التيارات الحزبية الأخرى؛ وتحديداً حماس.

ويقول يزيد صايغ في كتابة الكفاح المسلح والبحث عن الدولة إنه: تم التركيز على الدور الكبير للإسلاميين في الانتفاضة وعلى احتمالية ظهور قيادة فلسطينية محلية شابة غير تابعة لـ م.ت.ف، إذ شاع الرأي أن الانتفاضة حققت في أسابيع قليلة ما عجزت أعوام من الكفاح المسلح المُكلف تحقيقه، وهو ما يعني ضمناً فشل قيادة م.ت.ف. في المنفى. (2002، 895)

أمّا محمد حسنين هيكل فيُشير في هذا السياق فيقول إن موازين التأييد الشعبي كانت تميل ناحية حماس، فما كان يحدث في غزة بسبب الانتفاضة كان ماثلاً في خواطر عرفات على الدوام. ومن ناحية أخرى فإن الوفد المفاوض في واشنطن كان هاجساً يُلح على عرفات، فأعضاء هذا الوفد كانوا يتصرفون كنجوم، وبعض أجهزة الإعلام في الخارج كانت تروّج لهم وكأنهم قيادة بديلة لمنظمة التحرير، خاصة وأن جورج بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر كانا يُعلقان آمالاً كبيرة على الثلاثي حيدر عبد الشافي، فيصل الحسيني، وحنان عشرواي. (2004، 269-269).

وفيما يتعلق بالمكاسب التي توقع الجانب الفلسطيني تحقيقها على مستوى مجمل الوضع الفلسطيني كان أهمها يتعلق بإمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. فمنذ توارد الأنباء الأولى حول احتمالية توقيع اتفاق بين حكومة إسرائيل و م.ت.ف بدا أن حجم التوقعات والآمال المعلقة عليه من قبل الجانب الفلسطيني كبيراً لجهة أنه فتح الباب أمام إنهاء الاحتلال ووضع اللبنة الأولى لقيام دولة فلسطينية. فنكلوس جيت Nicholas Guyatt يقول إنه عندما تم تقديم المرحلة الأولى من أوسلو والمتمثلة في إعلان المبادئ تخيل الفلسطينيون بأن الاحتلال الإسرائيلي سينتهي قريباً، وأن "أوسلو 2"، جاء فيما بعد ليُحدد المعالم العريضة للاستقلال الفلسطيني. (1998، 30-31)

فحسن عصفور[26]) يرى أن الاتفاق قد سجل مجموعة من الحقائق السياسية التي تمثل بالنسبة للفلسطينيين مقدمة لرحلة العودة نحو بناء الوطن الفلسطيني، وهو خطوة تمهيدية نحو إقرار الحقوق المشروعة للفلسطينيين، وحسب قوله "[فإن الاتفاق وضع] أساساً لحق تقرير المصير

---

[25]) * يمكن في هذا الشأن الرجوع إلى الأدبيات التالية: صايغ، يزيد. 2002. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 913-915.

* هيكل، محمد حسنين. 2004. سلام الأوهام: أوسلو ما قبلها وما بعدها. القاهرة: دار الشروق، ص 255.

* Rubenberg, Cheryle A. 2003. *The Palestinians In Search Of A just Peace*. USA: Lynne Rienner Publishers, P. 55.

* Chomsky, Noam. 1999. *Fateful Triangle: The United States, Israel & The Palestinians*, London: Pluto Press, P. 563.

[26]) حسن عصفور، أحد المشاركين في مفاوضات أوسلو السرية، وعضو الوفد الفلسطيني في مفاوضات طابا.

لشعبنا وبالتالي بناء الدولة المستقلة". ويضيف قائلاً إن "انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وأريحا، هو البداية نحو جلاء القوات الإسرائيلية عن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، كما نص عليه القرار رقم 242." (1993، 19)

ب. توقعات الجانب الإسرائيلي

رأى الطرف الإسرائيلي في اتفاق أوسلو فرصة تاريخية للحصول على مكتسبات سياسية بأقل الخسائر. وتتمثل هذه المكتسبات في توفير الأمن لإسرائيل، وإنهاء موجة العداء في الوطن العربي للدولة العبرية، والدخول معها في اتفاقيات تطبيع، إلى جانب فتح أبواب الشرق الأوسط أمام الاستثمارات الإسرائيلية.

وفي هذا السياق يقول برهان الدجاني إن إسرائيل كانت متلهفة للانتقال من مسلسل الحرب الذي تخلله فترات اللاسلم واللاحرب، إلى وضعٍ ذي طبيعةٍ سلميةٍ، يُمكِّن من إيجاد قدر من الهدنة النفسانية التي يحتاج الإنسان الإسرائيلي إليها، وقدر من العلاقات، والقدرة على التجول والتحرك، وبالأخص على القيام بمحاولة لبناء اقتصاد غير تبعي، يوفر مستوى معيشياً يغني الإسرائيليين عن التفكير في النزوح إلى بلاد الازدهار والوفرة، ويوجد توازناً يُمكِّن إسرائيل من تجنب الضغوط التي قد تتعرض لها في حال تراخي المصالح بينها وبين مصادر إعالتها في أميركا وأوروبا. (1993،9)

ويقول ناصير العاروري إن اتفاق أوسلو كان الأداة الأهم لتحقيق الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية، فقد كان الاتفاق أول ترتيبات دبلوماسية سمحت لإسرائيل بتحقيق مكاسب ملموسة بأقل معدل لجوء للقوة. (2000)

وينقل ناعوم تشومسكي على لسان باراك قوله إن اتفاق أوسلو يضمن لإسرائيل التفوق المطلق في المجالين الاقتصادي والسياسي.(1996، 4)

كما أن الاهتمامات الإسرائيلية بشأن الاتفاق كانت تتركز على ضمان الأمن الإسرائيلي، إذ يقول أحمد سامح الخالدي وحسين جعفر آغا "إن الاهتمامات الإسرائيلية تتركز على هل أن م. ت. ف. ستكون مستعدة وراغبة وقادرة على سحق العناصر المعادية إذا اقتضت الضرورة ذلك، على الأقل فيما يتعلق بمنع استخدام القوة ضد أهداف إسرائيلية..، وأن النتيجة النهائية التي ينبغي التوصل إليها هي لا نشاط عدائيا من المناطق الفلسطينية؛ التزام كلي من م.ت.ف بأمن إسرائيل، ولا غموض فيما يتعلق بمجابهة المعارضة." (1993، 4-5)

من جهة ثانية، ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن الاتفاق لا يتعرض لادعاء إسرائيل بأنها ليست في موضع احتلال، ما يعني أن الأراضي ليست محتلة، ما يترك الباب مفتوحاً أمام إسرائيل للاحتفاظ بأجزاء واسعة من الضفة الغربية. وهذا أمر لطالما أرادت إسرائيل إضفاء نوع من الشرعية عليه، لتعارضه مع الموقف الدولي في هذا الشأن.

إذ أنه كما يُشير د. حيدر عبد الشافي فإن الاتفاق ينفي صفة الاحتلال عن إسرائيل، ويؤكد على أن الأراضي المحتلة هي أراض مُتنازع عليها.(1993)

وقد كان من المهم لإسرائيل إسقاط هذا الادعاء لأنه يعني التخلي عن السيطرة على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وإعادتها وفق أحكام القانون الدولي للجهة التي أُحتلت منها، وهذا ما لم تُرده إسرائيل. وجاء الاتفاق ليُعطيها مساحة وفرصة للتفاوض بشأن هذه المناطق، وإبقاء سيطرتها على مناطق أخرى تدخل ضمن التقسيمات التي حددها الاتفاق.

القسم الثاني: تصورات كل جانب عن المرحلة النهائية

إذا كانت تلك هي توقعات كل جانب بشأن المكاسب التي سيحققها من مجمل الاتفاق، فإن ذلك يعني أن لكل جانب منهما رؤية تتعلق بالشكل النهائي له. إذ تُعد المرحلة الانتقالية هي مرحلة العمل من أجل الحصول على المكتسبات المتوقعة من المرحلة النهائية.

لذلك سيقوم هذا القسم بتوضيح المقصود من المرحلة النهائية، ومن ثم آليات التطبيق التي اتبعها كل طرف من أجل الحصول على مكتسباته المتوقعة من الاتفاق.

1) المقصود بالمرحلة النهائية

المرحلة النهائية هي المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو، إذ يُقسم اتفاق أوسلو مراحل التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مرحلتين أساسيتين؛ الأولى هي المرحلة الانتقالية، أمّا الثانية فهي المرحلة النهائية أو الدائمة.

والمرحلة الدائمة هي المرحلة التي من المفترض أن تضع نهايةً للصراع بين الجانبين وتؤدي إلى قيام تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338. ويبدأ التفاوض بشأنها في فترة لا تتجاوز بداية السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية، وذلك حسب المادة الخامسة من إعلان المبادئ.

وتشمل مفاوضات المرحلة النهائية التفاوض بشأن قضايا الصراع الرئيسة، والتي تم تحديدها في البند (3) من ذات المادة، مواضيع القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

وتُعد هذه القضايا أساس الصراع بين الجانبين، وقد ارتأى الجانبان ضرورة تأجيلها لصعوبة التوصل لحل لهذه المسائل دفعة واحدة، خاصة وأن لكل جانب وجهة نظر تختلف عن الجانب الآخر ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى طريق مسدود.

وهذا ما دفع الجانبان إلى ترك هذه المواضيع مفتوحة دون تحديد المعالم الرئيسة لها ودون التزام بشكل التسوية النهائية في هذا الصدد، فقد تُركت هذه المواضيع دون أن يكون هنالك اتفاق ولو بشكل مبدئي حول هذه القضايا.

وقد تم ربط التوصل إلى حل لهذه القضايا بموضوع بناء الثقة بين الجانبين، ففي اللحظة التي يتم فيها التوصل لبناء الثقة بينهما يمكن للجانبان البدء في المفاوضات حول هذه المواضيع. (Kittrie, 2003, 1665)

بالتالي، فهنالك عاملين أساسيين سيلعبان دوراً مهماً في سياق المرحلة الانتقالية المؤدية إلى المرحلة النهائية؛ أولاً عدم وجود اتفاق عام بين الجانبين بخصوص الملامح النهائية لتلك المرحلة، وثانياً اشتراط توفر عامل بناء الثقة بينهما، ففي لحظة عدم توفر هذا الشرط، أو الفشل في تحقيقه، فإن ذلك يعني، عدم الوصول إلى المرحلة النهائية.

وعليه، تبرز ضرورة مناقشة تصورات كل جانب عن هذه المرحلة لفهم آلية بناء الثقة بينهما، وكيف سيتم التأثير على ملامح المرحلة الانتقالية.

2) تصورات كل جانب عن المرحلة النهائية

لقد توصل الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي إلى تفاهمات عدة بشأن عدد من القضايا دون أن يُحددا معالم المرحلة النهائية التي ستحسم شكل الصراع بينهما. بالتالي كانت مرحلة السنوات الخمس الانتقالية هي مرحلة التحول والانتقال من وضع أو حال إلى آخر، فكان لكل جانب تصوره المنفرد عن المرحلة الدائمة.

وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار أن الجانبين كانا يدركان منذ البدء أن ما يُمكن تحقيقه من مكاسب على الأرض في إطار أوسلو يُعتبر غير ملزم بالنسبة للوضع النهائي، فقد سعى الجانبان إلى التصرف في خارج هذا الإطار وفقاً لتوقعاتهم. (Morag, 2000, 202)

وحتى بعد أن تم التنبه إلى أفعال الطرفين التي تهدف إلى خلق حقائق جديدة على الأرض خلال المرحلة الانتقالية، وتم التوقيع على اتفاقية واي ريفر في أكتوبر 1998، والتي تؤكد على ضرورة التخلي عن الأفعال أحادية الجانب، فإن ذلك لم يمنع أحد الطرفين من مواصلة العمل من أجل تحقيق التصور الذي وضعه للمرحلة النهائية.

أولاً: تصورات الجانب الإسرائيلي

يمكن التعرف على ملامح المرحلة النهائية من وجهة نظر إسرائيلية من خلال رصد وتحليل تصريحات صانعي السياسة الإسرائيلية بشأن قضايا الصراع الرئيسة، ومن خلال تعليقاتهم على اتفاق أوسلو. فبالنسبة للجانب الإسرائيلي فإن التسوية التي سيتم التوصل لها في المرحلة النهائية، هي تسوية لا تشمل القدس، وهي تسوية تقوم على أساس عدم تفكيك المستوطنات التي تم تأسيسها، إلى جانب عدم قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة قد تُهدد الوجود والأمن الإسرائيلي.

فقد أعلن رابين في خطابه أمام الكنيست في 5 أكتوبر/ تشرين الثاني 1995[27]، أنه لن تتم العودة إلى حدود عام 1967، قبل أن توضح إسرائيل معالم المرحلة النهائية التي يجب أن تكون فيها القدس عاصمة إسرائيل الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، بحيث تشمل مستوطنات معاليه أدوميم، جيفعات زئيف؛ وأن تقوم إسرائيل بإنشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، إلى جانب ضم مستوطنات غوش عتصيون، إفرات، والمناطق الواقعة شرقي ما يُعرف بالخط الأخضر. (Guyatt, 1998, 55)

أمّا شمعون بيريز فيُشير في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" إلى أن اتفاق أسلو يتضمن الإبقاء على المستوطنات، ويُخرج القدس من اتفاقية الحكم الذاتي. (1994، 29).

كما وأشار بيريز في إحدى خطبه، إلى أنه يجب أن تتم المحافظة على المستوطنات الإسرائيلية حتى وإن أدى هذا الأمر في نهاية المطاف إلى استحالة إقامة دولة فلسطينية حقيقية قابلة للحياة، وأن المستوطنات التي يتم تشيدها تنسجم مع روح اتفاق أوسلو، وأن اتفاق أوسلو لا يقضي بإزالة أو إخلاء أية مستوطنة [28]).

من جانبه، يرفض بيبي نتنياهو قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مشيراً في ذات الوقت إلى أنه يمكن منح الفلسطينيين شكلاً من أشكال الاستقلال مع احتفاظ إسرائيل بحرية التصرف داخل المناطق التي تُمنح للفلسطينيين، إلى جانب السيطرة على جميع المواقع الاستراتيجية في تلك المناطق. فكل ما يجب أن يمنح للفلسطينيين هو شكل من أشكال الاستقلال الذاتي المحدود، الذي لا يقتضي سوى بعض التنازل عن بعض من الأراضي. (Enderlin, 2003, 44-46)

أمّا إيهود باراك فهو ينسجم مع جيمع الرؤى آنفة الذكر، وتحديداً مع رؤيا اسحق رابين، إذ عبر في أكثر من مرة عن أنه لن تتم العودة إلى حدود عام 1967 دون أن تكون كافة المستوطنات في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية، حتى بعد التوصل إلى اتفاق نهائي.[29]

---

[27] ألقى إسحق رابين هذا الخطاب في الجلسة التي عقدها الكنيست من أجل المصادقة على اتفاق المرحلة الانتقالية (طابا).

[28] الخطاب المشار إليه هو الخطاب الذي ألقاه شمعون بيريز بتاريخ 25 أكتوبر/ تشرين الأول 1995، لدى افتتاح الدورة الشتوية للكنيست.

[29] جاء ذلك في كلمة ألقاها إيهود باراك أمام المؤسسة الصحفية الدولية في القدس بتاريخ 27 أيار / مايو 1996.

وهذا جميعه يقدم تصوراً عما سيكون عليه شكل المرحلة الدائمة وفق النموذج الإسرائيلي، فرقعة الأراضي التي تحدث عنها رابين، والتي ستقوم إسرائيل بضمها، إلى جانب التغييرات التي ستحدثها على مناطق أخرى، يعني أن التصور الإسرائيلي لشكل المرحلة النهائية يقتضي وجود أمرين اثنين كيما تنجح هذه الرؤيا:

1. أن يقوم الجانب الإسرائيلي بمجموعة من الأفعال الأحادية الجانب، تتمثل في ضم الأراضي، وتوسيع رقعة المستوطنات الإسرائيلية، والقيام بإجراءات ضم القدس وتوسيع الحدود البلدية التابعة لها.
2. دفع الجانب الفلسطيني إلى تقديم تنازلات في هذا الشأن، والجانب الإسرائيلي يعلم أن الفلسطينيين لن يقبلوا بأمر مشابه ما لم يتم دفعهم إلى هذا الأمر دفعاً، وما لم يشعروا بأن الوضع المتأزم على الأرض لن تتم حلحلته إلا من خلال تقديم هذه التنازلات.

بالتالي، كان التصور الإسرائيلي للمرحلة النهائية يعني أن الجانب الفلسطيني سيحصل على الأراضي المتبقية التي استثنيت منها الأراضي التي تقوم عليها المستوطنات الإسرائيلية، والأراضي التي سيتم ضمها إلى القدس، مع الرفض الكلي لوجود دولة فلسطينية فعلية تتسم بالتواصل الجغرافي.

ثانياً: تصورات الجانب الفلسطيني

كان الجانب الفلسطيني، إثر توقيع اتفاقات أوسلو، ينظر إلى المرحلة النهائية بعين تفاؤلية. إذا كان يعتبرها الطريق التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، من خلال الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وتقوم وجهة النظر الفلسطينية على أساس ضرورة إيجاد حل عادل ومرض لقضايا الوضع الدائم حتى تتوفر إمكانية حل الصراع بشكل نهائي. إذ أنه في البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس في 12 أيلول/ سبتمبر 1993، تؤكد م.ت.ف. على أن الوصول إلى حل دائم ونهائي للصراع يبقى مرتبطاً بإنجاز حل عادل لهذه القضايا المركزية. (بيان صادر...)

وقد كان الجانب الفلسطيني ينظر إلى إحالة القضايا الرئيسة إلى مفاوضات الوضع الدائم على أساس كونها خطوة مهمة؛ فمجرد وضعها على جدول أعمال الفترة النهائية يعني إمكانية التفاوض والتوصل إلى حل بشأنها كقضايا ينبغي تسويتها، لا كقضايا يمكن إثارتها فحسب. (شعث، 1993، 80)

ففي كلمة ألقاها ياسر عرفات في القاهرة بتاريخ 19 سبتمبر\ أيلول 1993 ذكر أن الاتفاق ليس حلاً شاملاً وإنما هو جزء من مرحلة انتقالية مرتبطة بالوضع النهائي، التي ستبدأ بمناقشة قضايا الصراع الرئيسة.[30]) (1993، 223) وهذا يعني، أن تصور الجانب الفلسطيني عن المرحلة النهائية يعني إقامة دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها، في الوقت الذي يتم فيه حل قضية اللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية.

وفي أكثر من مناسبة صرّح ياسر عرفات أن اتفاق أوسلو سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية؛ فهو في مقابلة مع راديو مونتي كارلو بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 1993 قال إن الاتفاق "سيكون أساساً للدولة الفلسطينية المستقلة تماشياً مع قرار المجلس الوطني الفلسطيني الصادر عام 1974 والذي يدعو إلى إقامة سلطة وطنية على أي جزء من تراب فلسطين يتم الانسحاب منه أو تحريره".

(30) أدلى ياسر عرفات بكلمته هذه أمام الدورة المئة لمجلس جامعة الول العربية التي عُقدت في القاهرة خلال الفترة 19-21/9/ 1993.

وقد نشرت الأسوشيتد برس Associated Press بتاريخ 26 سبتمبر/ أيلول 1993 عن عرفات قوله: "بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة، سنناقش قضايا الوضع النهائي والتي ستقود إلى دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلة وعاصمتها القدس، فالمسألة مجرد وقت."

وفي مقابلة أخرى مع راديو مونت كارلو بتاريخ 4 أيار/ مايو 1994، وإجابة على سؤال بشأن توقيع م.ت.ف للاتفاق مع إسرائيل أجاب عرفات:"أنا مقتنع أن شعبنا الآن في طريقه لإقامة دولته الفلسطينية المستقلة. إن اتفاق القاهرة هو خطوة أولى باتجاه إقامة الدولة."

بالتالي، كانت وجهة النظر الفلسطينية المؤيدة للاتفاق ترى فيه السبيل المؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من الضفة الغربية، وتسليم تلك المناطق للسلطة الفلسطينية.

ويجمل برهان الدجاني هذه الأفكار بقوله "إن الوفد الفلسطيني المفاوض كان يتصور أن المفاوضات يمكن أن تجري بالتسلسل الآتي: تحديد معنى الأرض في مقابل السلام، وصولاً إلى انسحاب إسرائيلي ولو على مراحل من الأراضي التي احتلت سنة 1967، وتأمين وضع انتقالي لهذه الأراضي مثل وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة متفق عليها، ومن ثم إجراء استفتاء فيها لتقرير المصير، ومن ثم إعلان أنها هي أرض الدولة الفلسطينية التي وافق المجلس الوطني الفلسطيني عليها." (1996، 7)

وعليه، فإن هذه الرؤية للاتفاق، بغض النظر عن مدى دقتها، قد حكمت تصرفات الجانب الفلسطيني وتوقعاته للنتائج المتوقعة على الأرض. لذلك، فإن النظرة الفلسطينية إلى المرحلة النهائية، والمرتبطة بقيام دولة فلسطينية كانت تتطلب من الجانب الفلسطيني التأكيد على سيادته بفرضها على الأراضي التي تُنقل له خلال الفترة الانتقالية، إلى جانب التأكيد على نجاحه في إدارة أوضاعه الداخلية ليكون مستعداً فيما بعد للعمل داخل إطار المؤسسة.

فبالنسبة للجانب الفلسطيني تُعتبر المرحلية حلقة وسطى في طريق تحقيق الهدف النهائي المتمثل في قيام دولة فلسطينية، وهي لا تتناقض مع استراتيجية العمل ما دامت لم تتخل عن هدفها النهائي. لذلك، كانت هنالك ضرورات تقتضي تحديد الهدف المرحلي من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في كل مرحلة أو جولة من جولات إدارة مجمل العملية، ذلك أن الهدف النهائي قد لا يكون قابلاً للتحقق دفعة واحدة.

الخلاصـــة

ما يُستخلص مما ذكر خلال الفصل السابق هو أن للاتفاق خاصيتان أساسيتان تنبعان من الشكل العام للاتفاق والأسس التي قام عليها؛ وهاتان الخاصيتان هما العمومية والغموض، والتدرج والمرحلية في تطبيق بنود الاتفاق.

وفي الوقت الذي ناقش فيه المبحث الأول من هذا الفصل الأسباب التي كانت وراء اعتماد الطرفين على سياسة المرحلية والتدرج في تطبيق مواد الاتفاق، يوضح المبحث الثالث الأسباب التي دفعت الطرفين لتبني سياسة الغموض والعمومية.

وكان من الواضح أن هنالك في كلا الخاصيتين أسباباً مشتركة لدى الطرفين دفعتهما لتبني الاتفاق وفق الصيغة التي جاء عليها، كما أن هنالك أسباباً خاصة تتعلق بكل طرف على حدة وبشكل منفصل.

واستناداً إلى تلك الأسباب، كان من الضروري التطرق إلى المكاسب التي توقع كل طرف الحصول عليها بعد تطبيق الاتفاق، والإشارة إلى توقعات كل جانب بشأن المرحلة النهائية والشكل التي يُرد لها أن تكون عليه.

بالتالي، يُعتبر هذا الفصل مقدمة مهمة للفصل التالي الذي سيُناقش انعكاسات خصائص الاتفاق، وانعكاسات توقعات كل طرف على الأرض من خلال التطبيقات العملية لما ورد من نصوص في الاتفاقات الموقعة بين الجانبين.

الفصـــــل الثاني
تـطبيقـــــــــات الاتفـــــاق

تمهيـد:

بعد ذكر توقعات كل جانب من الاتفاق خلال الفصل السابق، تجدر الإشارة إلى أن تطبيقاته جاءت على خلاف ما كان متوقعاً، فقد كان متوقعا أن يوفر الاتفاق لكلا الجانبين إطار عمل مشترك وآليات لبدء عملية التطبيع والاعتراف المتبادل، وأن يتحسن الوضع الاقتصادي الفلسطيني، ويتم التأسيس لبناء الثقة بينهما، وأن يؤسس ويقود إلى مفاوضات مستقبلية تؤدي في نهاية الأمر إلى إنهاء الصراع بين الجانبين وإحلال التعايش السلمي بينهما، غير أن ما جاء على الأرض كان مخالفا لتلك التوقعات، نتيجة للممارسات والتطبيقات العملية التي أنتهجت خلال الفترة الانتقالية.

فقد كان لاتباع سياسة المرحلية والعمومية والغموض التي اتسم بها الشكل العام للاتفاق تداعيات سلبية لجهة نجاح تطبيقه على الأرض. إذ ساهمت هذه الخصائص في التأسيس لقواعد تُسهم في تعميق الخلافات بين الجانبين عندما يحين موعد التطبيق، أكثر من إسهامها في جسر هوة التوقعات المتضاربة بشأن ما يُريدانه من المرحلة النهائية، وبالتالي ما سيقومان بتنفيذه خلال الفترة الانتقالية.

فلم تنجح الأسباب التي كانت وراء اعتماد تلك السياسة في أن تكون عاملاً مساعداً في تقريب وجهات النظر المتعلقة بجوهر الخلاف بين الطرفين، وبناء الثقة بينهما. وإنما على العكس من ذلك، كانت للأسباب الأخرى غير المعلنة التي أشرنا إليها من خلال الفصل السابق، أثر كبير على التطبيقات العملية، التي نتج عنها تطبيقات متضاربة.

ونتيجة لارتباط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية، كان هنالك تركيز من قبل الجانبين على السعي من أجل التأسيس للتصور الخاص بكل جانب على حدة خلال الفترة الانتقالية. إذ تُعتبر المرحلة الانتقالية مقدمة للمرحلة النهائية، فليس بالإمكان الوصول إلى المرحلة النهائية دون أن يتم تخطي المرحلة الانتقالية بالنجاح المتوقع من قبل الطرفين، والتي يتم فيها حل مشكلات الصراع الأساسية.

وعليه، ليس بالإمكان أيضاً فصل المرحلة الانتقالية عن المرحلة النهائية؛ إذ أن شكل المرحلة الانتقالية التي ستسود خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الاتفاق ستتحكم بشكل المرحلة الدائمة، فالمرحلة الدائمة هي انعكاس للمرحلة الانتقالية.

نتيجة لهذا الأمر، فقد أشار الاتفاق إشارة عابرة، رغم خطورتها، إلى إلزام الطرفين بعدم إجراء أي تغييرات على الوضع الراهن. فلا يستطيع الطرف الفلسطيني في هذه الحالة إعلان الاستقلال أو السيادة على الأرض بدون موافقة الطرف الإسرائيلي، ولا يستطيع الإسرائيليون ضم أية أجزاء من الضفة الغربية أو قطاع غزة دون موافقة الطرف الفلسطيني. (الشقاقي، 1995، 13)

وبما أن الجانب الفلسطيني لم يكن يُسيطر فعلياً على شيء، فقد كان الجانب الإسرائيلي الطرف الذي بمقدوره أن يؤثر على نتائج المرحلة النهائية، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قيام الجانب الإسرائيلي باستغلال الفترة الانتقالية لخلق حقائق جديدة على الأرض. وتُعتبر المستوطنات المثال الأكثر وضوحا في هذا الصدد والتي لها تأثير مباشر على مفهومي السيادة والدولة الفلسطينية.

لذلك، سيعمل هذا الفصل على النظر في تضارب التوقعات بين الجانبين لجهة القضايا التي تهم كل جانب على حدة بالتركيز، كما تمت الإشارة، بحيث يتم التركيز على موضوع المستوطنات، والدولة الفلسطينية، والقوى المعارضة للاتفاق، وذلك نظراً لأهمية هذه المواضيع لكل جانب، وتأثيراتها على تطبيقات الاتفاق.

بحيث يتم في المبحث الأول من هذا الفصل مناقشة موضوع الدولة والسيادة الفلسطينية على الأراضي التي ستُمنح للجانب الفلسطيني، فيما يُناقش المبحث الثاني من هذا الفصل موضوع الاستيطان الإسرائيلي وتداعياته على قيام دولة فلسطينية مترابطة جغرافياً، في حين يُركز المبحث الثالث والأخير على موضوع الأطراف المعارضة للاتفاق. إذ نصل في نهاية الأمر إلى نتيجة مفادها أن اعتماد الاتفاق على سياسة المرحلية والغموض وعدم الخوض في مشكلات الصراع الرئيسة وإحالتها إلى مرحلة تفاوضية لاحقة قد أدى إلى فشله.

المبحث الأول
السلطة الفلسطينية وإشكالية السيادة

توقع الفلسطينيون إثر توقيع اتفاق إعلان المبادئ، كما أشرنا، إلى أن تؤدي نهاية المرحلة الانتقالية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، غير أنه وبعد مرور أكثر من خمس سنوات لم يحصل الفلسطينيون على ما توقعوه وكانت صورة الأوضاع على الأرض تنفي إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة التي تحدث عنها موقعو الاتفاق. فقد أثيرت مجموعة من القضايا الحساسة ذات الصلة بطبيعة الدولة الفلسطينية وحجم السيطرة التي ستمنح للفلسطينيين ومدى تمتع هذه الدولة بالسيادة والاستقلال.

ومن الواضح أن أهم إشكالية برزت بين الجانبين قد تعلقت بموضوع الدولة الفلسطينية. إذ ظهر مفهوم أساسي أمام إعاقة قيام الدولة الفلسطينية يتعلق بالسيادة الفلسطينية والتطبيقات العملية لهذه السيادة، فقد حسمت نصوص الاتفاق موضوع السيطرة والسيادة الفعلية لصالح الطرف الإسرائيلي، بفعل الغموض المحيط بالعبارات المتعلقة بالسيادة.

فقد بقي الاحتلال موجودا وازدادت معدلات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وفي الوقت الذي توقع فيه الفلسطينيون من الإسرائيليين أن يتصرفوا كأن الاحتلال قد انتهى تقريبا، تصرف الإسرائيليون كأن الاحتلال مازال سيتعين عليه أن يبدأ بالانحسار، وبينما طالب الإسرائيليون بجرعات يومية من " حسن النوايا " الفلسطيني، طالب الفلسطينيون بجرعات مساوية تدل على أن تغيرا حقيقياً قد حدث في العلاقة بين المحتلين والواقعين تحت الاحتلال. (الخالدي، 1993، 8-9)

ويقول إليا زريق[1]) في هذا الشأن إن " إعلان المبادئ، يعني بالنسبة للفلسطينيين، انسحابا كاملا ونهائيا، ودولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، في حين لا يمثل الاتفاق بالنسبة للحكومة الإسرائيلية قاعدة انطلاق لدولة فلسطينية في المستقبل وللانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، كما أنه لا يمثل أي تخفيف من السيطرة الإسرائيلية على أي جزء من القدس والمستوطنات في الأراضي المحتلة." (1993، 11) بالتالي، فإن تضارب التوقعات بشأن الاتفاق وتنفيذه قد انعكس على الأرض ومن خلال الممارسات الفعلية ولم يمثل الأساس الذي سيتم التوجه من خلاله لبناء الدولة الفلسطينية.

فبالتدقيق في مواد الاتفاق نجد أنها تفتقر إلى ما يؤكد على منح الفلسطينيين شكلا كاملا من السيادة على المناطق التي ستنقل إليهم، إذ أن طبيعة السيادة التي ستُمنح لهم ستفتقر إلى المضامين الحقيقية للسيادة.

وعن هذا الأمر يقول حسن عصفور- على الرغم من كونه أحد المشاركين في المفاوضات التي أدت إلى توقيع المسودة الأولى من الاتفاق- أن الاتفاق سيُعطي القيادة السياسية الفلسطينية بعض أشكال السيادة على الأرض والسكان، في حين سينقصه في المقابل شكل آخر من أشكال السيادة، (1993،- 23) دون أن يُوضح أشكال السيادة المنقوصة التي سيحصل عليها الجانب الفلسطيني، ودون أن يُفسر أشكال السيادة التي ستمنح للجانب الفلسطيني على الأرض بالصورة الحقيقية لها.

إلى ذلك، تبرز أهمية موضوع السيادة لدى الحديث عن الدولة الفلسطينية نظرا لكونه العنصر الأساسي في قيام جسم فلسطيني حقيقي ومستقل، ذلك أن الأركان الرئيسة والمتعارف عليها بموجب القانون الدولي تتوافر لدى الكيان الفلسطيني، والتي تشمل الشعب والأرض والسلطة

---

[1]) إيليا زريق، أستاذ علم الاجتماع في جامعة كوينز في كندا.

السياسية، ويضيف فقهاء القانون والسياسة في هذا المجال عنصر السيادة لاكتمال مقومات الدولة، إذ تُعتبر السيادة صفة أو خاصية تنفرد بها السلطة السياسية للدولة.

ولسيادة الدولة وجهان أو مظهران؛ سيادة داخلية وأخرى خارجية، حيث يرى فقهاء القانون الدولي أن سيادة الدولة الداخلية تعني أن سلطة الدولة على سكان إقليمها سامية وشاملة ولا تستطيع أية سلطة أخرى أن تعلو عليها أو تنافسها في فرض إرادتها على الأفراد والهيئات داخل حدودها أو تنظيم شؤون إقليمها. ويُقصد بالسيادة الخارجية عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية وتمتعها بالاستقلال الكامل في مواجهة بقية دول العالم وتعاملها معهم على قدم المساواة في التمتع بالحقوق والواجبات.(بسيوني، 2002، 42-44)

وبالنظر إلى طبيعة الاتفاق الموقع فإن السيادة الفلسطينية غير كاملة أو مكتملة، كما أن الممارسات الإسرائيلية لم تُساعد أبدا في التخلص من الثغرات التي جاءت في الاتفاق لجهة السيادة. فقد عملت إسرائيل على التباطؤ في تنفيذ بنود الاتفاق من أجل أن تزيد من سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، فتوسيع المستوطنات في المناطق الفلسطينية إلى جانب البناء والتوسع في القدس وتدمير المنازل ومصادرة الأراضي، وحجز الأموال الفلسطينية قد كان لها أثر كبير في تقويض مفهوم السيادة الذي من المفترض أن تقوم على أساسه الدولة الفلسطيني(Stein, 1997, 75)

على الرغم من أن أركان الدولة الفلسطينية متوافرة، كما تمت الإشارة، غير أن عنصر السيادة في الحالة الفلسطينية يُعتبر منقوصاً كما سنرى، ما سيؤثر سلبياً على شكل الدولة التي كان من المفترض أن يتم الإعلان عنها في نهاية الفترة الانتقالية. لذلك، تبرز الحاجة هنا إلى دراسة موضوع السيادة من خلال تقسمين فرعيين الأول يتعلق بالصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية بموجب الاتفاق، والثاني يتعلق بالتطبيقات العملية لمفهوم السيادة، ومعرفة المدى الحقيقي الذي تم من خلاله منح سيادة فعلية للفلسطينيين على الأرض.

القسم الأول: الولاية والصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية

كانت وجهة النظر الفلسطينية بما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات التي ستمنح للجانب الفلسطيني نظرة تفاؤلية، تميل إلى الاعتقاد بأنه سيكون لهم كامل السيطرة في إدارة شؤون حياتهم اليومية، مستندين في ذلك إلى تفسيراتهم لنصوص الاتفاق. فالصلاحيات التي مُنحت للمجلس الذي سيضطلع بمهمة إدارة المناطق الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية كانت مستندة إلى القراءة الأولية للاتفاق وللمادة رقم (7) من إعلان المبادئ، والتي تنص على التالي:

" 1. سيتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

2. سوف يُحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أشياء أخرى، هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يُحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة (9) المذكورة أدناه، والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3. سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الإضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقاً وفقا للمادة (4) المذكورة أعلاه.

4. من أجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي،

وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

5. بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية."

وقد كان الاعتقاد السائد لدى الجانب الفلسطيني يفترض أن الصلاحيات التي ستنقل إلى الفلسطينيين ستشمل نقل كافة المسؤوليات التي كانت للسلطة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس الذي سيدير أمور الفلسطينيين.

والقارئ لما جاءت به المادة (7) يعتقد للوهلة الأولى أن المادة قد جاءت شاملة لكل المسؤوليات والصلاحيات التي كانت تضطلع بها إسرائيل خلال فترة احتلالها للأراضي الفلسطينية، ما يعني أن كل ما كان من اختصاص السلطة العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية سينقل إلى الفلسطينيين.

ولكن هذا الاعتقاد يفتقر إلى الصحة لافتقاره للتحديد واعتماده على العموميات في بعض من أجزائه، ونظراً لتأكيده على استمرارية وجود السلطة العسكرية الإسرائيلية، على الرغم من إشارته إلى انسحاب الإدارة المدنية، ما يعني أن السلطة العسكرية الإسرائيلية ستظل قائمة، فلو أن العكس كان سيحصل لكان من المفترض أن تتم الإشارة إلى أن السلطة العسكرية سيتم حلها. وينعكس هذا الأمر على شكل الصلاحيات التي ستمنح للجانب الإسرائيلي، وعلى شكل السيطرة الفلسطينية.

وإذا ما قُرء هذا الأمر في ظل الصلاحيات التي يأتي على ذكرها الاتفاق الانتقالي فستبقى السيادة الفلسطينية على المناطق التي ستخضع للجانب الفلسطيني منقوصة. إذ تُشير المادة التاسعة من الاتفاق الانتقالي أن من ضمن الصلاحيات التي سُتنقل إلى المجلس صلاحيات تشريعية، وصلاحيات داخل المناطق الفلسطينية تشمل رسم السياسات الفلسطينية والإشراف على تنفيذها والمصادقة على لوائح وأنظمة إدارية، وصلاحيات إبرام عقود وحفظ وإدارة السجلات، وإصدار الرخص والشهادات والوثائق.

وهذه الصلاحيات في مجملها هي صلاحيات إدارية، قد تمنح شكلاً من أشكال السيادة لكنه يكون غير متكامل، وإذا ما نظرنا إلى الصلاحيات التشريعية التي يذكرها الاتفاق في هذه المادة نؤكد من جديد على ذات الفهم، ذلك أن الاتفاق يأتي لاحقاً في المادة الثامنة عشرة بشأن الصلاحيات التشريعية، ليُشير إلى أن أي تشريع يُلغي أو يُخالف الأحكام العسكرية الإسرائيلية فإنه لن يكون ساري المفعول، إذ تنص المادة على أن:" التشريعات، بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغي قوانين سارية أو أوامر عسكرية والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ، أو هذه الاتفاقية، أو أية اتفاقية يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة."

وعليه، فإن طبيعة السيادة الفلسطينية من الناحية التشريعية مستمدة في شكلها الأساسي من الحكم العسكري الإسرائيلي. ما يؤكد بالضرورة، على أن الحكم العسكري الإسرائيلي لن يتم حله وبالتالي تغيير الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما سيبقى وضعهما كما كان عليه قبل التوصل إلى الاتفاقات والتفاهمات الموقعة بين الجانبين.

وإذا ما نوقش هذا الفهم في ظل الطرح الذي يُقدمه يؤيل سنجر Joel Singer لهذه المادة، فإن الأمور تبدو أكثر وضوحاً وتؤكد على ما تم عرضه سابقاً. إذ يرى سنجر Singer أن مصدر السلطة بقي غير واضح في إعلان المبادئ وكان غامضا، وأن المادة (7/5) من الاتفاق لا تفيد أن حل الإدارة المدنية يقتضي بالضرورة حل الإدارة العسكرية، لأنه لا يمكن حل الإدارة العسكرية بل إنها ستقوم بالانسحاب فقط متحملة المسؤوليات التي لم تنقل إلى المجلس الفلسطيني. فالمادة (7) تُشير إلى أن الإدارة العسكرية ستبقى موجودة وأنها ستضطلع بالمسؤوليات التي لم يتم

نقلها إلى سلطة المجلس المنتخب. وهذا يعني أن وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لن يتغير، أي أن المجلس الفلسطيني لن يكون مستقلا وسياديا بل سيكون خاضعا لسلطة الحكم العسكري الإسرائيلي، بحيث سيكون الحكم العسكري هو مصدر السلطة للمجلس الفلسطيني.)6(1994,

كما وأن الاتفاق الانتقالي جاء فيما بعد ليؤكد على مسألة اضطلاع إسرائيل بالصلاحيات والمسؤوليات التي لا تخضع للسلطة الفلسطينية، إذ يُشير الاتفاق في المادة (17/4/أ وب) أنه سيكون للحاكم العسكري الإسرائيلي سلطة على المناطق التي لا تقع تحت الولاية الإقليمية للمجلس، إلى جانب الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تُنقل إليه، وأنه ولهذه الغاية سيُبقي الحكم العسكري الإسرائيلي على صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

وهذا يعني أن السلطة الفلسطينية تستمد صلاحياتها فقط مما تمنحه لها السلطة العسكرية الإسرائيلية، وفقط مما أحيل لها وفق صلاحياتها الإقليمية، ما يُفضي في نهاية المطاف إلى تبعية كاملة للسلطة والمجلس الفلسطيني لإسرائيل، وهذا لا يُساهم أبدا في تمتع الجانب الفلسطيني بالسيادة الكاملة على شؤونه الحياتية، وخاصة في ظل التقسيمات التي تم اتباعها بشأن طبيعة الولاية والصلاحيات التي ستمنح للفلسطينيين في المناطق المختلفة.

وبالتالي، هنالك حاجة للنظر أولاً في طبيعة الولاية والصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية بموجب الاتفاق، وكيف انعكست طبيعة هذه الصلاحيات على فكرة الدولة الفلسطينية، وثانياً النظر إلى تطبيقات العملية لهذه الصلاحيات على الأرض.

أولاً: طبيعة الولاية والصلاحيات الممنوحة للفلسطينيين

بالنظر إلى اتفاق إعلان المبادئ في مادته الرابعة[2]) نجد أنه قد حدد ولاية السلطة الفلسطينية بحيث تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مستثنيا مواضيع مفاوضات الوضع الدائم من هذه الولاية. ثم جاء اتفاق طابا الموقع في 28/9/1995، ليحدد في مادته (17) معالم صلاحيات هذه الولاية مقسما إياها إلى ثلاثة أنواع: الولاية الإقليمية، الولاية الوظيفية، والولاية الشخصية، وذلك استنادا إلى تقسيم المناطق في الضفة الغربية وغزة إلى ثلاثة أقسام هي أ) وب) و ج).

1) الولاية الجغرافية (الإقليمية)

تشمل الولاية الجغرافية وفقا للاتفاق سيطرة المجلس الفلسطيني المنتخب على منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، مستثنيا المنطقة (ج) من هذه السيطرة التي ستنقل بصورة تدريجية إلى الفلسطينيين، أي أن الولاية الإقليمية ستشمل كلا من المنطقة (أ) والمنطقة (ب). غير أن الصلاحيات الإقليمية على المنطقتين (أ) و (ب) لن تكون كاملة وذلك لأن البند (2/أ) من المادة (17) قد استثنى قضايا مفاوضات الوضع النهائي من إطار الصلاحيات الإقليمية الممنوحة للفلسطينيين.[3]) ما يعني أنه سيكون للفلسطينيين سيطرة جزئية على المناطق الخاضعة لهم. [4])

---

(2) تنص المادة (4) من إعلان المبادئ على أن ولاية المجلس سوف تغطي " منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. وأن الطرفان يعتبران الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية".

(3) ينص الاتفاق في المادة 17/2/أ على أن الولاية الجغرافية للمجلس ستضم منطقة قطاع غزة ما عدا المستوطنات ومنطقة القواعد العسكرية، المبينة في الخارطة 2، ومنطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة (ج) والتي باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي سيتم نقلها تدريجيا إلى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل..."

(4) تشمل أيضا الولاية الجغرافية وفق المادة (17/2/أ) السيطرة على الأرض، المياه التحتربية والإقليمية.

2) الولاية الوظيفية

تشمل الولاية الوظيفية حسب المادة (17/2/ج) جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إلى المجلس كما هو محدد في الاتفاقية، حيث سيكون للمجلس ولاية وظيفية على كامل المنطقة (أ) بما في ذلك الصلاحيات المدنية في أربعين مجالا مدنيا إلى جانب حفظ النظام العام والأمن الداخلي، أما في المنطقة (ب) فإن الولاية الوظيفية لا تشمل المسؤولية عن الأمن الداخلي وتقتصر على المجالات الأربعين المدنية فقط بالإضافة إلى حفظ النظام العام. (الشقاقي، 1995، 8)

وحسب المادة (4/3) من الملحق الثالث فسيكون للمجلس ولاية وظيفية على المنطقة (ج)، غير أن هذه الولاية لن تطبق على القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في المفاوضات النهائية. كما أنه وإلى جانب هذا الاستثناء المتعلق بقضايا الوضع النهائي فإن الاتفاق أيضا في نفس المادة البند الرابع، قد أشار إلى أن نقل الصلاحيات والمسؤوليات في المنطقة (ج) لن يؤثر على سلطة إسرائيل المستمرة في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالأمن الداخلي والنظام العام، وكذلك أيضا فيما يتعلق بالصلاحيات والمسؤوليات التي لم يتم نقلها.

ما يعني أن جزءا كبيراً من الصلاحيات في تلك المنطقة سيبقى في يد إسرائيل، وبالإشارة إلى أن مساحة تلك المنطقة تعادل ما نسبته 75% من مساحة الضفة الغربية، فإن ذلك يعني أن إسرائيل ستسيطر على غالبية الضفة الغربية.

3) الولاية الشخصية

أما فيما يتعلق بالولاية الشخصية فيشير الاتفاق في المادة (17/2/د) إلى أن ولاية المجلس الشخصية ستمتد على جميع الأفراد ما عدا الإسرائيليين بحيث يكونون تابعين لها، وأن جميع سكان الضفة والقطاع باستثناء القدس هم مسؤولون أمام السلطة الفلسطينية، أمّا بالنسبة للإسرائيليين فلا يُوجد للسلطة أيّة ولاية عليهم حتى ولو كانوا في المنطقة (أ). (الشقاقي، 1995، 8)

تُعتبر المناطق (أ) و(ب) و(ج) مناطق أساسية لتجسيد سيادة فلسطينية فعلية على الأرض، خاصة وأن المنطقة (أ) والتي تضم البلدات والمناطق الحضرية الفلسطينية، تَشكل ما نسبته 2.8% فقط من مساحة الضفة الغربية، في حين أن المنطقة (ب) والتي تشمل القرى الفلسطينية ذات الكثافة السكانية الأقل تُشكل ما نسبته 22.9% من مساحة الضفة الغربية، بينما تُشكل المنطقة (ج)، والتي تضم الأراضي الفلسطينية الزراعية التي تمت مصادرتها من قبل إسرائيل لإقامة الطرق الالتفافية المؤدية إلى المستوطنات، ما نسبته 74.3% من الضفة. (Guyatt, 1998, 32)

وعلى الرغم من أن إسرائيل قد انسحبت من المناطق (أ) و(ب) خلال العامين 1995 و 1996، باستثناء مدينة الخليل، إلا أن المنطقة (ج) بقيت خاضعة بموجب أحكام الاتفاق لمنطق التفاوض المستقبلي بشأنها، ولمفاوضات الوضع الدائم.

وبما أن المنطقة (ج) تضم جميع المستوطنات الإسرائيلية، فإن ذلك يعني أن إسرائيل ستكون مسؤولة عن هذه المنطقة، حتى وإن حدث وتم النقل التدريجي للصلاحيات والمسؤوليات عنها إلى الفلسطينيين. ذلك أن الاتفاق قد حدد أن مواضيع الوضع الدائم بما فيها المستوطنات لن تكون خاضعة للولاية الفلسطينية، ما يعني بقاءها تحت الحكم العسكري الإسرائيلي. ويقول Nicholas Guyatt إنه إذا تمت إعادة هذه المنطقة إلى الفلسطينيين بعد أن تأخذ إسرائيل حصتها من الأراضي التابعة لها فإنه سيكون من الصعوبة بمكان الحديث عن الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة إقليمية واحدة. (1998, 33)

وعليه يمكن القول، إن الاتفاق قد فتح أمام إسرائيل إمكانية الادعاء بإبقاء المنطقة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية حتى مفاوضات الوضع الدائم. ما يعني أن إسرائيل ستسيطر كما أشرنا

سابقاً على ما نسبته 75% من الضفة الغربية وهي المنطقة (ج)، في حين يُسيطر الفلسطينيون على 25% من مساحة الضفة الغربية وهو مجموع مساحة المنطقة (أ) و(ب).

وعلى الرغم من أن الاتفاق أشار في مواده إلى أن المنطقة (ج) ستنقل بالتدريج إلى الفلسطينيين إلاّ أنه في المقابل حدد هذا النقل بموضوع الاستثناءات التي تشمل قضايا التفاوض النهائية، ما عنى بصورة فعلية بقاء تلك المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية، ويقول Guyatt في هذا السياق، إن هذا الأمر قد وسع من صلاحيات إسرائيل السيادية إلى داخل المناطق الفلسطينية، في حين أنه قلص من الصلاحيات السيادية الممنوحة للفلسطينيين. (1998, 33)

القسم الثاني: التطبيقات العملية فيما يتعلق بمفهوم الدولة والسيادة الفلسطينية

إن تقسيم المناطق الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام، (أ) و(ب) و(ج)، خلق واقعا مغايرا للذي توقعه الفلسطينيون فيما يتعلق بالسيادة الإقليمية على تلك المناطق. إذ أن التجربة العملية أثبتت أن الولاية الجغرافية التي سيتمتع بها الفلسطينيون على المنطقة (أ) و (ب) كانت منقوصة بشكل كبير. ذلك أن المنطقة (ج) كانت تفصل بين القرى والبلدات والمدن الواقعة ضمن المنطقتين (أ) و(ب). بالتالي، فإن الانتقال من منطقة فلسطينية إلى أخرى كان يجب أن يتم من خلال المرور عبر المنطقة (ج)، وقد أثبتت التجربة العملية أن المنطقة (ج) كانت تستخدم كوسيلة ضغط على الجانب الفلسطيني عند الحاجة، وذلك عن طريق إقامة الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش، ما كان يُشكل إعاقة لحركة الفلسطينيين.

كما أن وجود المنطقة (ج) بالصيغة الواردة في الاتفاق قد نسف فحوى المادة الرابعة من اتفاق إعلان المبادئ والمادة السابعة عشرة من اتفاق أوسلو 2 واللتان تؤكدان على ضرورة اعتبار الأراضي الفلسطينية وحدة جغرافية واحدة. إذ أنه أصبح من الصعوبة بمكان مع وجود المنطقة (ج) كفاصل بين منطقة وأخرى الحديث عن وحدة ترابية واحدة، خاصة وأن اتفاق أوسلو يؤكد على تفاوت الصلاحيات الممنوحة للفلسطينيين والإسرائيليين من منطقة إلى أخرى.

وفي هذا السياق يقول غسان الخطيب إنه:" على الرغم من أن اتفاق – غزة أريحا أشار في عدة فقرات إلى أن الأرض المحتلة هي وحدة جغرافية واحدة، فإن واقع التجربة خلق حالة من الانفصام الشديد بين الضفة وغزة، وهو ما أدى إلى ضعف الترابط والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وبدأ يترك أثره في الوحدة السياسية بصورة ملحوظة".

ويقول ناصير عاروري Naseer Aruri إن اتفاق أوسلو خلق للفلسطينيين جيوبا متفرقة تفصلها الطرق الالتفافية والأنفاق، ما يتنافى تماما مع مبدأ التواصل الجغرافي والاستقلالية والسيادة.

وعليه فإنه دون التواصل الجغرافي يصعب الحديث عن اكتمال سيادي داخلي لجهة السيطرة على الأرض. ناهيك عن كون المنطقتين (أ) و (ب) لم تُسلما بالكامل إلى الفلسطينيين، إذ أن الانسحابات الإسرائيلية لم تكتمل في المنطقتين المذكورتين، إذ يُشير Guyatt إلى أن السلطة الفلسطينية لم تُسيطر على أكثر من ثلثي مساحة قطاع غزة و 3% من مساحة الضفة الغربية.

لقد خلق اتفاق أوسلو واقعا قانونيا وبنيويا غير مسبوق فيما يتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني، إذ منح لإسرائيل صلاحيات احتفظت بموجبها بتواجدها العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت لها الصلاحية العليا لجهة الأمن، ما جعلها تُسيطر على الحياة اليومية للفلسطينين. إذ سيطرت إسرائيل على المناطق الفلسطينية داخليا وخارجياً، وذلك من خلال فصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، والسيطرة على المعابر والحدود.

1) السيطرة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية داخليا

إنهاء السيادة الفلسطينية الداخلية

كان من نتائج احتفاظ إسرائيل بتواجدها العسكري في المناطق التي لم تنقل إلى الفلسطينيين، والتي كانت تُشكل المساحة الأكبر، أن تمتعت إسرائيل بصلاحيات السيطرة على تلك المناطق، تمثلت صورتها العملية من خلال اتباع سياسة ممنهجة تعمل على نسف فكرة الترابط الجغرافي بين المناطق الفلسطينية، ما يعني، بالتالي، نسف أي شكل من أشكال السيادة الفلسطينية المتكاملة. وقد استندت هذه السياسة إلى فرض الإغلاقات على المناطق الفلسطينية كلما رأت ذلك مناسبا، ومن خلال إقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية.

وقد نجم عن هذه السياسة تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى أربعة مناطق هي قطاع غزة، الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من الضفة الغربية، والقدس الشرقية. وكان الدخول إلى هذه المناطق أو الخروج منها يخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وذلك وفقا لأحكام اتفاق أوسلو، إذ أن الشكل البنيوي للمناطق الفلسطينية الذي خلقته إتفاقيات أوسلو يُوضح أن إسرائيل ستضطلع بالمسؤوليات التي لم تنقل بعد إلى السلطة الفلسطينية.

ونتيجة لهذا التواجد فرضت إسرائيل وفقا لتقرير هيومان رايتس وتش Human Rights Watch)) منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وحتى عام 1996، أكثر من 300 إغلاقاً، وفي 16/5/1996 وافق شمعون بيريس على فرض إغلاق كامل على الضفة الغربية وقطاع غزة كلما كانت هناك إنذارات بحدوث عمليات عسكرية داخل إسرائيل. وبعد تولي نتنياهو الحكم في إسرائيل لم يحصل تغيير في هذه السياسة، بل على العكس من ذلك تم الاستمرار في فرض سياسة الإغلاقات.(1996) واستمر العمل بهذه السياسة حتى الوقت الحاضر.

وقد أعاقت هذه الإغلاقات، التي فُرضت على المناطق الفلسطينية، حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت برهاناً عملياً على أن المسيطر الحقيقي على الأرض هو الجانب الإسرائيلي.

ونتيجة عدم الترابط الجغرافي بين الضفة والقطاع، تم فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة فصلاً كاملا ما قوض مفهوم التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي السيطرة الفلسطينية على المنطقة الخاضعة لها.

علاوة على ذلك، لم يتم إنشاء الممر الآمن الذي كان من المفترض أن يصل بين الضفة والقطاع والذي نص عليه اتفاق أوسلو 2 في المادة (10) من الملحق الأول، والتي تنص على أنه: " سيكون ثمة مرور آمن يصل الضفة الغربية بقطاع غزة لغرض حركة الأشخاص والمركبات والبضائع ..."

إذ يُعتبر الوصل الجغرافي من خلال معبر يصل طرفي المناطق الفلسطينية بعضها ببعض عاملا مهما في تكامل الوحدة السياسية والجغرافية للسيادة الفلسطينية، لجهة أن للوصل الجغرافي أهميته " من أجل تقليل بقاء الفلسطيني تحت رحمة ظروف إسرائيل ومزاجها وتعريفها لأمنها. فهذا البقاء يحول دون الاستقلال الفلسطيني السيادي والاقتصادي، فضلا عن ذلك فسيُبقي هذا الواقع السيطرة على المعابر بيد إسرائيل، تسمح لمن تريد بعبور أراضيها أو تمنع من تريد من ذلك، وفي حالات معينة تُغلق هذه المعابر عند حدوث مشكلات أمنية." (خمايسي، 1998، 28)

وهذا جميعه يعني عدم اكتمال السيطرة الفلسطينية على المناطق الخاضعة لها، نتيجة الفصل الجغرافي، وعدم اكتمال مفهوم السيادة الذي يؤكد على ضرورة وجود سيطرة داخلية على المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية لاكتمال مقومات الدولة.

2) السيطرة على المعابر والحدود
إنهاء السيادة الفلسطينية الخارجية

إلى جانب كون الطرف الفلسطيني لم يتمتع بالسيطرة الداخلية الكاملة على المناطق التابعة له، فإنه لم يتمتع بأي نوع من السيطرة على المعابر والحدود التي تصل الضفة والقطاع بدول الجوار؛ مصر والأردن. فعلى الرغم من الوجود الشكلي للفلسطينيين على المعابر إلاّ أن السماح بالدخول إلى المناطق الفلسطينية من عدمه كان خاضعاً للإرادة الإسرائيلية.

إذ حدد اتفاق أوسلو 2 في المادة (8) من الملحق الأول أن "إسرائيل ستبقى مسؤولة خلال الفترة الانتقالية عن الأمن الخارجي بما في ذلك مسؤولية السيطرة على طول الحدود المصرية والأردنية". وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المسألة قد كانت عقبة بين الطرفين أثناء المفاوضات، إذ كان الجانب الإسرائيلي يُصر على الاضطلاع بمسؤولية الأمن على المعابر دون أن يكون هنالك أي نوع من التواجد الفلسطيني.

إذ يروي يوري سافير في كتابه (المسيرة) أنه تم التفاوض لأيام عدة في دافوس والقاهرة لمناقشة الحكم الذاتي والمعابر الحدودية، مشيراً إلى أنه في أعقاب الجهود التي بُذلت بقيت هناك أربع قضايا عويصة " فقد أصر الفلسطينيون على رفع علمهم ووضع شرطي على الجسور الحدودية وأن يديروا الأجنحة الفلسطينية في المجمعات الحدودية، وعارضوا بمنتهى الشدة التحقيق بصورة منفردة ودون وجود شرطي فلسطيني مع أي مواطن فلسطيني، وطالبوا بأن يسمح لهم بإصدار تصاريح دخول إلى مناطق الحكم الذاتي، حتى تسعة أشهر دون الحاجة إلى موافقة إسرائيل". (1998، 141)

وقد تم التوصل في نهاية المطاف إلى حل شكلي يُساهم في تعزيز السيطرة الإسرائيلية، في حين لا يُعطي سوى سيطرة هشة للجانب الفلسطيني. وقد تمثل هذا الحل بتواجد شرطي إسرائيلي في مكان غير مرئي في الجانب الفلسطيني يحق له من خلاله أن يطلب استجواب أي شخص يعتقد أنه مشبوه، وقد سمح هذا الحل بإبقاء السيطرة على المعابر لإسرائيل، التي حصلت على موافقة الجانب الفلسطيني في استجواب من تعتبره مشبوها، وحصلت على الحق في التواجد على الحدود التي كان من المفترض أن تكون حدود الدولة الفلسطينية.

وعليه فإن اتفاق أوسلو 2 قد منح إسرائيل السيطرة الأمنية الخارجية بما يشمل الحدود مع مصر والأردن، ومنح السلطة الفلسطينية صلاحيات محدودة، فالاتفاق في الملحق الثالث المادة (28/13/أ وب) والبند (4/أ) من ذات المادة، يُشير إلى أن دخول قطاع غزة والضفة الغربية يتطلب إصدار تصريح زيارة خاص من الجانب الفلسطيني بمصادقة إسرائيلية، إذ أنه دون هذه الموافقة يُصبح من غير الممكن على القادمين من الخارج من غير الفلسطينيين من حملة الهوية الفلسطينية دخول المناطق الفلسطينية.

بالتالي، ووفقا لما سبق، يُصبح من الصعوبة بمكان، بموجب الصلاحيات الممنوحة للفلسطينيين الحديث عن اكتمال للسيادة والسيطرة الفلسطينية، فقد كان لإسرائيل بموجب الاتفاق، وبموجب ما نتج عنه من واقع مُعاش على الأرض، اليد العليا في موضوع السيطرة على مختلف المناطق، حتى تلك التي أعيدت إلى الجانب الفلسطيني.

وتأسيسا على ما سبق لا يمكن الحديث عن إقامة دولة فلسطينية دون سيادة فلسطينية ودون صلاحيات حقيقية، ما يعني نفي الاعتقاد الفلسطيني القائل بأن أوسلو ستؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة وقابلة للحياة. فجميع مقدرات قوة التصرف يملكها الجانب الإسرائيلي في حين يفتقر لها الجانب الفلسطيني، ما يجعل الطرف الفلسطيني ينتظر الإسرائيلي للمباشرة بالفعل، في حين يبقى هو تابعاً لردود الفعل.

ويمكن تفسير القبول الفلسطيني بمعظم ما جاء في الاتفاق رغم أنه في كثير من الأحيان كان لا يُلبي رغباته وطموحاته أنه جاء نتيجة لإدراكه للوضع الذاتي والموضعي المتعلق به، ففَهم

قوة الطرف المقابل تتأتى على الدوام من فهم الواقع المحيط، وإدراك حجم المُقدرات التي يتمتع بها الطرف المقابل.

وعن هذا يقول Aguirre نقلاً عن Webb إن القوة ليست شيئاً ملموساً بحد ذاتها، وإنما هي نتيجة علاقة اجتماعية مبنية على مجموعة من القيم والمفاهيم والمُقدرات المتعلقة بعالم الواقع. (1995)

وخلاصة القول، إن التصور الفلسطيني في هذا الجانب قد تضارب مع ما جاءت به التطبيقات العملية على الأرض. وتبقى هنالك حاجة للنظر في توقعات الجانب الإسرائيلي من اتفاق أوسلو، والتي كان من أهمها موضوع المستوطنات الإسرائيلية التي تُحقق الرؤيا الكُلية العامة من الاتفاق التي أرادها الجانب الإسرائيلي. وتُوضح أيضاً أبرز معالم الخلل في عدة قضايا أهمها العلاقة بين الجانبين، طبيعة الموقف التفاوضي الفلسطيني، حقيقة الموقف الإسرائيلي من الاتفاق.

المبحث الثاني: المستوطنات الإسرائيلية

تُعتبر المستوطنات الإسرائيلية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تأزيم العلاقات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك نتيجة لكونها تؤكد على حقيقة أنه وإن كانت هنالك فرصة لقيام دولة فلسطينية فإن شكل هذه الدولة سيكون على شكل جيوب متفرقة تفتقر إلى التواصل الجغرافي. وهذا يعني أنه وبعد فترة من الزمن فإن الافتقار إلى التواصل الجغرافي سيؤدي في نهاية الأمر إلى توتير الوضع على الأرض، ما يعني فشل الاتفاق.

كما أن موضوع المستوطنات يتضارب مع التوقعات الأولية بشأنه، إذ أنه وبعد توقيع الاتفاق فإن الافتراض المنطقي يقتضي أن تتم معالجة موضوع المستوطنات، بحيث إمّا يُصار إلى تفكيكها، أو وقف أي نشاطات ذات صلة، وتجميد حالتها حتى موعد بدء مفاوضات الوضع النهائي.

بالتالي، فإنه إذا جاءت التطبيقات على الأرض مخالفة لهذه التوقعات المسبقة، فإن ذلك سيولد حالة من الاحتقان بين الجانبين، ويُقلل من فرص النجاح بينهما، إضافة إلى ذلك فإنه سيُقدم حججاً ملموسة على الأرض تؤيد طروحات القوى المعارضة للاتفاق في الجانب الفلسطيني، والتي تقول بأن الاتفاق لا يُلبي الحد الأدنى من الحقوق التي يُطالب بها الشعب الفلسطيني.

إلى ذلك، فإن دراسة واقع المستوطنات الإسرائيلية يُوضح إلى حد كبير مجموعة من العوامل المحيطة بمجمل الاتفاق. وتندرج هذه العوامل، كما أشرنا، في إطار تحديد نمط العلاقة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، والوقوف على وجهة نظر الجانب الإسرائيلي من موضوع المستوطنات، وبالتالي توقع سياق الأحداث فيما بعد، وتوضيح مكامن الخلل لجهة المنهج التفاوضي الفلسطيني، والتأكيد على أن موازين القوى تميل لصالح الجانب الإسرائيلي.

واستناداً إلى ما ذُكر، فإن القسم التالي سيعمد إلى النظر في طبيعة الأمور تلك، مُقدماً في ذات الوقت نموذجاً عملياً على ما ذكر يتمثل في دراسة وضع مدينة الخليل كدراسة حالة.

القسم الأول: الموقف الإسرائيلي من المستوطنات

تمت الإشارة في سياق البحث إلى مواقف الحكومات الإسرائيلية المختلفة من موضوع المستوطنات، والذي يتسم بالتأييد الشديد لأي توسع استيطاني. فمن الواضح أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي استلمت زمام إدارة الحكم في إسرائيل إثر توقيع الاتفاق، أكدت في أكثر من سياق أن المستوطنات الإسرائيلية خط أحمر، وليس بالإمكان التنازل عنه.

فقد كانت القيادات الإسرائيلية تؤكد على أن المستوطنات هي ضمن استراتيجية عملها، ولم تُعبر أي منها عن تخليها عن مبدأ توسيع المستوطنات القائمة، أو وقف بناء مستوطنات جديدة.

إذ تُعتبر المستوطنات الإسرائيلية خط الدفاع الإسرائيلي الأول، وقد قال نتنياهو إن المستوطنات الإسرائيلية هي مراكز الدفاع الإسرائيلي، وبالتالي لا يمكن التخلي عنها. ولدى طلب عرفات من نتنياهو أن يضع حداً للمستوطنات الإسرائيلية، أجاب نتنياهو بالقول إن المستوطنات الإسرائيلية خارج حدود النقاش، مضيفاً أنه ليس هنالك في أوسلو ما يمنع إسرائيل من بنائها، مؤكداً في ذات الوقت على أن حزب العمل أيضاً لم يتوقف ولم يتخلَ عن مسألة توسيع المستوطنات. (Enderlin, 2002, 52)

بالتالي، فإذا كان موقف الحكومة الإسرائيلية بحزبيها الرئيسين موقفاً مؤيداً وداعماً، فإن ذلك يعني أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد عملت على تبني نهج توسيع وزيادة عدد المستوطنات في الأراضي الفلسطينية.

وما يؤكد هذا الطرح، ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين في مناطق الضفة الغربية (دون احتساب القدس) وقطاع غزة، حيث يُشير تقرير صادر عن منظمة بيت سيلم B'Tselem، إلى ارتفاع عدد الوحدات السكنية الاستيطانية التي تم إنشاؤها خلال الفترة الممتدة بين 1993-2001، في الضفة الغربية وقطاع غزة، من 20.400 إلى 31.400، أي بزيادة نسبتها 54% خلال سبع سنوات فقط.

ويُوضح التقرير أن أعلى معدل نمو استيطاني كان في عام 2000، في عهد حكومة إيهود باراك، وأنه خلال الفترة من 1993- 2000 ارتفع عدد المستوطنين، في مستوطنات الضفة الغربية (دون القدس) وقطاع غزة، من 100.500 إلى 191،600، بنسبة نمو تُقدر بـ 90%. (2002, 12)

وقد فسر الجانب الإسرائيلي هذه الزيادة بأن البناء يتم في قطاعات محددة، وأنه سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية وفقاً للاتفاقات الموقعة (Enderlin, 2002, 34). علاوة على ذلك، فقد ارتفع عدد الأراضي الفلسطينية المصادرة خلال الأعوام التي تلت اتفاق أوسلو لغاية إقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها، وازدادت الطرق الالتفافية التي تصل المستوطنات بعضها ببعض، وبالتالي ازداد الهاجس الأمني من أجل حماية المستوطنات الإسرائيلية وتوفير الأمن لها.

ففي عام 1996، وبينما كان أريئل شارون وزيراً للداخلية الإسرائيلية عمل من خلال تصرفه بما يُقارب 500.000.000 دولار أمريكي على تعزيز ودعم المستوطنات الإسرائيلية، إلى جانب إنشاء أخرى جديدة، وتشييد الطرق الالتفافية على الأراضي الفلسطينية المصادرة بهدف ربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض. بحيث كانت سياسة الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة تهدف إلى رفع عدد المستوطنين الإسرائيليين خلال السنوات الأربع التالية بزيادة مقدارها 50.000 مستوطن. (Enderlin, 2002, 46-50)

بالتالي، فإذا كان موقف الحكومة الإسرائيلية من موضوع الاستيطان هو تعزيزه، فإن ذلك يطرح تساؤلاً مهما يتعلق بالسند الذي يعتمد عليه الجانب الإسرائيلي من أجل توسيع البُنية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، أولاً في ظل اتفاق أوسلو، وثانياً من الناحية الدولية، وهل ساعد ووفر اتفاق أوسلو بيئة ملائمة لزيادة عدد المستوطنات أم لا ؟ وكيف أدى هذا الأمر إلى توتير العلاقة بين الجانبين، هذا الأمر جميعه، سيتم بحثه في البند الأول من هذا القسم.

أ) اتفاقيات أوسلو وسند التوسع الاستيطاني

ينسجم موضوع المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية مع الشكل العام للاتفاق المتعلق بالغموض والعمومية إلى جانب المرحلية. إذ لم تُشر نصوص الاتفاق، بلغة صريحة وواضحة، إلى ضرورة وقف عمليات الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية. وساهمت سياسة المرحلية في إتاحة الفرصة أمام إسرائيل لخلق واقع جديد على الأرض يُمكن استغلاله في مفاوضات الوضع الدائم من أجل الوصول إلى الصورة التي توقعها الجانب الإسرائيلي عن المرحلة النهائية للاتفاق، والتي أشرنا لها في الفصل السابق.

لقد كانت بُنية الاتفاق الذي تم التوقيع عليه منسجمة بشكل كبير مع توقعات الجانب الإسرائيلي من مجمل الاتفاق، ومع ما يُريد تحقيقه في الفترة الانتقالية. ففيما يتعلق بالنصوص ذات الصلة بغموض بنوده وعموميتها، فقد جاءت هذه المواد لتتعامل مع موضوع المستوطنات بطريقة عمومية دون أن تُحدد الشكل النهائي الذي سيتم من خلاله التعامل مع المستوطنات. علاوة على ذلك، فإن مرحلية الاتفاق لم تُساعد في أن يتم الحد من التوسع الاستيطاني وإنما كانت سبيلاً ناجعاً في تعزيزه.

فكما يقول غسان الخطيب فإنه كان من المفترض أن يتضمن الاتفاق الانتقالي ما يحد من إمكانية إسرائيل في إقامة الوقائع الاستيطانية في الضفة الغربية. لكن نص الاتفاق خلا من أية إشارة إلى ذلك، كما أنه لم يُحدد أيضاً حدود المستوطنات كما حدد مثلا الحدود بين المدن والقرى الفلسطينية. ففي الوقت الذي حدد فيه الاتفاق المنطقة (أ) بحدود محددة لبعض المدن، والمنطقة (ب) بحدود محددة لمعظم القرى، فإنه عرّف المنطقة (ج) بأنها الضفة الغربية ما دون (أ) و (ب)، وذلك كما جاء في نص المادة الحادية عشرة، البند الثالث، الفقرة (ج)[5]". (1995، 19)

وعليه ، فإن هذا الأمر يعني عدم تحديد المنطقة (ج) وبقاء تعريفها مُتشحاً بالعمومية، ما يعطي مؤشراً واضحاً أن معالم المنطقة ومساحتها والتغييرات التي قد تطرأ عليها، هي تغييرات تأتي متماشية مع بنود الاتفاق. وبالتالي، فإن تحديد هذه التغييرات يبقى خاضعاً لرؤى الجانب الذي تخضع لسيطرته، وهو الجانب الإسرائيلي.

وبالتدقيق في مواد الاتفاق، فإن الانطباع الأول يبدو وكأنه سيتم التعامل مع موضوع المستوطنات الإسرائيلية في إطار مفاوضات الوضع النهائي؛ بحيث يبقى حال المستوطنات على ما هو عليه دون أي تغيير.

وبإلقاء نظرة فاحصة على مواد الاتفاق نجد أن الولاية على المستوطنات قد مُنحت للجانب الإسرائيلي وليس الفلسطيني، على الرغم من أن المستوطنات الإسرائيلية تقع ضمن حُدود الأراضي التي من المفترض أن تُمنح فيما بعد للجانب الفلسطيني.

وكما يقول رجا شحادة فإن المستوطنات الإسرائيلية، فيما يختص بالأمور المدنية كانت تقع ضمن صلاحية المحاكم الفلسطينية، ولم تستطع إسرائيل في الماضي تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات لأنها لم تُضم إلى إسرائيل، أمّا مع تطبيق إعلان المبادئ فقد اتفق الجانبان على

---

[5] تنص الفقرة (ج) من البند (3) من المادة رقم (11) من الاتفاقية الانتقالية على الآتي: " المنطقة "ج" تعني مناطق الضفة الغربية خارج المناطق (أ) و(ب) والتي، باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجياً لولاية السلطة الفلسطينية."

أن تُمارس إسرائيل بصورة مباشرة الولاية على المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة، وكذلك على المستوطنين القاطنين فيها. (1994، 84-86)

ثم جاء اتفاق المرحلة الانتقالية (أوسلو 2) ليؤكد على موضوع استثناء المستوطنات من السيطرة الفلسطينية في المادة السابعة عشرة؛ فولاية المجلس ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي.

ويجيء في فقرات هذه المادة تقسيم لأنواع الولاية التي سيتمتع بها الجانب الفلسطيني، فالولاية الجغرافية لا تشمل قضايا الوضع النهائي، كذلك الولاية الوظيفية لا تشمل الولاية على المستوطنات، والولاية الشخصية لا تشمل الإسرائيليين.

وعليه، فقد منح الاتفاق لإسرائيل ولاية إقليمية ووظيفية وشخصية على الأراضي التي تقع عليها المستوطنات الإسرائيلية، والمناطق المحيطة بها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم المستوطنات المُنتشرة في المناطق الفلسطينية فإن ذلك يعني أن إسرائيل ستُسيطر على ما يُقارب الـ 75% من المساحة التي من المفترض أن تُعاد للفلسطينيين.

ويُوضح ناعوم تشومسكي السياسة الإسرائيلية في هذا الصدد فينقل على لسان يوسي بيلين قوله إن الجانب الإسرائيلي عمل على تأجيل اتفاق (أوسلو 2) مدة أربعة شهور عن الموعد المُحدد له من أجل أن تضمن إسرائيل بقاء جميع المستوطنات الإسرائيلية مترابطة مع بعضها البعض دون اقتطاع أي جزء منها. (1996)

غير أنه وفي ذات السياق، تجدر الإشارة إلى المادة (31/7)، والتي تم تجاهلها كلياً من قبل الجانب الإسرائيلي ولم يلتزم بتطبيقها، والتي تنص على أن لا يقوم أي طرف بالبدء، أو بأخذ أي خطوة يمكن أن تُغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم. وعليه، يُفترض أن تكون المستوطنات الإسرائيلية ضمن الأمور التي يجب ألا يتم إدخال تعديلات عليها، لأنها تُدخل تعديلات جوهرية من ناحية إقليمية وديموغرافية على تلك المناطق، ولولا حقيقة هذا الأمر لما عادت محكمة العدل الدولية في لاهاي وفي قرارها الصادر بتاريخ 9 تموز/ يوليو 2004 بشأن عدم شرعية جدار الضم والتوسع الذي تقوم إسرائيل ببنائه داخل المناطق الفلسطينية بالتأكيد على اعتبار المستوطنات المقامة في المناطق الفلسطينية مستوطنات غير شرعية، وأن الجدار المقام عليها جدار غير شرعي يدخل ضمن الممارسات الاستيطانية، والذي قد يُغير من التركيبة الديموغرافية للمناطق الفلسطينية المحتلة.[6]))

غير أن فترة المرحلة الانتقالية تم استغلالها من قبل الجانب الإسرائيلي لفرض مزيد من الحقائق دون الالتزام بالاتفاقات الموقعة، وخاصة في ظل فترة نتنياهو.

إذ يوضح أحمد قريع قائلاً إن إسرائيل قد وضعت مفاوضات الوضع النهائي جانباً وأدخلت نفسها والجانب الفلسطيني معها في حلقة مفرغة من المفاوضات حول قضايا تم الاتفاق بشأنها. بالتالي، نجحت حكومة نتنياهو، ليس فقط في إضاعة ثلاث سنوات من عمر المرحلة الانتقالية، وإنما في منع أي اقتراب من مفاوضات الوضع النهائي، وعملت على الأرض من أجل فرض وقائع بالقوة تؤثر تأثيراً مباشراً على قضايا الحل النهائي كالاستيطان وتكثيفه في القدس وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. (2005، 29-30)

ومما لا شك فيه أن المادة (31/7) تنطبق على موضوع المستوطنات واعتبارها مستوطنات غير شرعية لكونها تُخالف أحكام هذه المادة، إذ إن التغيرات الديموغرافية والسياسية التي تفرضها المستوطنات المقامة تؤثر بشكل سلبي على الوضع القائم، وتهدف إلى خلق حقائق جديدة على أرض الواقع ما يؤثر على مفاوضات الوضع الدائم.

غير أن التفسيرات التي تُقدمها إسرائيل لهذه المادة هي السند الذي تنطلق منه في استمرارها في بناء المستوطنات، إذ لا ترَ إسرائيل أن أحكام هذه المادة تنطبق على المستوطنات

[6] الفقرة 122 من القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي.

الإسرائيلية. فالحكومة الإسرائيلية ترى أن بناء المنازل السكنية في المستوطنات ليس له أي تأثير على "وضع " تلك المناطق، وأن المادة (31) جاءت لتضمن أن أيا من الطرفين لن يُقدم على أفعال أحادية الجانب والتي قد تُغير من الوضع القانوني لهذه المناطق، كالإعلان عن ضم تلك المناطق أو إعلان دولة فيها. وتؤكد إسرائيل أن توسيع المستوطنات لا يخرق اتفاق أوسلو، بل على خلاف ذلك، فإن إسرائيل تقول بأن الاتفاق يسمح بالبناء في تلك المناطق التي تقع ضمن صلاحيات كل طرف بموجبه. (Israel Ministry of Foreign Affairs, 1996)

كما وأن إسرائيل تتحدث عن مجريات المفاوضات لتؤكد على كون أن الاستيطان شرعي، إذ تورد على موقع وزارة خارجيتها أن الجانب الفلسطيني كان قد حاول أثناء المفاوضات أن يفرض بعض القيود على بناء المستوطنات الإسرائيلية، ولم يتم في حينها الاتفاق على شيء في هذا الصدد، بالتالي فإن ذلك يعني استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه، بما يقتضي استمرار السياسة الإسرائيلية فيما يختص بموضوع المستوطنات.(1996)

ووجهة النظر الإسرائيلية هذه هي التي كانت سائدة في أوساط صانعي القرار في إسرائيل، بالتالي قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالاستفادة من المرحلة الانتقالية بما يخدم أغراضها من الوضع النهائي فيما يتعلق بالأرض، والتي هي جوهر الصراع بين الجانبين، وبالتالي، زيادة حدة التوتر بين الطرفين، وإنهاء فرضية قيام دولة فلسطينية.

مع ذلك، فمن الضروري أن لا تتم قراءة مفهوم الاستيطان من خلال الاتفاق وحده، وعزله عن الإطار الدولي المحيط به، لأن قراءة الاتفاق وحده تُعطي إسرائيل أحقية ممارسات أعمالها ونشاطاتها الاستيطانية، وذلك إذا ما استثنيت المادة المتعلقة بعدم تغيير الحقائق على الأرض، والتي تُقدم لها إسرائيل عدة تفسيرات.

لذلك، نجد في أكثر من سياق، أن الجانب الفلسطيني أكد على ضرورة قراءة موضوع المستوطنات في ظل سياقه الدولي وليس في ظل سياق أوسلو وحده، على الرغم من أن عملية الاستيطان تخرق جوهر الاتفاق، مشددين على ضرورة النظر إلى سياسات الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية على أساس كونها ممارسات احتلال حربي Belligerent Occupation.

وعليه فقد حاول ياسر عرفات بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 أن يؤكد على أن توسيع المستوطنات لا يخرق الاتفاق وحده وإنما يُعد أيضاً خرقا للقانون الدولي القانون. (Eralanger, 1996)

ب) الاستيطان والموقف الدولي

يدخل اتفاق أوسلو في إطار المنظومة القانونية الدولية باعتباره اتفاقاً ملزماً للأطراف الموقعة عليه، ولا يُمكن قراءته بمعزل عن المواثيق والأعراف الدولية المحيطة به. وعلى الرغم من أن اتفاق أوسلو لم يُشر في مواده إشارة صريحة إلى ضرورة وقف الممارسات الاستيطانية، إلا أنه أكد على عدم جواز أن يقوم أي من الطرفين باتخاذ إجراءات من شأنها أن تغير من وضع الضفة وقطاع غزة، ويدخل ضمن هذه الحقائق وقف إقامة وتوسيع المستوطنات.

كما أن الاتفاق قد أكد على ضرورة الالتزام بمجموعة من الأمور، التي من بينها ضرورة تأجيل التفاوض بشأن بعض القضايا المتعلقة بجوهر الصراع، والتي من بينها المستوطنات، إلى المرحلة الثانية من التفاوض.

وتم الاتفاق أيضاً على أن لا تُجحف الاتفاقات الموقعة بين الطرفين بقضايا الوضع النهائي، ما يُفسَّر أنه تأكيد على ضرورة الالتزام بعدم تغيير الحقائق الموجودة على الأرض، والتي من بينها المستوطنات، التي تُعد وفق القانون الدولي غير شرعية. وهذا يؤكد على الوضع القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة كأراض محتلة ومتنازع عليها، ولا يجوز أن يقوم الاحتلال العسكري بتغيير معالمها.

فوفقاً للقانون الدولي تُعتبر إسرائيل دولة محتلة للأراضي التي حصلت عليها في حرب عام 1967، ويقع عليها، باعتبارها سلطة احتلال، أن تلتزم بقواعد القانون الدولي في هذا المجال.

فاتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنص في مادتها (49) على عدم جواز أن تقوم دولة الاحتلال بنقل أو ترحيل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، تُشير إلى عدم جواز الاستيطان في تلك المناطق، ما يعني، بالتالي، عدم شرعية الاستيطان.

كما أن قرارات الجمعية العامة تؤكد، من خلال بند ثابت كل عام على جدول أعمالها بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراضٍ محتلة يُحظر على السلطة القائمة بالاحتلال إدخال أية تعديلات قانونية أو إدارية أو ديموغرافية فيها، مع اعتبار أية تعديلات تتم باطلة قانوناً، وكأنها لم تكن.(دياب، 1998،- 101) والمقصود هنا هو عدم شرعية إطلاق الصلاحيات الإدارية على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم نقل أي من المواطنين الإسرائيليين إلى تلك المناطق بهدف فرض حقائق ديموغرافية جديدة.

كما أن القانون الدولي بعامة وقوانين الاحتلال الحربي (Belligerent Occupation) بخاصة، لا تمنح المحتل أية سيادة على الأراضي التي يقوم باحتلالها، فهو قانوناً لا يستطيع ممارسة السلطات المخولة لصاحب السيادة الشرعي ولا يستطيع ضم الأراضي المحتلة ولا يجوز له أن يستولي عليها. والاحتلال لا ينفي سيادة ولا يُكسب سيادة، من هنا ظهرت قاعدة هامة تُشكل أساساً لقانون الاحتلال الحربي، وهي أن الاحتلال لا يؤثر على الطبيعة القانونية للإقليم المحتل أيّا كانت طبيعته.

وفي هذا السياق يُمكن التعامل مع بعض الأحكام الصادرة عن المحكمة الإسرائيلية العليا، والتي وإن كانت في غالب الأحيان في غير مصلحة المدّعي الفلسطيني، فإنها قد أشارت إلى موضوع الاحتلال الحربي.

ففي 30 حزيران/ يونيو 2004 أصدرت المحكمة قراراً (قرار المحكمة 2056/ 04 بيت سوريك ضد إسرائيل) يقضي بتغيير مسار جدار الضم والتوسع الإسرائيلي الذي تم إنشاؤه في الضفة الغربية. وفي هذا القرار رأت المحكمة بأنه وفقاً لقوانين الاحتلال الحربي فإنه يجوز للمحتل مصادرة أملاك أو استخدام أملاك عامة من أجل بناء الجدار لأسباب عسكرية (حربية). إلاّ إنه لا يجوز للمحتل من أجل بناء الجدار الاستناد إلى ذرائع سياسية من أجل ضم أراضٍ أو إنشاء حدود دائمة. (Sliman, 2004)

وإذ تُعطي المحكمة في هذا القرار لإسرائيل حق المصادرة لأسباب حربية، إلاّ أنها تعترف بأن سلطة إسرائيل في تلك المناطق هي سلطة احتلال حربي تنطبق عليها قوانين الاحتلال العسكري.

فالقوانين والاتفاقيات والأعراف الدولية لا تعتبر الفتح أو الاحتلال سبباً من أسباب انتقال السيادة وفقاً للمادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم المتحدة سنة 1919، وبروتوكول جنيف لعام 1924، واتفاقيات لوكارنو سنة 1925، وميثاق باريس سنة 1928، والمادة الثانية – فقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن: " يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". (البكري، 77)

غير أن لإسرائيل مجموعة من الحجج التي ترى من خلالها أن القانون الدولي لا ينطبق عليها فيما يتعلق بالمستوطنات، مستندة في ذلك إلى إدعائين أساسيين؛ الأول استمرارية صك الانتداب، والثاني أن إسرائيل حصلت على الأراضي المحتلة نتيجة حرب دفاعية، وبالتالي لها حق الاحتفاظ بها والاستيطان فيها. (دواس، 1992، 82)

بالتالي، فإن إسرائيل تسند إلى الحجتين السابقتين بشأن شرعية الاستيطان، وإلى الغموض والتفسيرات المختلفة التي تنتج عن الاتفاق، والتي تم توضيحها في القسم السابق، ما يُسهل عليها

الاستمرار في سياستها الاستيطانية، وأن لا تلتزم بمعايير القانون الدولي، إذ تُحاول إسرائيل على الدوام فرض رؤيتها القانونية بشأن المناطق التي تحتلها.

إلاّ أن تلك الادعاءات لا تنفِ عن إسرائيل كونها سلطة احتلال حربي تنطبق عليها القوانين الدولية ذات الشأن، ولا ينف عنها كونها الجهة التي لم تلتزم بالاتفاقات الموقعة، ولا بأحكام القانون الدولي. بالتالي، فإن ممارساتها الاستيطانية تُعتبر أولاً خرقاً للاتفاقات الموقعة بينها وبين الجانب الفلسطيني، وعدم التزام من طرفها بنصوص القانون الدولي.

وفي مجمل الأمر، فإن ما يُمكن تفسيره من عدم التزام من قبل الجانب الإسرائيلي في هذا المجال يعود لإدراكها بأنه ليس بمقدور الطرف الفلسطيني أن تجبرها على وقف نشاطاتها الاستيطانية، إذ أن الممارسات الإسرائيلية تنطلق من مفهوم أن الجانب الفلسطيني لا يستطيع أن يجبر إسرائيل على أن تقوم بفعل ما لا تُريده.

فـ Webb يرى أنه طالما هنالك علاقة ناشئة بين طرفين فإن الطرف الأقوى يكون بمقدوره أن يتنبأ بتصرفات الطرف الأقل قوة، ذلك أن الأول يدرك أن الأخير لا يُمكنه أن يتصرف بعكس ما هو مطلوب منه لأنه يُدرك حجم الخسارة التي قد تلحق به (Aguirre, 1995)

مع ذلك، لم يكن هذا النمط هو النمط السائد في طبيعة العلاقة بين الجانبين، إذ في كثير من الأحيان نجد أن الجانب الفلسطيني لم يلتزم بما كان من المفترض أن يلتزم به على إثر توقيع الاتفاق (وقف "العنف" على السبيل المثال)، ورأى أن أحد الوسائل من أجل تعديل نمط العلاقة بين الطرفين هو عدم الالتزام ببعض ما يتم التوقيع عليه. ذلك أن علاقة توازن القوى بين الأطراف تدخل فيها مجموعة من العوامل، وتتأثر بمجموعة من المتأثرات

وكما يقول Robert Dahl فإن تصرفات صانعي القرار تعتمد بشكل كبير على معتقدات كل طرف بشأن طبيعة " القوة " كمفهوم وكيفية توزيعها وآلية ممارستها وتطبيقها، وأنه في اللحظة التي يتم فيها عدم فهم هذه الأمور، فإن ذلك يعني عدم فهم آفاق وسبل الاستقرار والتغيير. (1970, 15)

وبالعودة إلى موضوع الاستيطان نجد أنه من بين العديد من النماذج التي تصلح كي تكون نموذجاً لدراسة موضوع الاستيطان وآلية تعامل نص الاتفاق مع هذا الموضوع، إلى جانب التطبيقات الإسرائيلية الفعلية في هذا المجال، تصلح مدينة الخليل كي تكون نموذجاً يُوضح هذه الأمور جميعها، ويُعطي صورة واضحة لطبيعة العلاقة التي نشأت بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.

القسم الثاني: مدينة الخليل كنموذج

سيتم في هذا القسم الحديث عن مدينة الخليل كحالة يُمكن من خلالها دراسة الاتفاق على مستويين اثنين، الأول المستوى النظري، والذي يُقصد به دراسة مواد الاتفاق. أمّا الثاني فهو العملي أو التطبيقي، من خلال دراسة مجزرة الحرم الإبراهيمي والتي تصلح نموذجاً لفهم طبيعة العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفهم التوجهات الإسرائيلية تجاه المستوطنات، والتعرف على الموقف الفلسطيني التفاوضي.

على الرغم من أن اتفاق أوسلو قد أشار إلى ضرورة أن لا يقوم الجانبان بأية أفعال من شأنها أن تؤثر على مفاوضات المرحلة النهائية، وأن لا تجحف الاتفاقات الموقعة بقضايا الوضع الدائم، وأن المجتمع الدولي يعتبر المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة غير شرعية، إلاّ أن الجانب الإسرائيلي لم يعقد العزم ولو لمرة واحدة من أجل وقف بناء أو توسيع المستوطنات الإسرائيلية. علاوة على ذلك، فإنه لم يقم باستغلال الفرص التي كانت تُتاح له، من أجل تفكيك المستوطنات، مستغلاً في ذات الوقت ما يُوفره الاتفاق من عوامل مساعدة من أجل الاستمرار في سياسته الاستيطانية.

فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي في إسرائيل كانت تُشير إلى ارتفاع نسبة التأييد لموضوع تفكيك المستوطنات في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تعمل الحكومة الإسرائيلية بشكل جدي على دراسة مدى هذا التأييد واستغلاله كي تتخذ خطوة من شأنها أن تسهل على الطرفين الوصول إلى حالة من الثقة، كفيلة بأن تعطي دفعة قوية لعملية التفاوض بينهما.

فقد حصل تغير محدود نحو الاعتدال على موقف الرأي العام اليهودي- الإسرائيلي تجاه عملية الاستيطان بعد البدء بعملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية. ففي عام 1994 هبطت نسبة مؤيدي كافة النشاطات الاستيطانية إلى 25%، وارتفعت نسبة معارضي كافة النشاطات الاستيطانية إلى 34% (الشقاقي، 2002، 51). وهذا التأييد لم يُسهم أبداً في تغيير الموقف الرسمي الإسرائيلي من المستوطنات، ما يثير تساؤلاً حقيقياً بشأن رغبة إسرائيل في التوصل إلى سلام حقيقي، ومدى جديتها والتزامها بتنفيذ بنود الاتفاق.

في المقابل، هنالك مجموعة من الأحداث المتعلقة بالممارسات الاستيطانية التي تُقدم أمثلة واضحة على نمط تعامل العقلية الإسرائيلية مع موضوع المستوطنات ضمن إطار الاتفاق، وتوضح حقيقة فهم هذه العقلية للاتفاق ككل وفهم المراد منه.

وفي هذا السياق تصلح مدينة الخليل ومأساة مذبحة الحرم الإبراهيمي لكي تكونا نموذجاً يوضح طبيعة ونمط العلاقة بين موقعَي الاتفاق، وبين سياسة الاستيطان في تفجير الوضع على الأرض، وبين خطط الحكومة الإسرائيلية في إيجاد مزيد من الحقائق لتحسين شروط التفاوض لصالحها، وتوضح مناطق الخلل في الاتفاق المتعلقة بالتدرج والغموض.

أ) مدينة الخليل في ظل اتفاق أوسلو (المستوى النظري)

يُوجد في قلب مدينة الخليل القديمة خمس مستوطنات إسرائيلية، إضافة إلى المستوطنات الأخرى التي تُحيط بها. كما أنه من المعروف أن المستوطنين في مدينة الخليل هم من أكثر المستوطنين تطرفاً في المناطق الفلسطينية المحتلة، والأكثرهم عنفاً. كما أنهم في ذات الوقت، يتمتعون بحماية الحكومة الإسرائيلية، ويخضعون لنظام قانوني يُشرعن وجودهم في المدينة. (Rubenberg, 2003, 157)

يُقسم اتفاق (أوسلو 2) مدينة الخليل إلى منطقتين الأولى فلسطينية (H1)، والثانية إسرائيلية (H2)، وبموجب الاتفاق فإن المجلس الفلسطيني المنتخب سيكون مسؤولاً عن جميع الصلاحيات المدنية في المدينة وذات العلاقة بالمدنيين الفلسطينيين، كما هو الحال في بقية المدن الفلسطينية.

وقد أفرد الاتفاق في ملحقه الأول حول إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية مادة كاملة، هي المادة السابعة، يُوضح فيها الخطوط العريضة بشأن المدينة. وتُشير المادة ذاتها في بندها التاسع أنه سيتم المحافظة على وضع المدينة كما هو عليه لتعذر توصل الجانبين إلى اتفاق بشأنها.

وبالنظر في وضع المدينة، والذي تم الاتفاق عليه، يُلاحظ أن الجزء الذي ستقوم إسرائيل بالاحتفاظ به يُشكل 32% من المدينة ويضم 40.000 فلسطيني، و 400 مستوطن يقطنون الحي اليهودي، كريات أربع، والطرق اللازمة لحركة المستوطنين في تلك المنطقة. (Rubenberg, 2003, 165)

ويأتي التطرق لموضوع الخليل في الاتفاق الانتقالي منسجماً مع منطق التدرج الوارد في مجمل الاتفاق، وخاصة مع جزئية تقاسم الصلاحيات في المناطق الفلسطينية. فمنطقة (H1) ستتم معاملتها على أساس كونها جزءا من المنطقة (ب)، في حين يتم التعامل مع منطقة (H2) على أنها جزء من المنطقة (ج) وتخضع لأحكامها.

بالتالي، فإنه بموجب تقاسم الصلاحيات هذا، ستُمارس السلطة الفلسطينية سيطرة مجتزئة على المنطقة (H1) في حين تُعامل المنطقة (H2) معاملة المستوطنات الإسرائيلية، وينطبق عليها القانون الإسرائيلي، بحيث يُتاح للجانب الإسرائيلي زيادة عدد المستوطنات فيها وتوسيعها.

وهذا يعني، بسط السيطرة الإسرائيلية الكاملة على تلك المناطق، دون أن يكون هنالك ما يُشكل تحدياً لسيادة إسرائيل عليها، ما يُعيق لاحقاً أي مبادرات بشأن الانسحاب منها، ويأتي التبرير الأمني ليكون أحد أهم الأسباب وراء عدم الانسحاب من تلك المنطقة، وهذا ما حدث بالضبط.

إذ أنه مع اقتراب موعد إعادة الانتشار الإسرائيلي من مدينة الخليل، التي كان من المفترض أن تبدأ في 26 آذار/ مارس [7]،1996) رفض شمعون بيريز تنفيذ عملية إعادة الانتشار بذريعة أن العمليات العسكرية الفلسطينية تُهدد أمن المواطنين الإسرائيليين، فمن غير المعقول أن يتم الانسحاب من مدينة تحتل مكانة دينية كبيرة لدى اليهود في ظل العمليات العسكرية، إذ أن هذا الأمر يُشكل تهديداً لأمنهم. (Rubenberg, 2003, 165)

ومع تأخر إعادة الانتشار، وبتاريخ 29 أيار/ مايو 2005 تم انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً للوزراء في إسرائيل. وكان نتنياهو قد أعرب في أكثر من سياق عن عدم رضاه بشأن الترتيبات المتعلقة بوضع مدينة الخليل. بالتالي، دخل الجانبان في عملية تفاوض جديدة حول المدينة من أجل مراجعة أحكام الاتفاق في هذا الشأن، ما شكل خطأ فادحاً وقع فيه الجانبان، وهو إعادة التفاوض بشأن ما تم التفاوض عليه، ما أثر سلباً على السير قدماً في عملية تطبيق الاتفاقات الموقعة بينهما.

إذ بدأت ملامح الخلل تظهر في الاتفاق، وبدا أن لكل جانب تحفظات ومطالب يجب تلبيتها تتعلق بطبيعة الصلاحيات التي يُريدها، وكانت مدينة الخليل مسرح هذه الأحداث جميعها.

ومن أجل أن يُعيد نتنياهو التفاوض بشأن مجمل اتفاق أوسلو، استمر في تجميد جميع عمليات إعادة الانتشار في مدينة الخليل.

ونتيجة لتأزم الموقف، ووقف عملية السلام بين الجانبين، بدأ نتنياهو يطرح مطالبه بشأن الخليل، التي رأى أن هنالك ضرورة لإعادة التفاوض بشأنها. وحدد نتنياهو مطالبه من أجل أن يبدأ بالتفاوض من جديد حول وضع مدينة الخليل بأن الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى صلاحيات إضافية في المنطقة (H1) من أجل الدخول إليها بعد إعادة الانتشار في المدينة، إلى جانب وجود مناطق عازلة بين (H1) و (H2)، إلى جانب تسير دوريات مشتركة في المنطقة (H1)، بالإضافة إلى عدد من القيود الأخرى التي يجب أن تُفرض على المدنيين الفلسطينيين في تلك المنطقة من أجل تسهيل حياة الإسرائيليين الذين يعيشون في (H2). (Ross, 270, 2004)

وبعد سلسلة من الجولات التفاوضية بين الجانبين، تم توقيع الاتفاق بتاريخ 15 يناير/ كانون الثاني 1997، وبدأ أول انسحاب إسرائيلي من المدينة في 17 /1/1997، غير أن بقية الانسحابات من المدينة لم تكتمل كما كان مُقرراً لها.

وعلى الرغم من أن اتفاق الخليل قد نص على بدء مفاوضات الوضع النهائي بعد شهرين من تنفيذه، إلا أن الجانب الإسرائيلي بدأ بعد شهرين، وتحديداً بتاريخ 18 آذار/ مارس 1997 بمباشرة العمل في مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية (هارحوماه)، مع إدراكه أن هذا الأمر سيتسبب في أزمة مع الجانب الفلسطيني تؤدي إلى تجميد الوضع بينهما من جديد، وهو ما حصل.

وفي الفترة التي تم فيها وقف المفاوضات بين الجانبين ووقف تطبيق أحكام اتفاق الخليل، قام الجانب الإسرائيلي باستغلال هذه الفترة من أجل زيادة عدد المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الخليل وفي المناطق الفلسطينية الأخرى.

---

[7] أي بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاق، وذلك حسب ما جاء في البند الثاني من الفقرة الأولى من المادة السابعة من الملحق الأول لاتفاق المرحلة الانتقالية.

ففي 21 سبتمبر/ أيلول 1998 قام المستوطنون الإسرائيليون بمصادرة ثلاثة دنومات من الأراضي الواقعة في شمال شرقي الخليل من أجل توسيع مستوطنة "خارصينا"، وفي 23 سبتمبر/ أيلول 1998 وافقت الحكومة الإسرائيلية على مصادرة 4.800 دونم من بلدتي صوريف وبورين في كل من الخليل ونابلس. وعندما توجه أهالي بلدة صوريف باستئناف إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، ردت الحكومة الإسرائيلية طلبهم. (ARIJ, 1999)

وبتاريخ 4 أكتوبر/ تشرين الأول 1998، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن مخطط لمصادرة الأراضي الفلسطينية الواقعة في بلدة الخضر جنوب بيت لحم من أجل توسيع مستوطنة أفرات.

وبتاريخ 6 أكتوبر/ تشرين الأول 1998، أعلن نتنياهو تحويل مستوطنة أريئيل إلى مدينة إسرائيلية. وفي ذات التاريخ وضع نتنياهو حجر الأساس لبناء مستوطنة جديدة في مدينة الخليل في تل الرميدة، وفي العشرين من ذات الشهر طالب وزير المالية الإسرائيلي الكنيست بتخصيص 10 ملاين شيكل إسرائيلي لأعمال البناء في المستوطنة.

وفي 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1998 تم الكشف عن مخطط إسرائيلي لشق طريق التفافية تربط جنوب مدينة الخليل بمستوطنة جبل أبو غنيم.(ARIJ, 1998)

ومع تزايد النشاطات الاستيطانية، وخلال جولات المفاوضات الجارية في واي ريفر، أعلن الجانبان ضرورة وقف أي نشاطات أو أعمال من شأنها أن تؤثر سلباً على الوضع على الأرض من خلال خلق وفرض حقائق جديدة.

وعلى الرغم من ذلك، استمرت أعمال الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، ولم يتم وقفها.[8]))

ب) مذبحة الحرم الإبراهيمي كنموذج عملي

كما تمت الإشارة في القسم السابق، فإن مدينة الخليل تعطي مثالا توضيحياً جيداً إذا ما أردنا التعرف على مجموعة من القضايا، والتي من أهمها الممارسات الاستيطانية، والحياة تحت الاحتلال، إلى جانب إمكانية النظر في تأثيرات هذه الممارسات على الاتفاقات الموقعة بين الجانبين. غير أنه من الضروري النظر إلى عنصر آخر قد يُوضح انعكاسات ومدلولات الممارسات الاستيطانية بشكل عملي، ألا وهو مجزرة الحرم الإبراهيمي.

وقعت مجزرة الحرم الإبراهيمي بعد خمسة أشهر تقريباً من توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبعد ثلاثة أشهر وقّع الجانبان اتفاق غزة – أريحا، وفي 28 سبتمبر/ أيلول 1995 تم توقيع اتفاق (أوسلو 2).

ولم يكن للمجزرة تأثير على مضمون الاتفاقات الموقعة، فليس هنالك ما يُشير على الإطلاق أنه سيتم وضع حد لممارسات المستوطنين أو وقف النشاطات الاستيطانية. ويبدو أن حادث مدينة الخليل كان مجرد واقعة لم تُلقِ بأية ظلال على ما تلاها من اتفاقات، باستثناء الاتفاق على تواجد القوات الدولية، والذي أُدرج نص بشأنه في الملحق الأول من الاتفاق الانتقالي، بل سمحت الاتفاقات اللاحقة بأن تتم زيادة حجم المستوطنات في مدينة الخليل.

تضعنا مجزرة الحرم أمام مجموعة من التساؤلات المهمة، والتي من أبرزها؛ لماذا لم يقم رابين بعد وقوع المذبحة باستغلال التأييد الكبير على المستوى الدولي، والتأييد الإسرائيلي الداخلي من أجل إخراج مستوطني الخليل من مدينة الخليل؟

---

[8] يمكن الإطلاع على طبيعة الممارسات الاستيطانية بعد اتفاق واي ريفر عبر الموقع الإلكتروني التالي: (www.arij.org/paleye/monthley/98-09/index.htm 28/7/2005)

وكيف تعامل الجانب الفلسطيني مع هذه الواقعة لجهة تحسين وضعه التفاوضي، وكسب مزيد من التنازلات من الجانب الإسرائيلي، خاصة بعد الخسارة الخالصة في الموقف التفاوضي الإسرائيلي على إثر المذبحة؟

وكيف يمكن من خلال تبعات أحداث المجزرة فهم العلاقة بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني؛ هل هما شريكان في عملية سلمية حقيقية، أم أن العلاقة بينهما تنطلق من كونها علاقة بين طرف محتل وآخر واقع تحت الاحتلال.

هذه التساؤلات جميعها ستتم الإجابة عليها في الفقرات اللاحقة.

أ) الموقف التفاوضي الفلسطيني

إثر سقوط 29 ضحية في المذبحة التي ارتكبها مستوطن يهودي في 25 شباط / يناير 1994، كانت ردود الفعل العربية والدولية، وحتى الإسرائيلية منها، تتصف بالإدانة، وكانت التوقعات جميعها تُشير إلى أن هذه الجريمة ستُشكل ضربة قاسمة لمسيرة السلام.

في الجانب الأمريكي، صدر بيان عن البيت الأبيض يُدين فيه المجزرة، وتم توجيه نداء باسم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يُناشده ألاّ يترك هذا الحادث يؤثر على المفاوضات الضرورية اللازمة لاستكمال بحث القضايا الباقية المعلقة بعد اتفاق القاهرة. (هيكل، 2004، 373)

في الجانب الإسرائيلي، قام رئيس الوزراء اسحق رابين ببعث تعازيه إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وقام بإرسال مستشاره السياسي جاك نيريا لمقابلة عرفات في القاهرة، لاستكشاف ردة فعله على الحادث. (سافير، 153،1998).

وبتاريخ 1/3/ 1994، نشرت صحيفة هآرتس، خطاباً لرابين قام بإلقائه أمام الكنيست إثر المذبحة وصف فيه الجريمة بأنها بشعة وشنيعة، طالباً من ياسر عرفات العودة إلى طاولة المفاوضات.

كما أدان اليمين الإسرائيلي، من الليكود حتى حزب "موليديت" المذبحة، مُحملاً الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الأساسية عنها. (بشارة، 1994، 50)

في المقابل، عقد مجلس الأمن اجتماعه لبحث مذبحة الحرم الإبراهيمي، وكانت الوساطة الدولية على أشدها لامتصاص حدة الأزمة واحتوائها بسرعة بما يسمح باستئناف المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية. (هيكل، 2004، 378-380)

وفي ظل موجة الإدانة هذه، كان الموقف الفلسطيني موقفاً يتسم بالمفاجأة والاستنكار نتيجة هذه المأساة، وأعلن الجانب الفلسطيني عن وقف عملية التفاوض بين الجانبين. وحاول الجانب الإسرائيلي، وإلى جانبه جهود الوساطة الدولية، تلين الموقف الفلسطيني، غير أن صدى المجزرة كان قد شلّ حركة م.ت.ف. فلم يكن بمقدورها في ذلك الوقت سوى أن تُعلن عن وقف المفاوضات، ذلك أن الشارع الفلسطيني، والشارع العربي أيضاً، أخذ ينظر إلى المجزرة وكأن شيئاً لم يتغير على صعيد الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، فممارسات القتل ضد الفلسطينيين ما زالت مستمرة رغم توقيع اتفاق أوسلو بين الجانبين، الذي من المفترض أن يجلب معه الأمن والأمان للجانبين.

غير أنه ومع ازدياد جهود وساطة المجتمع الدولي، إلى جانب الضغوطات الأمريكية التي لوّح بها دينيس روس في تلك الفترة، بدأ الموقف الفلسطيني يتسم بالليونة شيئاً فشيئاً، دون أن يحصل على التنازلات الحقيقية التي كان يُطالب بها خلال جولات الوساطة.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن المطالب الفلسطينية التي كان من المفترض على الجانب الفلسطيني التمسك بها والتي كان يجب من خلالها أن يُحسِّن من موقفه التفاوضي، كانت تتلخص في الآتي:

1. صدور قرار عن مجلس الأمن يُدين العملية.
2. توفير وجود دولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لحماية الفلسطينيين.
3. نزع سلاح المستوطنين ومنع خروجهم من المستوطنات حتى يتم ذلك.
4. تقديم موعد مناقشة مشكلة الاستيطان دون الانتظار للمرحلة الثانية المقررة طبقاً لاتفاق أوسلو. (هيكل، 2004، 348)

وكان المطلب الأول والثاني، قد تحققا من خلال تواجد قوة دولية مؤقتة في الخليل (TIPH)، والتي تم الاتفاق بشأنها إثر توقيع بروتوكول الخليل، ومن خلال أن عقد مجلس الأمن بتاريخ 18 آذار/ مارس 1994 جلسة لمناقشة مشروع القرار رقم 904 والموافقة عليه، مع التحفظ على بعض الفقرات والبنود الواردة فيه.

أمّا المطلبين الثالث والرابع، والذين يعتبران من أهم ما تقدم بهما الجانب الفلسطيني من مطالب، وكان من المفترض أن يُصر عليهما، فلم يستطع الجانب الفلسطيني تحقيق أي منهما، رغم توفر الظروف الملائمة لذلك والمتمثلة في الآتي:

أولاً: توفر إجماع دولي بإدانة الجريمة.

ثانياً: الإدراك الدولي بأن الفلسطينيين يحتاجون إلى ضمانات إضافية فيما يتعلق بأمنهم، وأن هذا الأمن لا يمكن أن يتحقق بوجود المستوطنين في المناطق الفلسطينية.

ثالثاً: الجدل الإسرائيلي الداخلي بشأن الموقف من المستوطنات، والمتمثل في نقاش أهمية بعض المستوطنات الإسرائيلية بالنسبة لإسرائيل، وتأييد البعض لإخلائها.

بالتالي، فإن المفاوض الفلسطيني لم يستغل جميع العوامل السابقة في سبيل أن يستفيد من الخلل الحاصل لصالحه إثر المذبحة، من أجل أن يرفع ولو قليلاً من مستوى أدائه خلال المفاوضات. حيث كانت هنالك جهوزية عالية في الموقف الإسرائيلي وإصراراً من قبله لكي يتم الرجوع إلى طاولة المفاوضات، فقد قام رابين أكثر من مرة محاولاً، ومن خلال مبعوثيه ومندوبيه بالاتصال بعرفات والطلب إليه العودة إلى استكمال مفاوضات غزة – أريحا.

ويُفسر مسألة أنه كان بالإمكان التوصل إلى تسوية معقولة أفضل من التي حصل عليه الجانب الفلسطيني ثمناً لاستئناف المفاوضات، ما يطرحه كل من Glen Snyder و Paul Diesing اللذان يريان بأنه في حال وقوع الأزمات، فإن الدول بالنادر ما تلجأ إلى تعميق الأزمات، وإنما عادة ما تلجأ إلى الخروج منها، وتحاول تقليل احتماليات حدوث الأوضاع التي يصعب فيما بعد، ونتيجة لها، خروج الأمر عن نطاق سيطرة الدولة. إذ تعمد الدولة إلى تجنب أية أحداث قد توفر فرصة لزيادة حدة العنف والتوتر، أو حتى استخدام ألفاظ قد تُثير مشاعر العداء لدى الطرف المقابل أو لدى الرأي العام. (1977، 490)

بالتالي، كان أمام المفاوض الفلسطيني فرصة لاستغلال حاجة الحكومة الإسرائيلية للخروج من هذه الأزمة، بالإصرار على موقفه بشأن الاستيطان، حيث توفرت له الظروف الموضوعية جميعها لأجل أن يحرز مكاسب تفاوضية. خاصة وأن الجانب الفلسطيني كان يُدرك تمام الإدراك أن هنالك فرصة متاحة أمامه من أجل أن يستغلها في سبيل أن يحقق هذا المكسب التفاوضي.

إذ يقول محمد حسنين هيكل إنه فور حدوث المجزرة تشكلت مجموعة عمل سريعة في مكتب وزير الخارجية المصري آنذاك، عمرو موسى، وخرجت هذه المجموعة بعدد من التوصيات كان أهمها أنه لا يجب على الفلسطينيين أن يكتفوا بأن تكون لهم **شروط** من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات وإنما يجب أن تكون لديهم **مطالب**، وإن على منظمة التحرير أن تتصرف بيقظة من أجل أن تستفيد من كل الأوراق التي وضعتها مأساة الخليل في يديها، كما أن ضغط الرأي العام العالمي والدولي والعربي على المستوى الرسمي والشعبي يُعطي الفلسطينيين الفرصة للحصول على تنازلات إسرائيلية يُمكن أن تكون لها قيمة حقيقية في حالة استئناف المفاوضات. (2004، 367- 377)

مع ذلك فإن الوضع الفلسطيني حينها نتيجة إدراكه أنه لن يستطيع أن يحصل على ما هو أكثر من تواجد دولي، ونتيجة فهمه أن الجانب الإسرائيلي يرفض الحديث عن المستوطنات في المرحلة الحالية تصرف بطريقة حاول فيها أن يُخرج نفسه من مأزق جمود المفاوضات بين الجانبين، بدلاً من أن يستغله لصالحه، بأن قبل بالدخول في سيناريو لانتشال عملية استئناف المفاوضات من أزمتها على النحو التالي:

- تقوم م.ت.ف. بتفويض السيد فيصل الحسيني لإجراء لقاء مع شمعون بيريز.
- بعد اللقاء يصدر قرار مجلس الأمن.
- بعد صدور القرار يُعلن المندوب الفلسطيني لدى مجلس الأمن أن هذا القرار يُمهد الطريق لاستئناف المحادثات بين منظمة التحرير وإسرائيل.
- بعد ذلك يتوجه وفد إسرائيلي إلى تونس لمناقشة الطلبات الفلسطينية وأهمها وجود قوات دولية لحماية الفلسطينيين. (هيكل، 386، 2004)

وبالنظر إلى هذا السيناريو نجد أن ما تم تبنيه هو موقف الجانب الإسرائيلي ومطالبه من أجل الخروج من الأزمة، وليست مطالب الجانب الفلسطيني. فكما يُشير يوري سافير فإن المطالب الفلسطينية قد تم وضعها في وثيقة قام بإعدادها كل من تري لارسون ومحمود عباس (لاريسون-1)، وتنص على نقل المستوطنين من كريات أربع مثلما يُطالب الفلسطينيون. من جهة ثانية كان الجانب الإسرائيلي قد أعد وثيقة مقابلة (لاريسون-2) تنص على القبول بقوة دولية محدودة في الخليل، إلى جانب شرطة فلسطينية غير مسلحة. (سافير، 1998، 159).

بالتالي، لم تسمح الظروف الموضوعية التي وضع فيها الجانب الفلسطيني، في الاستفادة من الفرص المُتاحة أمامه من أجل أن يُعزز من مواقفه التفاوضية، وُيحقق مكاسب تتعلق بالتأثير على موقف الحكومة الإسرائيلية بشأن الأنشطة الاستيطانية. إذ يُدرك الجانب الفلسطيني أنه في نهاية المطاف عليه العودة لاستئناف الحوار مع الجانب الإسرائيلي، وأن وقف المفاوضات يعني وقف تحقيق المكاسب الذي أرادها الجانب الفلسطيني من الاتفاق. وأن حادثة مشابهة رغم ما كان لها من وقع لن تؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير طبيعة العلاقة الناشئة بين الطرفين نتيجة الخلل في موازين القوى.

لكن، وعلى صعيد آخر، يبقى السؤال المطروح مُتعلقاً بمدى جهوزية الجانب الإسرائيلي في ذلك الوقت من أجل القبول بشيء مماثل، وهل كان بالإمكان حينها استغلال هذا الأمر من أجل التقدم خطوة إلى الأمام باتجاه وقف النشاطات الاستيطانية، وإعطاء دليل عملي على توافر نيةٍ إسرائيليةٍ حقيقيةٍ باتجاه إيجاد حل فعلي لموضوع الاستيطان؟

ما يُمكن الإجابة عليه في القسم اللاحق يندرج في إطار النظر في مدى جهوزية الجانب الإسرائيلي على المستوى الرسمي والشعبي لتقبل فكرة الإرساء لإزالة المستوطنات، من خلال استغلال الموقف وعناصره في هذا الاتجاه.

ب) مدى الاستعداد الإسرائيلي لإخلاء المستوطنات

إثر مذبحة الحرم كان الرأي العام الإسرائيلي قد نضج تماماً لجهة إخلاء بعض المستوطنات الإسرائيلية. وتُشير استطلاعات الرأي إلى أن تأييد إخلاء المستوطنات الإسرائيلية القريبة من التجمعات السكانية الفلسطينية قد وصل خلال عام 1994 إلى 45%. (الشقاقي، 2002،- 51) وفي استطلاع آخر أجراه معهد "داحف" ونُشر في صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 28/2/ 1994، كانت نسبة المؤيدين لأن تُخلي الحكومة الإسرائيلية مستوطنات من تجمعات سكانية عربية مزدحمة قد وصل إلى 40%. (1994، 80)

كما أنه كانت هنالك أصوات داخل الحكومة الإسرائيلية تُنادي بضرورة إخلاء مستوطني الخليل، ومن بين هذه الأصوات بن يمين بن إليعاز، وزير الإسكان حينها ومنسق الأنشطة في المناطق المحتلة والحاكم العسكري للضفة، إلى جانب تسعة وزراء آخرين كانوا حينها مستعدين لبحث إجلاء مستوطني الخليل، في إطار المفاوضات مع الفلسطينيين. (شيف، 1994، 79)

ويقول دنيس روس إن رابين قد واجه ضغوطات شديدة من قبل عدد من الوزاء، الذين شددوا على أنه من غير المعقول أن يبقى 400 مستوطن من أكثر المستوطنين تطرفاً في المدينة كي يقوم الجنود الإسرائيليون بحمايتهم. (126، 2004)

من جهة ثانية، كان رابين يبدو في غاية التردد تجاه موضوع إخلاء المستوطنين من الخليل، فقد كان يُحاول استشارة المقربين منه في هذا الشأن، مُبدياً تحفظاً حول هذه المسألة.

ويقول د. عادل مناع، في مقابلة أجريت معه بتاريخ 3/8/2005، إن رابين في تلك الفترة كان قد سأل مستشاره السياسي حينها إيهود شبرنساك[9]) عن رأيه في إخلاء مستوطني الخليل، وكان رأي شبرنساك حينها أنه لا يجب استغلال مسألة مجزرة الخليل من أجل إخراج المستوطنين منها، معللاً ذلك أن هذا الأمر قد يجر مزيداً من التوتر على الصعيد الإسرائيلي الداخلي، فمن الممكن أن يستفز هذا الأمر المستوطنين، وتحدث مواجهات بين عناصر الأمن الإسرائيلي والمستوطنين المسلحين.

ويضيف دنيس روس في هذا السياق فيقول إن المستوطنين الإسرائيليين في كافة مناطق الضفة الغربية كانوا مستعدين للذهاب إلى الخليل ومقاومة أي مظهر من مظاهر إخراج المستوطنين من المدينة. (126)

من جهة أخرى، عبر إفرايم سنيه [10]) عن رأيه في موضوع إخلاء المستوطنات في مقالة نشرها في صحيفة معاريف بتاريخ 4/3/1994، تحت عنوان ما الذي يجب عمله؟، قال فيها إن ما يجب عمله إثر المذبحة هو عدم فتح أو مناقشة اتفاقي أوسلو والقاهرة، أو نقاش موضوع المستوطنات. فنقاش كهذا سيستمر أشهراً طويلة، وليس في الإمكان إنهاؤه باتفاق في ظل الأوضاع الحالية، ومن يطرح للنقاش موضوعات تُركت للمفاوضات النهائية، فإنه يحكم بالموت على الاتفاق الوحيد الذي تم التوصل إليه حتى الآن بين الإسرائيليين والفلسطينيين. (سنييه، 1994، 76-77)

لم يشأ رابين إخراج المستوطنين الإسرائيليين من مدينة الخليل، نتيجة ردود الفعل الفلسطينية الشعبية الغاضبة مما حدث، كما أنه كان قد أعلن في أكثر من سياق إنه لن يتم التخلي عن المستوطنات الإسرائيلية، حتى بعد أن تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ.

وعن هذا يقول روس إن رابين لم يكن مستعداً أبدا لمثل هذا الأمر، فلا الظرف ولا الوقت كانا ملائمين من أجل مواجهة مماثلة مع الجناح اليميني المتطرف. وعلى الرغم من أن رابين كان قد قرر الإبقاء على المستوطنين في مدينة الخليل، إلا أنه تساءل بينه وبين دنيس روس، فيما بعد، عما إذا كان قد اتخذ القرار الصحيح في هذا الشأن أم لا. (2004، 126-127)

بالتالي، لعبت السياسة الداخلية في إسرائيل دوراً مهماً في تقرير مصير حدث كان من الممكن أن يُغير من الشيء الكثير، فيما يتعلق بمجمل العملية القائمة بين الجانبين.

فمما لاشك فيه، أنه لو تم إخلاء مستوطنات الخليل لاعتبر ذلك بادرة سياسية قوية في اتجاهين أساسيين، الأول أن ذلك سيُشكل سابقة في السياسة الاستراتيجية الإسرائيلية المُتبعة تجاه المستوطنات، إذ إن ذلك سيعني أن المنطق الإسرائيلي يؤمن بضرورة إخلاء المستوطنات من

---

(9) إيهود شبرنساك هو بروفيسور في الجامعة العبرية، درس المجموعات الراديكالية في إسرائيل، وعندما حدثت المجزرة قام رابين بالتشاور معه، نظراً لإطلاعه على طبيعة عمل وتفكير المجموعات المتطرفة الإسرائيلية.

(10) عندما كتب إفرايم سنيه هذه المقالة كان عضو كنيست عن حزب العمل.

المناطق الفلسطينية ويعترف بعدم شرعيتها. أمّا الأمر الثاني، فإن إخلاء المستوطنات الإسرائيلية، سيُشكل دفعة قوية باتجاه عملية السلام.

وفي هذا السياق، تجدر المقارنة بين ما يحدث الآن من إخلاء مستوطنات قطاع غزة، بما كان من المفترض أن يحدث في مدينة الخليل على إثر المجزرة، وقبل أحد عشر عاماً من الآن. فهنالك اليوم نية إسرائيلية بإجلاء المستوطنين وإخلاء المستوطنات الإسرائيلية هناك، وبغض النظر عن طبيعة الإخلاء ومبرراته، وحتى تداعياته، فإن هذا الأمر يُدلل على أن لدى الحكومة الإسرائيلية إمكانية إخلاء المستوطنات، رغم المعارضة القوية ضد خطة الانفصال.

بالتالي، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بطبيعة العوامل التي كانت وراء إخلاء الجانب الإسرائيلي لمستوطنات قطاع غزة، وهل كان بالإمكان بالفعل أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بسحب المستوطنين من مدينة الخليل أم لا؟ أم كانت المبررات التي ساقها رابين في تلك الفترة، وذات الصلة بالسياسة الإسرائيلية الداخلية، مجرد حجج لا تستند إلاّ إلى رؤية إسرائيل الأحادية فيما يتعلق بمفهومها للتسوية مع الجانب الفلسطيني.

يبقى هذا السؤال مطروحاً للبحث، حيث أنه لا يتسع المجال هنا لمناقشته، والتوسع فيه. إذ أنه من الضروري استكمال عناصر دراسة المجزرة لجهة مدلولاتها المتعلقة بتحديد معالم العلاقة التي تجمع الجانب الإسرائيلية والجانب الفلسطيني، فهي تُشير إلى الكيفية التي يتطلع بها الجانب الإسرائيلي إلى شريكه المفترض في عملية السلام.

ج) مدلولات المجزرة على طبيعة العلاقة بين الجانبين

كان رابين قد أدان مجزرة الحرم في خطاب ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي، وفي ذات الخطاب عاد رابين ليؤكد أن ما حدث لن يُحركه عن مواقفه المبدئية المتعلقة بأمن إسرائيل وأمن مواطنيها، بمن فيهم اليهود في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة.

وهذه العبارة كفيلة بأن تُؤكد على موقف رابين من موضوع المستوطنات الإسرائيلية، ولا تُدلل على أن هنالك نية حقيقية في الجانب الإسرائيلي من أجل التعامل مع موضوع المستوطنات على أساس كونه من المسائل التي يجب التعامل معها على الفور دون تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي.

في ذات السياق، فإن لغة الخطاب المستخدمة والتي تُدين المجزرة من جهة، وتؤكد على تعزيز الممارسات التي أدت إليها، يوضح التناقض بين الخطاب وبين الممارسة. وبين شكل العلاقة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، والتي تقوم على أساس اعتبار أن ضحية الممارسة هي التي يجب أن تُعاقب على الفعل المرتكب ضدها.

ويمكن فهم هذا الأمر من خلال النظر إلى الممارسات الإسرائيلية على إثر المجزرة، إذ لم يتم استغلال ردود الفعل التي تذهب باتجاه تأييد إخلاء المستوطنات، وإنما كانت النتيجة أن قام الجانب الإسرائيلي بقتل خمسة فلسطينيين آخرين، وفرض حظر للتجول على مدينة الخليل مدة 30 يوماً.

ومن خلال البيان المشترك الصادر عن كتل المعارضة الإسرائيلية، والذي نُشر في صحيفة هآرتس بتاريخ 27/ 2/2005، يُمكن توضيح لغة الخطاب المستخدمة ضد الفلسطينيين. فقد جاء في نص البيان أن" رؤساء كتل المعارضة يُنددون بعملية القتل في الحرم الإبراهيمي، ويُعربون عن أسفهم العميق على الضحايا. والمعارضة تُحذر الحكومة من نية استغلال الحادث المأساوي في الخليل لضرب الاستيطان اليهودي..... و[زعماء المعارضة] يُشدون على أيدي جيش الدفاع وقوات الأمن والمستوطنين في يهودا والسامرة وقطاع غزة الصامدين في وجه الإرهاب العربي." (1994، 48-49)

ويُوضح هذا البيان أن إدانة المجزرة هي مجرد إدانة شكلية لن تجد لها امتداداً على أرض الواقع، ذلك أن البيان يُحذر الحكومة الإسرائيلية من مغبة الإقدام على أي عمل من شأنه أن يُفسر بأنه خطوة في اتجاه تفكيك المستوطنات، أو وقف النشاط الاستيطاني. وهو في ذات الوقت، يُطلق صفة الإرهاب على ضحية الإرهاب، فلا يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تنصاع لاحتجاجات وردود فعل "العرب" في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، لكونهم سبب الإرهاب.

ويوضح د. عزمي بشارة تناقض خطاب المذبحة الإسرائيلي مع الواقع المعاش، بأنه يكمن في جدلية الاحتلال ذاته، المتمثل في عقاب الضحية. فالذي يُعاقب الضحية هو ذاته الذي يقوم بتعزيتها داعياً إياها إلى تجاوز المذبحة، فالاحتلال يجد نفسه مضطراً، من أجل منع ردة الفعل الجماهيرية التي تُدخل عوامل جديدة إلى اللعبة، إلى معاقبة الضحية. فالاحتلال مضطر يومياً إلى إثبات وجوده كونه السلطة المطلقة، ولو كان هذا الإثبات دموياً. (1994، 50)

فلم يستوعب الجانب الإسرائيلي ردود الفعل الفلسطينية الغاضبة إثر المجزرة، بل قام بإذكائها، ما زاد من تأزيم الموقف وتعقيده، وعاد من جديد ليؤكد على فكرة معاقبة الضحية.

فمثلما تعامل الجانب الإسرائيلي أثناء مرحلة إخلاء قطاع غزة ضمن خطة فك الارتباط كان يجب عليه أن يتعامل بالمثل مع الجانب الفلسطيني في ذلك الوقت، فتعامل الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي مع المستوطنين أثناء عملية إخلاء قطاع غزة كان مبنياً على أساس اعتبارهم أشقاء، وليسوا بأعداء. ولهذا السبب فقد سُميت العملية التي قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذها خلال الفترة الممتدة بين 15-17 آب/ أغسطس بعملية "اليد الممدودة إلى الأشقاء" (الأيام 14/8/2005).

كما قال رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية الجنرال داني حالوتس، لصوت إسرائيل باللغة العربية وبتاريخ 14/8/2005، إن الحكومة الإسرائيلية تتفهم تماماً مشاعر ألم وغضب المستوطنين المنوي إخلاؤهم من قطاع غزة.

و يقول د. عادل مناع [11]) إنه بالقدر الذي يتفهم فيه الجانب الإسرائيلي مشاعر المستوطنين في هذه الفترة من موضوع إخلاء المستوطنات في قطاع غزة ضمن خطة الانفصال، ويُحاول جاهدا أن يستوعب ردود الفعل الغاضبة، كان عليه أن يتعامل مع ردود الفعل الفلسطينية الغاضبة، على إثر المجزرة، بنفس الطريقة.

ويُفسر د. مناع هذا الأمر من خلال شرح نظرة وتوجه الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني، واصفاً هذا التوجه بالعدائية، وأنه توجه ضد أعداء وليس تعاملاً مع طرف شريك في عملية سلام، وأنه ولهذا السبب جاءت نتائج المذبحة بفرض منع التجول على المدينة وقتل مزيد من المدنيين الفلسطينيين.

وعليه فإن سياق أحداث المجزرة تدلل على أن العلاقة بين الجانبين هي علاقة لا زالت تتصف بوجود طرف محتل وطرف آخر واقع تحت الاحتلال، وأن أحد الطرفين يملك وفق مدلولات الأحداث إمكانيات ممارسة السيطرة والسيادة على الأرض، وأن الاتفاقات الموقعة يجب أن تعطي الجانب الآخر ما يُعادل ويُوازن هذه الصلاحيات الممنوحة للطرف الأول، لكي يُصبح بالإمكان تفادي أحداث مشابهة في المستقبل.

- **الاستيطان وآليات تصعيد الأوضاع**

عملت إسرائيل ما قبل وبعد توقيع اتفاق أوسلو على زيادة رقعة الأراضي التي تقع تحت سيطرتها من خلال سياسة التوسع الاستيطاني التي انتهجتها في سبيل التأثير على مفاوضات

---

[11] مقابلة أجراها الباحث مع د. عادل مناع عبر الهاتف بتاريخ 3/8/2005.

الوضع الدائم وفي سبيل تعزيز سيطرتها على الأراضي الواقعة ضمن صلاحيات السلطة الفلسطينية.

فعلى سبيل المثال كانت الإحصائيات الأولية للأشهر العشر الأولى من عام 1997 وحده تُشير إلى ارتفاع أعداد المستوطنين في المناطق الفلسطينية على النحو التالي 11.2% في منطقة نابلس، 10.2% في منطقة رام الله ،10% في منطقة قطاع غزة. وذلك دون الحديث عن منطقة القدس. (Aronson, 1998)

كما قامت إسرائيل بمصادرة ما يُقارب 67 ألف دونم في الضفة الغربية وحدها، وبلغت نسبة أراضي الضفة التي أعلنت عنها إسرائيل "أراضي دولة" 70% تقريباً من مجموع مساحة الضفة الغربية. (عايد، 1995، 115)

وقامت إسرائيل خلال النصف الأول وحده من عام 1999 بمصادرة 40.000 دونم من الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان.

أمّا بالنسبة للطرق الالتفافية، فقد قامت إسرائيل خلال الأعوام 1994- 1999 بشق 58 طريقاً التفافية لخدمة مستوطناتها في الضفة الغربية، حيث بلغت أطوالها 293.2 كيلو متراً على مساحة 38.071 دونماً، بالإضافة إلى إقامة العديد من الطرق العرضية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل طريق عابر السامرة في الضفة الغربية وطريق غوش عتيصون، وكلا الطريقين يصلان خط الهدنة غرباً بالغور شرقاً.

وفي قطاع غزة شقت إسرائيل 3 طرق عرضية تقطع القطاع من الشرق إلى الغرب لربط مستوطناتها في قطاع غزة وهي: طريق كارني- نتساريم _طريق كيسوفيم- غوش قطيف طريق صوفا- غوش قطيف. (مركز المعلومات الفلسطيني، 2005)

وكان للممارسات الإسرائيلية تأثيراتها على العلاقة بين الجانبين حيث اشتدت حدة الأزمة بينهما لدى إعلان الحكومة الإسرائيلية تحت زعامة نتنياهو عن قرارها البدء في بناء مستوطنة جبل أبوغنيم في القدس الشرقية (هارحوماه)، بتاريخ 18 آذار/ مارس 1997، حيث اندلعت بين الجانبين مواجهات عنيفة، وذلك على الرغم من أن هذا الأمر قد جاء بعد توقيع إسرائيل والفلسطينيين اتفاق الانسحاب من أجزاء من مدينة الخليل.

على إثر هذا الإعلان مباشرة قامت السلطة الفلسطينية بالتأكيد على أن ما تقوم به إسرائيل يُعد مخالفة لاتفاق أوسلو وأنه يُعد محاولة للتأثير على الشكل النهائي للاتفاق وعلى مفاوضات الوضع الدائم.

فقد صرح ياسر عرفات بتاريخ 26/2/1997، بأن ما تقوم به إسرائيل من بناء في المناطق العربية في القدس المحتلة يُعد انتهاكاً لتحركات السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، " وأن ذلك يعد خرقاً لقرارات الأمم المتحدة وللاتفاقات التي تم توقيعها بين الجانبين."(CNN, 1997)

لقد تركت الممارسات الإسرائيلية من توسيع للمستوطنات ومصادرات للأراضي وإقامة المواقع والحواجز العسكرية وشق الطرق الالتفافية، آثارها السلبية على الفلسطينيين، والتي تمثلت في تقطيع وتجزئة الأراضي الفلسطينية، وإعاقة التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية الفلسطينية، وإعاقة قيام الدولة الفلسطينية.

وهذا جميعه أدى إلى زيادة حدّة التوتر بين الجانبين، سواء على الأرض أو على طاولة المفاوضات، إذ أنه وكما يقول آفي شالايم Avi Shlaim من الصعب أن تتوافق التوجهات نحو السلام مع السياسات التوسعية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالمستوطنات. (2000, 546)

من جهة ثانية كان من الصعب بالنسبة للجانب الفلسطيني الاستمرار في المفاوضات في ظل استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية في المناطق الفلسطينية، ففي مقابلة مع وكالة فرانس برس قال صائب عريقات إنه ليس من السهولة الاستمرار في المفاوضات بينما تواصل إسرائيل

سياسة توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي وتهويد القدس. (Israel Ministry of Foreign Affairs, 1998)

أمّا بالنسبة للجانب الإسرائيلي، فإن على الفلسطينيين أن يتوقفوا عن ممارساتهم التحريضية ضد إسرائيل وضرب البنية التحتية للأعمال العسكرية التي تنطلق ضدهم. وفي ها السياق يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، في مقابلة أجريت معه على قناة الـ CNN، ونُشرت على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، "إنه كان يتوجب على الجانب الفلسطيني تنفيذ مجموعة من الالتزامات والتي من بينها تفكيك البنية البنية التحتية للإرهاب واعتقال قادتها، والقيام بجمع الأسلحة غير المشروعة، وتعديل عدد قوات الشرطة التابعة لهم بحيث تتناسب مع ما جاء في أوسلو." (Israel Ministry of Foreign Affairs, 1998)

بالتالي بدأت تتجسد على الأرض حقيقة الالتزامات المتبادلة التي على كل جانب أن يقوم بإيفائها وتنفيذها وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التأثير النفسي للحواجز العسكرية المنتشرة، والمستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المصادرة، فإن ذلك جميعه قد ولد شعوراً بالإحباط واليأس في الشارع الفلسطيني، إذ لا تحسن يُذكر على أوضاع الفلسطينيين، فقد بقيت مظاهر الاحتلال كما هي دون أن يطرأ عليه ذلك التغيير الذي توقعه الفلسطينيون. فمن أجل حماية المستوطنات ازداد التواجد العسكري ومظاهره في المناطق (ج)، الخاضعة كُلياً للسلطات الإسرائيلية، كما ازدادت السيطرة الإسرائيلية على حياتهم اليومية.

ومع تزايد موجة اللوم المتبادل على الأرض توقفت مسيرة الاتفاق، وتوقفت عمليات التطبيق، ولم تلتزم إسرائيل بتنفيذ الانسحابات المتفق عليها بينها وبين الجانب الفلسطيني، إلى جانب أن العقوبات الجماعية التي كانت تفرضها على الفلسطينيين أدت إلى موجة من الاحتقان داخل المجتمع الفلسطيني، والتي تزامنت مع ازدياد تأثير الأطراف المعارضة للاتفاق على مجريات الأمور على الأرض.

وقد كان للأطراف المعارضة في الجانبين فرصة سانحة خلال تلك الفترة في التأكيد على برامجها التي تؤكد على فشل الاتفاق بين الطرفين. إذ رأت هذه الأطراف، في الجانبين، أن الاتفاق لا يتوافق وطروحاتها السياسية أو الأيديولوجية. وجاء تطبيق بنود الاتفاق على أرض الواقع ليؤكد على طروحات معارضيه التي كانت ترى منذ البداية في أن الاتفاق بالصيغة التي جاء عليها لا يرضِ أياً منهما.

وعليه، عملت الأطراف المعارضة على التصرف بناء على رؤيتها الخاصة للاتفاق، ما أدى في نهاية المطاف إلى تصعيد حدة الأزمة بين الجانبين.

وتجدر الإشارة هنا إلى عامل مهم وأساسي في فشل الاتفاق، يتعلق بقناعات القاعدة الشعبية المتوفرة له، إلى جانب قناعات صناع السياسة في الجانبين، وخاصة الجانب الإسرائيلي. إذ يبدو أن الاتفاق لم يكن مقنعاً لمعارضيه فعمل كل منهما على تقويض الأسس التي قام عليها فساهم هذا في إفشاله؛ وسيعمل المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل على دراسة هذه المسألة.

أمّا القسم الثاني من هذا المبحث فسيُوضح تأثيرات اتباع هذه السياسة على موضوع التأييد الشعبي للاتفاق، بحيث يتم، في بندين التركيز، على مواقف الأطراف المعارضة في الجانبين والاستراتيجيات المتبعة من قبلها، ما أدى في نهاية الأمر إلى نسف الأسس التي قام عليها الاتفاق.

المبحث الثالث: تأثير المعارضة خلال الفترة الانتقالية

أسس اتباع سياسة المرحلية والغموض التي تبنتها الأطراف الموقعة على الاتفاق، لقاعدة شعبية قوية معارضة له، نتيجة عدم الاقتناع بمجمل العملية بين الجانبين، وبالاتفاق الموقع بينهما. حيث حاولت هذه القاعدة، في كلا الجانبين، أن تعمل على تعديل الاتفاق بفرض أمر واقع على الأرض، يؤسس لنسفه.

ففي الجانب الفلسطيني، ونتيجة الشعور بالإجحاف الذي لحق به، والمستند إلى الافتراض القائل بأن الاتفاق لا يُلبي الحقوق الفلسطينية المشروعة، فقد عملت المعارضة انطلاقاً من محوري عمل أساسيين، الأول يتمثل في المعارضة المسلحة المؤمنة بأن الطريق الوحيد لاسترجاع الحقوق الفلسطينية يتمثل في التصدي للاتفاق عبر مقاومته وتقويضه على الأرض أمّا الثانية، فكانت المعارضة السياسية للاتفاق والتي أخذت شكلاً سلمياً، مثلتها النخبة الفلسطينية من سياسيين وأكاديميين معارضين للاتفاق.

أمّا بالنسبة للطرف المقابل، فقد شعر المتطرفون في الجانب الإسرائيلي، أن الاتفاق يُعد خيانة لمبادئ العقيدة الإسرائيلية وأهدافها، فسمحت بالتالي الفترة الانتقالية، بازدياد موجة العداء للاتفاق الموقع مع الجانب الفلسطيني، واستمرت هذه الموجة في التزايد إلى أن أثبتت وجودها على ساحة صنع القرار في إسرائيلي من خلال حدثين هامين؛ الأول اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين في 4/11/1995، على يد أحد المتطرفين اليهود، أمّا الحدث الثاني فهو فوز حزب الليكود، المعارض للاتفاق، برئاسة الوزراء، التي اتخذت فيما بعد نهجاً متشدداً من الاتفاق.

وعلى الرغم من الافتراض القائل، بأن سياسة المرحلية كان لها عدة مزايا والتي من بينها تأجيل قضايا الصراع إلى مرحلة لاحقة لأجل منح الجانبين فترة من الوقت لحشد الدعم والتأييد الداخليين لها، إلاّ أن سيئاتها، كما يقول نيل لوتشيري Neill Lochery ، كانت أكبر بكثير، فقد وفرت هذه الفترة فرصة ذهبية بالنسبة لمعارضي الاتفاق لإعاقة عملية تطبيقه. (2004,196)

إلاّ أنه، وفي الوقت الذي يركز فيه Lochery ، على موضوع المعارضة والإرهاب الفلسطيني، كما يُطلق عليهما، فإنه يتجاهل، ولا يأتِ على ذكر أعمال التطرف الإسرائيلي، التي كانت بحجم ومقدار ممارسات المعارضة في الجانب الفلسطيني. كما أنه لا يتطرق إلى قضية القناعات الوليدة لدى الأطراف المعارضة للاتفاق والقائمة على أساس أن الاتفاق لا يُلبي أهدافها. ولا يتطرق إلى الأسس الأيديولوجية التي تنطلق منها هذه القناعات، وهو بالتالي يتجاهل مسألة أن تأجيل قضايا الوضع النهائي تعني، بالنسبة للمعارضة في الجانب الفلسطيني، التغاضي عن تلك الحقوق المرتبطة بشكل وثيق بطبيعة الحل الذي سيتم التوصل له. أمّا فيما يتعلق بالمعارضة في

الجانب الإسرائيلي، فإن تأجيل حل هذه القضايا يعني القبول بمبدأ تقديم تنازلات بشأنها، ما يعني، تهديد الوجود الإسرائيلي.

فعلى سبيل المثال، يقول الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحركة حماس، في رسالة وجهها إلى أتباعه أثناء فترة اعتقاله، إن الاتفاقية تجاهلت القضايا الأساسية كقضية القدس والمستوطنات وحق العودة، وعدم ترسيم الحدود، بالتالي فإن الحل المرحلي ليس فيه ما يُحقق الأهداف النهائية للشعب الفلسطيني. ويدعو بعدها الشيخ ياسين أتباعه إلى رفض الاتفاق ومقاومته بالطرق الحضارية الممكنة. (1993، 12-17)

أمّا بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود حينها، فيُعلق في كلمته أمام الكنيست الإسرائيلي، والتي جاءت رداً على كلمة رئيس الحكومة اسحق رابين، بالقول إنكم ستخلون المناطق كلها، بما فيها أراضي الدولة التي ستُنقل إلى م.ت.ف. والشيء الوحيد الذي تبقى للمساومة – لم يتبقى في أيدينا، بل للمساومة عليه في التسوية الدائمة- هو المستوطنات، القدس، ومسألة اللاجئين. أي أنكم ستنقلون إلى أيدي م.ت.ف المنطقة كلها حتى خطوط عام 1967." (1993)

بالتالي، فإن اختلاف المواقف من هذه القضايا بالنسبة لأطراف المعارضة في الجانبين، يعني تبني مواقف متضاربة منها، ما يستلزم بالتالي من كل جانب التصرف استناداً إلى القناعات الأيديولوجية لديه، وبالتالي الدخول في حلقة صدام من جديد.

وسيقوم هذا القسم بدراسة مواقف الأطراف المعارضة للاتفاق وتداعيات استراتيجياتها على تطبيقه، بحيث نتطرق في القسم الأول إلى مواقف الأطراف المعارضة في الجانب الإسرائيلي، في حين نتعرض في البند الثاني إلى مواقف الأطراف المعارضة في الجانب الفلسطيني.

القسم الأول: مواقف الأطراف الإسرائيلية المعارضة

بدأت البوادر الأولى لمعارضة الاتفاق، في صفوف اليمين الإسرائيلي المتطرف، تلوح في الأفق مع الإعلان عن توقيع الاتفاق بين الجانبين، إذ أنه وبعد خمسة أشهر فقط من التوقيع، وفي شهر شباط تحديداً، وقعت مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، والتي ناقشناها بالتفصيل في وقت سابق.

وتنقسم مواقف الأطراف اليمينية داخل إسرائيل إلى قسمين اثنين يُمكن التعرف من خلالها على مدى رفض الاتفاق، وبالتالي التأثير عليه سلباً. يتعلق القسم الأول بمعارضة اليمين الإسرائيلي والمستوطنين، وما يتفرع عنها من ممارسات على المستوى الفردي. أمّا القسم الثاني فيُركز على المعارضة الرسمية، التي أخذت طابعها الرسمي نتيجة توليها زمام السلطة في إسرائيل بعد فوز نتنياهو برئاسة الوزراء.

أ) معارضة اليمين والمستوطنين

كانت مواقف الأطراف الإسرائيلية اليمينية متشددة تجاه توقيع الاتفاق مع الجانب الفلسطيني، فنتيجة لهذا التوقيع أُعتبر رابين خائناً لأنه تخلى عن فكرة أرض إسرائيل الكبرى، وقبل بالتفاوض بشأن المستوطنات والقدس. وكان الجناح اليمني المتطرف في إسرائيل هو الذي يقود هذه المعارضة، ويؤكد في أكثر من سياق على أن الاتفاق يُعتبر بمثابة تنازل عن الأفكار التوراتية، وأنه لا يتمتع بالشرعية.

وحسبما يروي يوري سافير، فإن اليمين الإسرائيلي، شعر بأن اتفاقيات أوسلو هي بمثابة تطور تاريخي سيجلب الكوارث على إسرائيل، فقد أدركوا أن إعادة الانتشار وتسليم المدن إلى الفلسطينيين يعني (فلسطنة) الضفة الغربية، وأملوا في أن يتمكنوا من وقف هذه المسيرة بالمظاهرات العامة التي نظمتها المعارضة وجهات برلمانية وغير برلمانية.

وفي السادس من تشرين الأول /أكتوبر 1995، وعندما انعقد الكنيست للموافقة على الاتفاقية، تجمهر عشرات الآلاف في القدس، وألقى بنيامين نتنياهو – بوصفه زعيم المعارضة – خطاباً وصف خلاله الاتفاقية بأنها (عملية خنوع)، وبأنها خطر على وجود إسرائيل. وقد قال نتنياهو حينها إن المصادقة على الاتفاقية في الكنيست ستتم بأغلبية ليست يهودية، ذلك أن من بين الواحد والستين عضوا الذين كانوا على وشك الموافقة على الاتفاقية هنالك خمسة أعضاء من العرب ودرزي واحد. وقد حظيت هذه الفكرة، التي طرحها نتنياهو بتأييد أغلبية يهودية في إسرائيل في العديد من الأوساط اليهودية المتطرفة.(1998، 296)

وقد بنى الكثير من المتطرفين اليهود آرائهم على أساس ما طرحه نتنياهو، بحيث أصبحت فكرة تقويض الاتفاق فكرة أساسية داخل المجتمع الإسرائيلي المتطرف لأنها لا تُعبر عن مصلحة يهودية خالصة.

فعلى صعيد ممارسات المستوطنين خلال فترات ما بعد أوسلو، فقد اتخذت منحى تصعيدياً واضحاً، وتُعد مجزرة الحرم الإبراهيمي أوضح نموذج على حجم هذا التصعيد وحجم رفض الاتفاق مع الجانب الفلسطيني، وبالتالي حجم التطرف داخل صفوف اليمين الإسرائيلي.

وفي ذات السياق، قاد مجلس المستوطنات الإسرائيلية حملة واسعة مناهضة للاتفاق، تمثلت في التركيز على إفشال أوسلو من خلال الدعوة إلى القيام بأعمال شغب واستفزاز. وقد دعا مجلس المستوطنات الإسرائيلي المستوطنين إلى تنفيذ المزيد من أعمال قطع الطرق في سائر أنحاء الضفة والقطاع، وتجنيد آلاف المستوطنين من مختلف المستوطنات لهذا الغرض.

وقد بلغت تعديات المستوطنين إحدى ذُراها في أواسط كانون الأول / ديسمبر 1993 مع قتل 3 فلسطينيين من قرية ترقومية في منطقة الخليل. كما بادر المستوطنون، بقيادة مجلس المستوطنات، إلى المزاوجة بين أعمال الاحتجاج ضد الحكومة وأعمال استفزاز الفلسطينيين والتعدي عليهم. وقد رافقت أعمال المستوطنين أعمال احتجاج نظمها المستوطنون أمام منزل رئيس الحكومة حينها في القدس، ودعوا رابين إلى الاستقالة وإعلان انتخابات جديدة. (عايد، 1994، 198- 199)

وتجدر في هذا السياق الإشارة أيضاً، إلى ممارسات المتطرفين الأفراد من اليهود، والتي من أهمها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين بتاريخ 11/4/ 1995. إذ توضح هذه الحادثة الطريقة الحقيقية التي ينظر بها اليمين المتطرف إلى اتفاق أوسلو، بحيث أدت في نهاية المطاف إلى تحميل رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين مسؤولية التوقيع عليه.

فقد كانت موجة التحريض ضد الاتفاق قد وصلت ذروتها في الأوساط الدينية الإسرائيلية، وكانت محفزاً أساسياً وراء اغتيال رابين. حيث كان قادة مجلس حاخامات المستوطنات ينظرون إلى رابين وحكومته على أساس كونهم خونة، فالقانون اليهودي القديم يحكم بالموت على كل شخص باع أو تنازل عن ملكية يهودية. وينطبق هذا على اسحق رابين من وجهة نظر المتدينين اليهود.

ففي شهر شباط / فبراير 1995 قام حاخامان إسرائيليان بإرسال مذكرة إلى كبار الحاخميين اليهود يقولان فيها: " إنه منذ توقيع أسلو فقد ازداد عدد القتلى من الإسرائيليين ثلاث أضعاف عما كان عليه خلال سنوات الانتفاضة، وأنه مع ازدياد حجم التنازلات التي تقدمها هذه الحكومة الشريرة تزداد هجمات العرب ضد الإسرائيليين... لقد قامت الحكومة الإسرائيلية بتسليح الشرطة الفلسطينية بحيث أصبح بمقدورهم إطلاق النار على المركبات التي تقل الجنود والمدنيين

الإسرائيليين.... لقد سألنا سكان يهودا والسامرة بشأن العقوبة التي من الممكن إنزالها بهذه الحكومة الشريرة والرجل القائم عليها. فهم مسؤولون ومتواطؤون مع الإرهابيين ضدنا. وبالتالي، فإنه لا يجب الوثوق بالقتلة أو بكلامهم..." (Enderlin, 2003,16-17)

وقد كانت اعتداءات المستوطنين ومجمل تصرفات اليمين الإسرائيلي ترمي إلى تحقيق هدفين اثنين؛ إيجاد الفوضى في الأراضي الفلسطينية تدفع الفلسطينيين المعتدلين إلى الرد بوسائل عنيفة، الأمر الذي يؤدي إلى شد أزر المتطرفين معارضي الاتفاق؛ وإرباك حكومة رابين وإضعاف الائتلاف الحكومي، ومن ثم إجراء انتخابات كنيست مبكرة.

وحسب قول أحد الصحفيين الإسرائيليين، فإنه يُمكن تفسير سلوك المستوطنين، بأن عدم اشتمال اتفاق أوسلو نفسه على تفكيك حتى مستوطنة واحدة قد نزع منهم الذريعة الرئيسية للجوء إلى العنف ولم يبق لهم من حجة سوى حوادث القتل التي يتعرض لها المستوطنون. (موراف، 1993)

وفي ذات السياق، يقول إليشع إيفرات،[12]) أن هنالك ضرورة لوضع الاستيطان الصهيوني في فلسطين في سياقه التاريخي، فهو يعتبر أن ثمة تغييرات جوهرية جغرافية وديموغرافية ستطرأ على الأراضي المحتلة على إثر الانسحاب من غزة وأريحا، وأن مخاوف المستوطنين إزاء هذه التغييرات مبررة، وذلك بالنظر إلى المسارات التي ستشهدها الأعوام الخمسة المقبلة (أعوام الفترة الانتقالية). (1993)

ومع مرور الوقت، وفرت الفترة الانتقالية مساحة زمنية، للاستجابة إلى ردات الفعل المختلفة ضد الاتفاق، فاغتيال رابين، وفر فرصة لإعادة التفكير في ما يجلبه الاتفاق، فاغتياله حسبما يرى محمد هيكل، كان يعني في إسرائيل اغتيال " الأب الباقي والمعترف به للعقيدة الصهيونية والتعصب التوراتي، ولحركة الاستيطان، وللجيش الإسرائيلي والمسؤول النهائي عن أمن إسرائيل". (هيكل، 2004، 445)

وعليه فكل من سيأتي ليخلفه يجب أن يُحاول تلبية النزعة الإسرائيلية السيكيولوجية في هذا الاتجاه. وأن يُثبت أنه قادر على الحفاظ على إسرائيل وخطوطها الحمر. ويبدو أن هذا الأمر هو الذي دفع شمعون بيريز بعد وفاة رابين لأن يحاول الخروج عن الصورة التي رسمها لنفسه كرجل يتصف بالمرونة والاعتدال.

فقد حاول بيريز في أكثر من سياق أن يؤكد لناخبيه أن " القدس سوف تظل موحدة وعاصمة أبدية بالنسبة لإسرائيل، وأن المستوطنات والتوسع فيها مستمران، ثم إن حلم الدولة الفلسطينية غير قابل للتحقق." (هيكل، 2004، 448)

إلاّ أنه ومع ذلك، لم يستطع بيريز أن يصمد أمام التحول الذي حصل في الرأي العام الإسرائيلي، نتيجة ازدياد التشدد تجاه ضرورة الالتزام بثوابت الدولة اليهودية، ونتيجة التركيز على موضوع الأمن للمجتمع الإسرائيلي. فقد أضعفت موجة الهجمات العسكرية لحماس في إسرائيل، التيار المعتدل داخلها ما أفرز بالتالي، تياراً آخر يجنح نحو اليمينية، نتيجة الحاجة للشعور بالأمن.

إذ أشارت استطلاعات الرأي إلى حدوث انخفاض دراماتيكي في شعبية شمعون بيريز لصالح بنيامين نتنياهو، ولم يكن بيريز يُريد أن يُغامر أكثر، بخسارة المزيد من شعبيته قبيل موعد الانتخابات الإسرائيلية، فقرر نتيجة ازدياد قوة اليمين الإسرائيلي، ونتيجة الهجمات الفلسطينية تأجيل الانسحاب من مدينة الخليل، خشية أن يدخل في مواجهة جديدة مع المستوطنين، تفقده المزيد من شعبيته.

ومع ذلك، لم يُفلح بيريز في الفوز بالانتخابات فخسرها لصالح بنيامين نتنياهو، أحد أهم المعارضين السياسيين لاتفاق أوسلو، والذي يرى الكثيرون أنه مع فوز نتنياهو دخل اتفاق أوسلو مرحلة الموت السريري.

---

[12]) إليشع إفرات، هو جغرافي ومخطط مدن إسرائيلي، ويرى أعمال المستوطنين من منظور آخر.

بالتالي، يصبح من الجدير دراسة مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي اللاحق الذي انطلق في تعامله مع الاتفاق من منطق الرفض، ثم النظر في مدى تأثير نتنياهو على سير الاتفاق بين الجانبين. بحيث نأخذ في عين الاعتبار أنه لولا وجود الفترة الانتقالية التي ساهمت في زيادة حدة التوتر بين الجانبين على الصعيد السياسي واليومي، لما جاء شخص مثل نتنياهو إلى الحكم.

ذلك أن الفترة الانتقالية فتحت المجال أمام الرأي العام الإسرائيلي لأن يُعيد النظر في آلية تطبيق الاتفاق. إذ أن سياسة رابين وبيريز خلال الفترة الانتقالية جعلت الإسرائيليين يشعرون بأن الاتفاق لا يوفر لهم الأمن والسلام اللذين كانا أهم ما ورد في الاتفاق.

فعلى الرغم، من التأييد الشعبي الذي تحلى به شمعون بيريز على إثر اغتيال رابين، إلاّ أنه بعدها لم يستطع أن يصمد في وجه العمليات العسكرية داخل إسرائيل، ولم يستطع أيضاً أن يُدافع عن الاتفاق في وجه اليمين المتطرف واليسار.

فقد أثبتت الفترة الانتقالية للرأي العام في إسرائيل أن هنالك حاجة لإعادة التفكير في الاتفاق بحيث تتوازن مع تأييدهم له. وهذان أمران من وجهة نظر إسرائيلية، لا يتنافيان مع بعضهما البعض. فالجمهور الإسرائيلي يُريد أن يستمر في عملية السلام مع الجانب الفلسطيني مع الحاجة إلى أن يكون هذا السلام مُلبياً للاحتياجات الإسرائيلية الأمنية. فالتطبيقات العملية للاتفاق التي سادت خلال الفترة الانتقالية، أكدت على أهمية أن يكون هنالك تعديلات على الاتفاق، توفر الأمن لإسرائيل، بحيث لا يبقَ هشاً، معرضاً للانهيار في أية لحظة.

وقد أدرك نتنياهو مفاتيح اللعبة، فأعلن في حملته الانتخابية عن اهتمامه بفكرة السعي من أجل تحقيق السلم للجانب الإسرائيلي، مؤكداً في ذات الوقت على أهمية موضوع الأمن بالنسبة له.

وذلك على خلاف شمعون بيريز الذي فشل في أن يؤكد على مفهوم الأمن بالنسبة لإسرائيل مركزاً في أكثر من سياق على مستقبل السلام، من خلال حديثه عن الشرق الأوسط الكبير، دون التطرق بشكل جدي للتحديات الداخلية الراهنة التي تواجهه.

وبذلك، فاز نتنياهو برئاسة الوزراء، وخسر شمعون بيريز، ودخل بالتالي، اتفاق أوسلو منعطفاً جديداً وحاسماً.

ب) بنيامين نتنياهو ومعارضته للاتفاق

شكل انتخاب بنيامين نتنياهو في 29 مايو/ أيار 1996، ضربة قوية لعملية السلام، إذ أن نتنياهو معروف بمواقفه المتشددة من الاتفاق، إلاّ أنه مع ذلك قد أكد خلال حملته الانتخابية أنه سيعمل على مواصلة تحقيق السلم، مُؤكداً في ذات الوقت لناخبيه أنه سيعمل على توفير الأمن لهم.

وحسبما يروي دنيس روس، فإن خطاب نتنياهو السياسي لم يُورد خلال دعايته الانتخابية أي ذكر لإمكانية حدوث تسوية سياسية بينه وبين الفلسطينيين، مع ذلك فإن هذا الأمر قد تزامن مع تعهده بأنه سيسعى لتوفير السلم لناخبيه. (2004, 256)

وإذا استندنا إلى هذا الطرح، فإنه يُمكننا أن نُفسر بسهولة تصرفات نتنياهو خلال فترة توليه السلطة في إسرائيل فيما يتعلق بالعلاقة مع الجانب الفلسطيني. ففي ظل السياق الذي يُحيط به لم يكن أمام نتنياهو من خيار سوى أن يستمر في التفاوض مع الفلسطينيين، خاصة وأن عملية السلام تحظى بتأييد المجتمع الدولي وتأييد ثلثي الناخبين الإسرائيليين.

فكما يقول د. عزمي بشارة فقد حاول نتنياهو أن يقود حزب الليكود إلى مواقف أكثر يمينية اجتماعياً وسياسياً، إلاّ أن علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وأوروبا من ناحية، وقاعدة الليكود الاجتماعية من ناحية أخرى لم تتحمل هذا التوجه. (2005، 191)

إلاّ أنه يجب توضيح الآلية التي عمل بها نتنياهو خلال فترة حكمه من أجل التوفيق بين نظرته للاتفاق ولطبيعة العلاقة مع الجانب الفلسطيني، وبين الحاجة إلى السلم والحاجة إلى إرضاء المجتمع الدولي وناخبيه.

يُفسر خطاب نتنياهو الذي ألقاه بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني، كيفية حل هذه المسألة، إذ يقول في خطابه: " إذا نظرتم بدقة إلى ما تم تحقيقه منذ أن جئت إلى السلطة سترون أنني فعلت تماماً ما قد وعدت به الناخبين. فقد قلت قبل الانتخابات، إنه على الرغم من التحفظات التي لدي على ترتيبات أوسلو، فإنني لن أقوم برفضها، إذ أنني سآخذ في عين الاعتبار السياسة الحزبية لحزبي ولقاعدتي الشعبية... عليكم أن تفهموا أن اتفاق أوسلو قد أُعد بطريقة سيئة للغاية، وأنه على الرغم من عدم تطرقه لقضايا الوضع النهائي، إلاّ أنه في ذات الوقت اتجه باتجاه غير مسبوق... إن على رجل الدولة الحقيقي أن ينتبه كثيراً لمصالحه من خلال وضع حدود واضحة خلال المفاوضات" (Enderlin, 2003, 46)

لقد كان نتنياهو واضحاً في تحديد معالم المؤثرات في سياسته تجاه التعامل مع الطرف الفلسطيني، وهو إلى جانب تأكيده على رفضه للاتفاق، يُشير إلى مجموعة من الخطوط الحمراء التي يجب التمسك بها، وبالتالي فإن ذلك يعني إحداث تغيير على الاتفاق، خاصة وأنه في موضع آخر من ذات الخطاب كان قد وجه نقداً لاذعاً للحكومة الإسرائيلية السابقة التي قامت بتقديم تنازلات دون أن تحصل على شيء في المقابل.

وعليه كانت سياسة نتنياهو التي اتبعها ترتكز في الأساس على التأكيد على أن اتفاق أوسلو هو اتفاق ضعيف، وأنه على الرغم من ذلك يجب احترامه لأن حكومة إسرائيلية منتخبة ديموقراطياً هي التي قامت بالتوقيع عليه. غير أنه في المقابل، ومن أجل أن يتوافق هذا الاتفاق مع نظرة نتنياهو له، فيجب إدخال بعض التعديلات عليه.

وهذا ما صرح به نتنياهو علناً لدى زيارته إلى واشنطن في تموز/ يوليو 1996، حيث قال للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون إنه يحترم اتفاق أوسلو لأن الحكومة الإسرائيلية السابقة، والمنتخبة ديموقراطياً هي التي وقعت عليه، إلا أنه يجب إجراء بعض التعديلات على الاتفاق من خلال البدء بمفاوضات جديدة بشأن بعض أجزائه. وقد أشار نتنياهو حينها إلى مدينة الخليل، وبعض البنود المتعلقة بها التي يجب تعديلها. (Ross, 2004, 261)

وفي واقع الأمر إن ما حدث لاحقاً، كان تطبيقاً لرؤية نتنياهو للاتفاق، بحيث قبل الجانب الفلسطيني الدخول في موجة من المفاوضات الجديدة حول اتفاق أوسلو، وتحديداً مدينة الخليل والتي أسفر عنها توقيع بروتوكول الخليل بتاريخ 15 يناير/ كانون الثاني 1997.

تبرز في هذا السياق حاجة للرجوع إلى النهج النظري للرسالة للتأكيد على أهمية دور الشخوص ضمن إطار العملية السياسية، وبالتالي فهم تأثير الفترة الانتقالية على الاتفاق، إذ إنها ساهمت وساعدت في وصول شخص مثل بنيامين نتنياهو، إلى سدة الحكم في إسرائيل، فاتجه بالاتفاق نحو الرؤية التي يراها ملائمة وملبية لأفكاره وقناعته بخصوص مجمل العملية مع الجانب الفلسطيني، ومجمل الاتفاق.

فحسبما يرى Robert Jervis فإنه يمكن تفسير قرارات هامة وسياسات متبعة لدى صانعي السياسة في الدول من خلال فهم ودراسة قناعاتهم الشخصية بشأن العالم المحيط بهم، ومن خلال دراسة نظرتهم إلى الأطراف الآخرين. (1999, 266)

كما يُضيف في هذا المجال، Robert Putnam، فيقول إن سياسة الدولة الخارجية تُحددها مجموعة من المحددات الداخلية: الأحزاب، الطبقات الاجتماعية، وجماعات المصالح، الرأي العام، الانتخابات، فلا تنحصر فقط في شخوص السلطة التنفيذية والترتيبات المؤسساتية، بل تتعداها إلى الأمور سابقة الذكر. (1988, 432)

بالتالي، فإنه في ظل الطرحين السابقين، نجد أنه يُمكن تفسير تصرفات بنيامين نتنياهو، على أساس الأخذ بعين الاعتبار محددات السياسة الداخلية، وما تفرضه من توجهات، إلى جانب رؤيته الشخصية، ومواقفه السياسية من الاتفاق.

لقد كان نتنياهو يدرك تماماً، أن هنالك رغبة عارمة داخل المجتمع الإسرائيلي في المضي قُدماً باتجاه عملية السلام مع الجانب الفلسطيني. لذلك، نجد أن نتنياهو وبعد أن شعر بالتأييد الشديد الذي يحظى به الاتفاق، قام في شهر أبريل/ نيسان 1997 بالإعلان عن قبوله لاتفاق أوسلو. كما نجد الأحزاب في إسرائيل، على اختلافها، قد قبلت به أيضاً، ولكن الانقسام كان دوماً حول التفاصيل، وحول آلية التطبيق. (Elazar,1996)

وتأسيساً على ما سبق فإن معارضة نتنياهو للاتفاق، جعلته يُفسره بالطريقة التي يراه ملائمة بحيث تُرضي ناخبيه وتُرضي المجتمع الدولي. وربما يُوضح هذا الأمر سبب قيام نتنياهو بالانسحاب من أجزاء من مدينة الخليل على الرغم من اختلاف ذلك مع عقيدته وأفكاره. فالانسحاب من أراضٍ في الضفة الغربية يعني خروجاً عن السياسة المتبعة لحزب الليكود، الذي لا يؤمن بتقديم أي تنازل يتعلق بأراضي يهودا والسامرة، أراضي الدولة العبرية.

ويعزو Neill Lochery، أسباب انسحاب بنيامين نتنياهو من الخليل إلى عامل رئيس هو أنه لا يُريد أن يظهر أمام حزبه بأنه تخلى عن مبادئ الحزب، وفسّر الانسحاب على أساس أن الحكومة السابقة ألزمت إسرائيل بالانسحاب، كما أن الضغط الدولي الذي تواجهه إسرائيل، وتحديداً من قبل الولايات المتحدة، أجبره على تنفيذ هذا الالتزام. (2000, 230)

في المقابل، فإن وضع نتنياهو داخل حزبه قد ساعده كثيراً في أن يلتزم بتطبيق أفكاره بشأن توسيع المستوطنات وزيادة عددها، دون أن يحتاج إلى المناورة في ذلك، كما فعل رابين وبيريز، إذ أن أحكام أوسلو ورؤيته لها لا تُجبره، من وجهة نظره، على الالتزام بعدم توسيع المستوطنات أو إقامة أحياء جديدة حول القدس.

فقد حصل نتنياهو على الدعم الذي يُريده لجهة عدم إعادة المزيد من الأراضي للفلسطينيين، من حزب الليكود، ومن حركة المستوطنين، وشركائه في الإئتلاف الحكومي. ((Stein, 1997,78

كان نتنياهو، خلال فترة حكمه يُريد أن يحقق ستة أمور وهي حسبما يُوردها Kenneth Stein، على النحو التالي:

1. زيادة فرص بقائه كرئيس للوزراء، وأن يخوض الانتخابات التشريعية المقبلة ويفوز فيها.
2. السعي من أجل ضمان الأمن الشخصي والقومي للإسرائيليين.
3. طلب التأكيد على تبادلية الالتزامات مع السلطة الفلسطينية في تنفيذ اتفاقات أوسلو دون وقف المستوطنات الإسرائيلية.
4. تقليل وتأجيل الانسحابات الإسرائيلية من الضفة الغربية، وخلق حقائق جديدة على الأرض، وذلك من أجل تحسين الموقف التفاوضي لإسرائيل خلال مفاوضات الوضع النهائي، التي كان من المفترض أن تبدأ في مايو/أيار 1999.
5. ضمان توافر الظروف المساعدة من أجل أن تستمر إسرائيل في زيادة التواجد الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، وخاصة في وحول القدس من خلال توسيع وبناء بعض المستوطنات الجديدة.
6. تسريع البدء بمفاوضات الوضع النهائي، و/أو أن يجمع بين انسحابين أو أكثر من الانسحابات المقررة في رزمة دبلومسايةٍ واحدة، تمنع إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً. (1997,78-79)

بالتالي، فإنه تحقيقاً لهذه الرؤيا، فإن أول ما قام به نتنياهو هو فتح النفق تحت المسجد الأقصى مُثيراً بذلك حفيظة الفلسطينيين، ومن ثم إعادة التفاوض على وضع مدينة الخليل. وفي وقت لاحق، أصدر أوامره بالبدء بأعمال البناء في مستوطنة جبل أبوغنيم (هارحوماه).

وكان على الدوام ينتهج سياسة يهدف من ورائها إلى تجميد عملية تكون محصلتها النهائية إعادة مزيد من الأراضي إلى الفلسطينيين، وأنه في حال تمت إعادة بعض من الأراضي إلى السلطة الفلسطينية، فإنها ستكون غير مترابطة جغرافياً، تماماً كما حصل مع أول انسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية والذي وافق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلي في 21 آذار/ مارس 1997، حيث تمت إعادة ما مقداره 7% من أراضي الضفة الغربية، والتي شكلت على أرض الواقع ما مقداره 2%، إذ أن الـ 5% المتبقية كانت تشمل المناطق (ب)، التي كان جزء من السيطرة عليها يقع في يد السلطة. (Stein, 1997,87)

علاوة على ذلك فإن رؤية نتنياهو للدولة الفلسطينية التي أعلن عنها كانت تتناقض ورؤية الجانب الفلسطيني، ففي كثير من الأحيان كان يُشدد على فكرة أنه فيما لو تم منح الجانب الفلسطيني حكماً ذاتياً، فإنه سيكون حكماً ذاتياً مشروطاً بما يتناسب ورؤية إسرائيل.

وباختصار شديد، يُمكن تلخيص سياسة نتنياهو تجاه الاتفاق وتجاه الطرف الفلسطيني على أساس أنها مبنية على المضي قُدماً في عملية السلام من أجل ضمان الأمن لإسرائيل، في حين يتم الالتزام بتقليل حجم الأراضي التي تتم إعادتها إلى السلطة الفلسطينية قدر المستطاع، وذلك بما يتوافق مع رؤيته للاتفاق.

وقد كان لهذه السياسة المتبعة آثار كارثية على مجمل العملية بين الجانبين إذ أنها لم تؤدي إلى تحسين العلاقة بينهما بل أدت إلى زيادة حدة التوتر، وزيادة قنوط الجانب الفلسطيني من إمكانية التوصل إلى حل يُفضي في نهاية المطاف إلى إحقاق الثوابت الفلسطينية.

القسم الثاني: مواقف الأطراف الفلسطينية المعارضة

كما تمت الإشارة سابقاً، فإنه يُمكن تقسيم المعارضة في الجانب الفلسطيني إلى قسمين اثنين الأول، معارضة مسلحة، تُعبر عن رفضها من خلال الممارسات على الأرض، ومن خلال استخدام القوة. أمّا الثاني، معارضة النخبة السياسية، والتي تُعبر عن رفض الاتفاق عبر التصريحات والبيانات والمواقف السياسية.

وهذا التقسيم في مجمله يستند إلى طبيعة المعارضة الفلسطينية التي أخذت هذا الشكل، فهي من جهة تجمع بين الأطراف التي تملك مقدرات المقاومة المسلحة وتقويض الاتفاق وفق هذا الأساس، أمّا المعارضة الثانية فهي معارضة النخبة التي لا تملك سوى ما يتوفر لها من وسائل للتعبير السلمي عن معارضتها للاتفاق.

1) المعارضة العسكرية

مما لا شك فيه، فإن المرحلة الانتقالية، كانت عاملاً مساعداً أساسياً في التأثير على سير الاتفاق وتطبيقه إلى جانب قلب موازين التأييد له. فكلما ازدادت حدة العمليات العسكرية الفلسطينية داخل إسرائيل، ازدادت موجة تبادل الاتهامات بين الجانبين بشأن المسؤول عنها. إذ كانت الحكومة الإسرائيلية تُلقي باللوم على الجانب الفلسطيني وتحمله مسؤولية فشل الالتزام ببنود الاتفاق المتعلقة بوقف "أعمال العنف". وبالتالي تقوم بوقف تطبيق إعادة الانتشار وإعادة أراضٍ للسلطة الفلسطينية، وفي المقابل يقوم الجانب الفلسطيني بإلقاء المسؤولية على الطرف الإسرائيلي على أساس كونه الطرف الذي يُغذي هذه الأعمال ضده نتيجة ممارساته.

وبغض النظر عن تبادل الاتهامات بين الجانبين، فقد كانت هنالك حقيقة واقعة على الأرض، تتمثل في القوى الفلسطينية الرافضة للاتفاق، والتي اتخذت من العمل المسلح منهجاً لها. فمن الضروري هنا النظر في موقف واستراتيجية هذه القوى، خلال الفترة الانتقالية، بحيث يتم التركيز على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لما كان لآلية عملها ضد الاتفاق تأثير كبير على تطبيقه.

أشرنا في وقت سابق إلى الرسالة التي قام بتوجيهها الزعيم الروحي لحركة المقاومة الإسلامية، الشيخ أحمد ياسين، والتي يُعبر فيها عن موقفه الرافض للاتفاق، ويصرح أنه ستتم مقاومته.

ويتضح أيضاً موقف حماس من الاتفاق عبر البيان الصادر عن الناطق الرسمي لحركة حماس، إبراهيم غوشة، بتاريخ 4/9/1993، والذي يقول فيه إن " مشروع غزة – أريحا لا يُمثل الشعب الفلسطيني على الإطلاق، ولا يُمثل قواه المجاهدة ورموزه الوطنية، ولا يُمثل مؤسسات منظمة التحرير نفسها... وإن حركة حماس ستستمر في معركتها الطويلة ضد العدو الصهيوني، وإن مشروع غزة لا يُلزمنا ولا يُلزم شعبنا بشيء، وأن هذه التطورات وهذه الأحداث لن تزيدنا إلا إصراراً وإيماناً بصحة طريقنا ومنهجنا ومشروعنا الإسلامي لتحرير فلسطين... وأن حركة حماس ومعها كل القوى والفصائل قادرة على تحقيق آمال شعبنا وقيادته عن طريق الجهاد والتحرير." (1993، 210-213)

وبمناقشة هذا الخطاب يتبين لنا الآتي:

1) أن موقف حماس من الاتفاق، هو موقف رافض، حتى قبل تطبيقه على الأرض، لأنه، حسب الرؤية التي تطرحها حماس، لا يُلبي أدنى الحقوق الفلسطينية.

2) أن حماس، حتى بعد توقيع الاتفاق، ستلتزم بنهج المقاومة ولن تتخلَ عنه، وإنما عادت لتؤكد عليه من جديد، باعتبار أنه سيكون استراتيجية عملها خلال المرحلة المقبلة؛ المرحلة الانتقالية.

3) أن حماس لا تعترف بقيادة السلطة الفلسطينية التي ستقوم إثر توقيع الاتفاق، وهذا يُشكل استشرافاً لما ستؤول إليه العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحماس في وقت لاحق، والذي تجسد فيما بعد بموجة المواجهات بين السلطة وحماس إثر سلسلة الاعتقالات التي

قامت بها السلطة الفلسطينية لأفراد من حماس نتيجة العمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية.

وموقف حماس المتشدد تجاه ما جاء به الاتفاق ينبع من عاملين أساسيين، الأول شعور حماس، كما أشرنا، بأن الاتفاق لا يُلبي المطالب الفلسطينية لأنه لم يتطرق لقضايا الصراع الرئيسة، والثاني، أن الاتفاق جاء بمعزل عن التشاور مع القاعدة الشعبية الفلسطينية في الداخل.

فحسبما ذكر إبراهيم غوشة في نفس البيان السابق، فإن الاتفاق ليس سوى إدارة ذاتية هزيلة على أقل من 2% من أرض فلسطين، وستكون هذه الإدارة مرتبطة بالاحتلال، فلا سيادة ولا سلطة ولا عودة للنازحين إلى أرضهم، والقدس ستبقى تحت الهيمنة الإسرائيلية، والمستوطنات مستمرة وبحماية الاحتلال، وجميع المعابر ستبقى تحت رعايته. (1993، 211)

ويتضح من هذا الخطاب حجم التركيز والاهتمام الذي توليه حماس لقضايا الحل النهائي، والتي ترى في التطرق لها عبر الصيغة الواردة في الاتفاق، إجحافاً بالحقوق الفلسطينية المشروعة. بالتالي، كان عدم التطرق لهذه القضايا بالإعلان عن التوصل إلى حل عادل لها، سبباً قوياً بالنسبة لحماس من أجل اعتبار أن الاتفاق ينسف جوهر القضية الفلسطينية ويُفرغها من مضمونها. وعليه يكون الحل، من وجهة نظرها قائماً على أساس مقاومة هذا الاتفاق المجحف.

وفيما يتعلق بآلية التوصل إلى الاتفاق، فتوجه حماس نقداً لاذعاً لقيادة م.ت.ف على أساس أنها قامت وحدها بالتوصل لهذا الاتفاق، بما لا يعكس القوى والحراك السياسي المجتمعي داخل الأراضي الفلسطينية، إذ يقول غوشة إن " حفنة من القيادات.. بزعامة عرفات [عملت] على تزييف إرادة شعبنا واتخاذ قرارات مصيرية تصب في مصلحة العدو الصهيوني المحتل، وتهدف إلى تدمير قضيتنا". (1993، 211)

إذ ترى حماس في آلية صناعة القرار داخل أطر م.ت.ف، تفرداً قائماً على الشخوص التي تقوم وحدها باتخاذ القرار داخل المنظمة، بما ينعكس سلباً على القضية الفلسطينية.

ولذلك كله، كان موقف واستراتيجية حماس منذ البدء متشدداً تجاه الاتفاق، إذ كانت تؤمن داخلياً بضرورة تغيير الوضع القائم من أجل تحرير فلسطين التاريخية، وبأن إسرائيل لن تعمل على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية عبر الوسائل السلمية وإنما عبر القوة. وهذا يعني أن حماس تنظر إلى إدارة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي على أساس أنها علاقة تقوم على وجود رابح واحد وخاسر واحد (zero-sum game). ما يعني أن عملية الحوار والتفاوض لا تُشكل أولوية في استراتيجيتها، ما ينفي اللجوء إلى الطرق السلمية من أجل التوصل إلى الحقوق المشروعة. بالتالي، فإن المتوقع أن تتجه الأمور نحو التصعيد ومن ثم نحو الفشل.

وما ذُكر في السابق يختلف كُلياً مع ما يُقدمه خالد الحروب في مقالته " حماس واتفاق غزة- أريحا"، التي يقول فيها إن" حماس قد رسمت آلية محاربتها للاتفاق وحددتها بالمواجهة السياسية والإعلامية، والإقناع الجماهيري، وألقت بالكرة في ملعب سلطة الحكم الذاتي ووضعت خطاً أحمر، وطالبتها بالتزامه لقاء المعارضة غير العنيفة التي تنتهجها حماس". (1993، 33)

فهذا الطرح يتعارض مع التطبيقات العملية التي انتهجتها حماس، والتي لم تكتف بالمواجهة الإعلامية، وإنما أيضاً اتخذت من المقاومة المسلحة نهجاً أساسياً لها في مقاومتها للاتفاق. ما يعني أن أسلوب حماس ضد الاتفاق، قد انعكس تطبيقاً على الأرض من خلال العمليات المسلحة من أجل فرض أمر واقع يؤدي إلى وقف تطبيق الاتفاق.

بحيث يُصبح من الضروري النظر إلى هذه الاستراتيجية في ظل السياق المحيط بها، وبالتالي دراسة تأثيراتها على تطبيقات الاتفاق. خاصة وأن نهج حماس المتبع يتعارض والاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل- والسلطة الفلسطينية، فالأخيرة ملزمة حسب الاتفاق أن تضبط "أعمال العنف" وتُوقف "الإرهاب" و التحريض ضد إسرائيل. وعلى هذا الأساس انطلقت إسرائيل في موجة توجيه الاتهامات للسلطة الفلسطينية بأنها لا تفِ بالتزاماتها الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، بل وإنها في كثير من الأحيان تشجع هذه الأعمال، وبالتالي بدأ الاتفاق بالانهيار.

فبعد المباشرة بمفاوضات اتفاق غزة – أريحا عام 1994، كانت عمليات حماس المسلحة، وإلى جانبها أيضاً عمليات الجهاد الإسلامي، تُلقي بظلالها على المفاوضات بين الجانبين. إذ يقول دنيس روس Dennis Ross، إن إسرائيل على إثر الهجمات التي وقعت ضدها أخذت تُركز على موضوع الأمن، وتُصر أن يقوم الفلسطينيون بتنفيذ التزاماتهم في هذا المجال، في حين أن الجانب الفلسطيني كان يُريد في تلك الفترة انتقالاً حقيقياً للسلطة من إسرائيل لـه، بمـا يشمـل مسؤوليـات الأمـن فـي الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، الأمر الذي رأت إسرائيل أنه من الصعوبة بمكان تحقيقه في ظل أجواء العنف التـي تعيشهـا. (2004,190-191)

بالتالي، كان على عرفات أن يتخذ موقفاً حاسماً من حماس والأطراف الأخرى، التي رأى فيها تهديداً للاتفاق، وعليه بدأت موجة الاعتقالات ضد حماس والجهاد الإسلامي، لوقف ما تقوم به ضد إسرائيل، بل وتصاعدت وتيرتها لا سيما عام 1996.

غير أن السؤال الذي يبقى قائماً في الأوساط الإسرائيلية، يتعلق بمدى جدية ياسر عرفات في تلك الفترة في التعامل بحسم مع القائمين على العمليات المسلحة الموجهة ضد إسرائيل. فإتمار رابينوفيتش Itamar Rabinovich، يُشكك في جدية عرفات في هذا المسألة فهو يرى أن ما قام به عرفات هو مجرد أسلوب تكتكي لأجل أن يُقنع الجانب الإسرائيلي بالحصول على 13% إضافية من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. (1999,84)

فبإلقاء نظرة على تلك الفترة يُلاحظ أنها قد شهدت تزعزعاً شديداً لجهة التأييد الذي يحظى به عرفات والاتفاق. إذ أخذت الأوساط الشعبية والسياسية تُلمح إلى أن الهدف من إنشاء السلطة الفلسطينية هو المُحافظة على أمن إسرائيل أكثر منه إحداث تغير حقيقي على مستوى الحياة اليومية والمستقبلية للفلسطينيين. وجاء ذلك، نتيجة للفترة الانتقالية، التي سادت فيها أجواء من عدم الالتزام بتطبيق الاتفاق، والتأثير على قضايا الوضع النهائي، إلى جانب سلسلة العمليات المسلحة الفلسطينية التي منحت للجانب الإسرائيلي ذريعة وقف تنفيذ الاتفاق.

لقد سمحت الفترة الانتقالية أن تترك مجالاً للأطراف جميعها، سواء تلك القائمة عليه أو المؤثرة فيه، أن تتصرف بحرية كاملة، فلديها مساحة زمنية كافية للقيام بتنفيذ استراتيجياتها.

فإسرائيل كان لها من الوقت ما يكفي للاستمرار في ممارساتها، وكان لقوى المعارضة ما يكفي من الوقت أيضاً، خلال الفترة الانتقالية، كي تقوم بالرد عليها بعنف، في حين تبقى السلطة الفلسطينية الحلقة الأضعف في هذه السلسلة، لأنها المطالبة بتنفيذ الاتفاق دون أن تملك الصلاحيات، ودون أن تملك القاعدة الشعبية التي تُساعدها على ذلك.

وقد علق أحمد قريع (أبو علاء) على هذا الأمر بالقول إنه كلما ازدادت قوة الإسلاميين كلما قلت احتمالية انتهاء الاحتلال، وكلما قلت مقدرة عرفات على مواجهتهم.(Ross, 2004,191)

بالتالي، دخلت العلاقة بين الجانبين في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، فعلى سبيل المثال نفذت حماس في 6 أبريل / نيسان 1994، عملية مسلحة كرد على مذبحة الحرم الإبراهيمي. ونفذت من ثم أكبر سلسلة عمليات لها عندما أعطى شمعون بيريز موافقته لجهاز الموساد الإسرائيلي باغتيال يحيى عياش، أحد قادة حماس، والذي تعتبره إسرائيل العقل المدبر وراء معظم الهجمات التي كانت تُشن ضدها، وذلك بتاريخ 5 يناير/ كانون الثاني 1996، حيث نفذت أربع عمليات عسكرية انتقاماً له، بدأت بتاريخ 25 يناير/ شباط 1996، وقُتل فيها نحو 60 إسرائيلياً. (Israeli Ministry of Foreign Affairs, 2000)

وبعد سلسلة العمليات الأخيرة لحماس، أصدر شمعون بيريز أوامره بفرض الحواجز على الضفة الغربية، ووقف المفاوضات بشأن الانسحاب من مدينة الخليل والتي كان مقررة في 15 أيار/ مايو 1996.

وعندما أعطى بنيامين نتنياهو موافقته بشأن البدء في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم (هارحوماه)، وقعت عملية لحركة حماس في تل أبيب وقتلت ثلاثة إسرائيليين. وقد سمحت هذه العملية لإسرائيل بأن تحدث نقلة في الاهتمام العالمي وتحوله من التركيز على موضوع المستوطنات إلى تركيز على موضوع توفير الأمن لإسرائيل، وقد أعلنت إسرائيل حينها أنه إذا أرادت السلطة استئناف المحادثات مع إسرائيل فإن عليها أن تتعاون أكثر في المجال الأمني، وأن تُحارب " المنظمات الإرهابية"، وتُدمر البُنية التحتية للإرهاب. (Mahle, 2005)

ومع ازدياد حجم العمليات حماس المسلحة داخل إسرائيل، دخلت العلاقة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية مرحلة من التصلب باتجاه تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وبدأ كل جانب بتوجيه سلسلة من الاتهامات بالتقصير ضد الجانب الآخر، إضافة، إلى الاستمرار في السياسات الأحادية وسياسات الفعل وردود الفعل.

وقد عبرت عن هذا الطرح وزيرة الخارجية الأمريكية حينها، مادلين أولبرايت، التي قالت إنه "ليس هنالك أي توافق بين العمليات العسكرية والجرافات الإسرائيلية، وبين قتل الأبرياء، وبناء المستوطنات، بالتالي، فإنه من الصعب الحديث في المواضيع السياسية في مناخ من الخوف والإرهاب." (Ross, 2004, 354)

وتجدر الإشارة إلى نتائج عمليات حماس المسلحة، التي يُمكن حصرها في ثلاثة تأثيرات أهمها:

1. فتح المجال أمام الأطراف المشاركة في الاتفاق والمؤثرة فيه من أجل تبادل الاتهامات، وعدم تنفيذ التزامات الاتفاق. وقد تم توضيح هذا الأمر سابقاً.
2. التأثير على التأييد العام للاتفاق سلباً داخل الأراضي الفلسطينية، فعلى الرغم من أن الكثير من استطلاعات الرأي كانت ضد العمليات المسلحة [13]) خلال الفترة 1993-1996، إلاّ أنه نتيجة لها بدأت حدة التأييد للاتفاق تقل. فإذا نظرنا إلى مجمل العملية بين الجانبين على أنها ترتكز إلى وجود عوامل مؤثرة ومتأثرة، فإنه يُمكن تحليل هذا الأمر على النحو التالي: نتيجة للعمليات العسكرية رفضت إسرائيل تطبيق ما تم الاتفاق عليه، ونتيجة لهذا الرفض، لم يشعر الفلسطينيون بوجود أي نوع من التحسن على حياتهم اليومية، ما زاد من حدة معارضتهم لهذا الاتفاق.
3. التأثير سلباً على الرأي العام الإسرائيلي، إذ أن العمليات المسلحة داخل إسرائيل، أدت إلى زيادة حدة التشدد تجاه العملية السلمية مع الفلسطينيين. ما نتج عنه في نهاية

[13] يُشير د. خليل الشقاقي إلى أن التأييد لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد ارتفع إثر مذبحة الحرم الإبراهيمي عام 1994 من 37% ليصل مع بداية عام 1997 إلى 82%. وأن تأييد الهجمات العسكرية قد انخفض بشكل دراماتيكي من 57% في عام 1993 إلى 20% في عام 1996 إثر عمليات حماس العسكرية. إلاّ أن الهجمات في تل أبيب عام 1997 إثر بدء البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم قد حصلت على تأييد ما مقداره 40% وهو ارتفاع كبير عما كانت عليه النسبة في عام 1996 (20%). (Shikaki, 1998)

المطاف صعود اليمين الإسرائيلي إلى الحكم، فالعمليات المسلحة التي قامت بها حماس ثأراً ليحيى عياش خلال عام 1996، قد أثرت على توجه الرأي العام الإسرائيلي عشية الانتخابات لصالح بنيامين نتنياهو.

2) معارضة النخبة

ترجع معارضة النخبة الفلسطينية للاتفاق إلى فترة ما قبل توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، والتي تبلورت فيما بعد على شكل قوى رفض فلسطينية تم التعبير عنها في بيان الفصائل العشرة الرافضة للاتفاق، واستمرت بعدها بعض مواقف هذه النخبة برفض الاتفاق، والتشكيك فيه، وفي الشكل الذي جاء عليه، مُستمدة، فيما بعد، رفضها له من التداعيات التي يأتي بها على أرض الواقع، وخلال الفترة الانتقالية.

فبتاريخ 22 آب/ أغسطس 1993، أعلن ممثل م.ت.ف في لبنان وعضو اللجنة التنفيذية، شفيق الحوت تعليق عضويته في اللجنة التنفيذية، مُطالباً في ذات البيان بطرح الثقة عن القيادة الفلسطينية الموقعة على الاتفاق، حيث يرى أن الاتفاق يُهدد الثوابت الفلسطينية ويتجاوز الخطوط الحمراء. (1993، 198)

وبتاريخ 23 آب/ أغسطس 1993، دعا المسؤول العسكري لقوات حركة فتح في لبنان، العقيد منير مقدح، ياسر عرفات إلى الاستقالة قائلا: " إذا كان عرفات لا يجد سوى غزة وعاصمتها غزة نتيجة للتهديد والترغيب الأمريكيين وعبر النظام المصري، فما عليه إلاّ الاستقالة". (1993، 200)

من جانبه، قال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، أحمد جبريل، وبتاريخ 30 أب / أغسطس 1993، إن عرفات ومن معه سيدفعون ثمن توقيع الاتفاق لأنه يكون بذلك قد لبى الخطة الصهيونية بإيقاف الانتفاضة والقضاء عليها، مذكراً إياه بمصير السادات، في إشارة منه إلى أن مصير عرفات سيكون نفس المصير. (1993، 204)

من جهة ثانية، عقدت القيادات المركزية للفصائل العشرة في 1 أيلول/ سبتمبر 1993، اجتماعاً استثنائياً لمناقشة الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه، توضح فيه موقفها منه ورأيها فيه، فترى أنه انصياع كامل للمقترحات الأمريكية – الإسرائيلية، وأنه تكريس للاحتلال الإسرائيلي والسعي لإضفاء الشرعية عليه، وأنه يُصادر الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني. (1993، 208)

وكان لعضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئيس الدائرة السياسية حينها، فاروق القدومي، تصريح صحفي، بتاريخ 9/9 /1993، يقول فيه إن: " مسودة المشروع المقترح والاعتراف المتبادل بنصوصهما يمسان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وميثاقه الوطني"، لذلك فقد وقف منهما موقف المعارض. (الحسن، 1995، 338)

وكما أوضحنا في بداية هذا القسم، فإن تطبيقات الاتفاق على أرض الواقع عكست الكثير من تنبؤات المعارضين له، إلى جانب أن حدة هذه المعارضة كانت تزداد كلما ازدادت التطبيقات العملية إجحافاً بالحقوق الفلسطينية.

فمن جانبه يرى د. إدوارد سعيد أن الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي يُبقي كل القضايا الأساسية معلقة من دون حل، بينما يستمر المستوطنون في أعمالهم الاستفزازية، وتستمر مصادرة الأراضي، ويزداد عدد المستوطنات. ومن وجهة نظره فإن الاتفاقات المبرمة في المرحلة الانتقالية تضع قيوداً على المرحلة المقبلة، تؤثر على نتائجها، بحيث تتم الاستفادة من المستوطنات المقامة كي تكون ورقة مساومة قوية في يد إسرائيل في أية مفاوضات مستقبلية. (2002، 18-22)

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن حجم المعارضة في صفوف النخبة السياسية الفلسطينية للاتفاق كانت أكبر بكثير من حجم التأييد لها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن القيادة الفلسطينية الموقعة على الاتفاق لم تعمل على الحصول على الشرعية المناسبة للتوقيع عليه.

فالاتفاق لم تتم المصادقة عليه ضمن القنوات الشرعية له من خلال المجلس الوطني الفلسطيني، وإنما تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بفارق صوت واحد مع الاتفاق. (Rubenberg, 2003, 56-7)

ويعكس هذا الأمر مسألتين اثنتين، الأولى، حجم التأييد للاتفاق داخل أطر م.ت.ف. والثانية، آلية اتخاذ القرار من قبل الشخوص المؤثرة، وتحديداً ياسر عرفات، الذي كان يُدرك في ذلك الوقت أنه في حالة تم إقرار الاتفاق عبر القنوات الفعلية له، فإنه لن يحصل على التأييد المتوقع له، وبالتالي فسيكون الاتفاق فاقد الشرعية، وقد كان عرفات في غنى عن هذا الأمر حينها.

كما أن ذلك يقودنا، بالضرورة إلى التطرق إلى مسألة الحديث عن تعزيز البنية الداخلية الفلسطينية، والتأكيد على أهمية التأييد الشعبي والفصائلي للاتفاق، والتي كان يجب على الجانب الفلسطيني تعزيزها من خلال الاعتماد على التعددية السياسية في أطرها، وطرح مفاهيم الحوار بين فصائلها المختلفة، لتضمن بالتالي، استمرار التأييد الشعبي لها خلال الفترة الانتقالية، فلا تخرج الأمور عن نطاق سيطرتها. وستتم مناقشة هذا الموضوع في الفصل الرابع والأخير من الرسالة.

الخلاصـــة

راجعنا في هذا الفصل موضوعاً أساسياً يتعلق بتوقعات كل جانب من الاتفاق، وكيف أدت التوقعات المختلفة إلى تطبيق مختلف عما توقعه كل طرف. ويُمكن تلخيص توقعات الجانب الفلسطيني من اتفاق أوسلو على أساس أنه سيكون مُقدمة لإقامة دولة فلسطينية في المناطق التي ستُحال إليه بموجب الاتفاق. أمّا الجانب الإسرائيلي فتوقعاته الرئيسة كانت تقوم على أساس الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأراضي ومحاولة الإبقاء على السيطرة الفعلية عليها في يده.

ونتيجة لكون هذه التوقعات كانت متضاربة فيما بينها، وجاءت نتيجة عدم اتفاق الجانبين منذ البداية على توضيح مكامن التضارب، وحلّها بشكل جذري، فقد أدت إلى أن يتصرف كل طرف وفقاً لرؤيته الخاصة، ما نتج عنه في نهاية الأمر ازدياد حدة الأزمة بينهما لا حلحلتها.

وقد جاء تنفيذ توقعات كل جانب خلال الفترة الانتقالية، التي تُعتبر مقدمة للمرحلة النهائية، على خلاف الطرف المقابل، ما تسبب في تعميق المشكلة بينهما. إذ أنه وبناء على توقعاته للمرحلة النهائية، عمد كل جانب إلى استغلال الفترة الانتقالية لتحقيق تصوراته بشأن المرحلة الدائمة من اتفاق أوسلو. ونظراً لاختلاف التصورات التي كانت لدى كل طرف عن شكل تلك المرحلة فقد جاء الأسلوب والسياسة التي اتبعها كل طرف مختلفة عن السياسة المنتهجة من قبل الطرف الآخر، ما كان له الأثر الأكبر في تقويض الأسس التي قام عليها اتفاق أسلو.

فقد استمر الجانب الفلسطيني بالتأكيد على أن الاتفاق سيقود إلى قيام دولة فلسطينية، فيما عمل الطرف الإسرائيلي على فرض حقائق ووقائع جديدة على الأرض، تتمثل في الاستمرار في النشاطات الاستيطانية، التي انعكست سلباً على مفهوم الاكتمال السيادي للدولة الفلسطينية.

كما تمت الإشارة إلى الممارسات الإسرائيلية بشأن آليات تطبيق توقعاته، في الوقت الذي فسرنا فيه، خلال هذا الفصل، الرأي القائل بأن الجانب الإسرائيلي يملك مختلف مقدرات إدارة العلاقة مع الجانب الفلسطيني، في حين أن الأخير لا يملك من هذه المقدرات سوى أن يقوم بنفي أي ادعاءات قد تطاله بشأن عدم الالتزام ببنود الاتفاق، أو أنه غير جدير بأن يكون شريكاً في أية عملية تفاوضية مستقبلية.

إلاّ أنه تجدر الإشارة، ضمن خلاصة هذا الفصل، إلى أنه، وعلى الرغم من أن الجانب الفلسطيني لم يُحاول أن يكون لديه تكتيك استراتيجي يستخدمه في المرحلة الانتقالية لصالحه، فقد لعب عاملان أساسيان دوراً مهماً في أن يكون الجانب الإسرائيلي المستفيد الأول من الاتفاق. ويتجسد هذان العاملان أولاً في امتلاك الجانب الإسرائيلي لصلاحيات كبيرة لجهة السيطرة على الحياة اليومية للفلسطينيين، أمّا العامل الثاني فيتعلق بطبيعة الممارسات الإسرائيلية، التي تجد لها سنداً في الاتفاق، أو أنها تأتي على شكل خرق له إن كانت تميل لصالح الجانب الفلسطيني، وهذان العاملان يأتيان نتيجة الخلل في موازين القوى لصالح طرف على حساب الآخر. وقد تم توضيح هذا الأمر من خلال دراسة آلية تعامل الجانب الإسرائيلي مع المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ذات السياق، تجدر الإشارة إلى أن آلية العمل الإسرائيلية قد ساهمت إلى حد كبير في تحقيق الرؤيا الإسرائيلية العامة من الاتفاق، والتي استندت بشكل كبير إلى تقويض مفهوم السيطرة الفلسطينية، من خلال فرض الحقائق على الأرض، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على مفهوم اكتمال السيادة، التي تُعتبر ركناً هاماً من أركان قيام دولة قابلة للحياة.

وتوضح مُجريات الأمور التي سادت إثر توقيع الاتفاق طبيعة العلاقة بين الجانبين، إذ أن الممارسات على الأرض وتداعياتها تُوضح أن العلاقة بينهما لم تتطور لتصل إلى حد الخروج من إطار العداوة بينهما، إذ لم ينجحا في التأسيس لعامل بناء الثقة بينهما، والذي كان أحد أهم أهداف المرحلة الانتقالية. فلم يستطيعا الانتقال من حالة العداء إلى حالة من الشراكة بينهما، وجاء ذلك نتيجة الممارسات الهادفة إلى تطبيق الرؤى الخاصة بشأن الاتفاق، والتي لم تُسهم أبداً في تعزيز الثقة بينهما.

هذا جميعه أدى إلى خلق حالة من التضارب في المصالح بين الجانبين، فلم يعد بالإمكان الحديث عن مصالح مشتركة للوصول إلى أهداف مشتركة، فسياق الأحداث وتطوراته على الأرض خلق حالة من الاحتقان لدى الجانبين أدت إلى أن يتم استغلالها في ضرب الاتفاق في الأسس التي قام عليها، وسيتم توضيح هذا الأمر في الفصل المقبل نظراً لأهميته.

بالتالي، يُمكن تلخيص النتائج التي تم الوصول إليها في الفصل السابق على النحو التالي:

أولاً: تضارب توقعات الجانبين من الاتفاق قد أدى إلى رجحان كفة الاتفاق لصالح طرف على حساب الآخر لكون أحد الأطراف يملك مقدرات التصرف الفعلي على الأرض في حين أن الطرف الآخر لا يملك تلك المقدرات.

ثانياً: أن الجانب الإسرائيلي قد لجأ إلى سياسة خلق الحقائق والوقائع الجديدة على الأرض ليستغلها فيما بعد لجهة تطبيق رؤيته للاتفاق.

ثالثاً: أن الجانب الإسرائيلي قد استغل مواد الاتفاق للاستمرار في سيطرته على الأراضي التي من المفترض أن تتم إحالتها إلى الجانب الفلسطيني.

رابعاً: أن توقعات الجانب الفلسطيني من الاتفاق قد تم نسفها نتيجة للعوامل السابقة، ونتيجة للموقف الفلسطيني الذي يفتقر إلى آلية عمل واضحة.

خامساً: إن الممارسات الإسرائيلية إثر توقيع الاتفاق، توضح حقيقة وطبيعة النظرة التي ينظر بها الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني، والمتمثلة في أن الأخير هو الطرف الواقع تحت سيطرة الطرف الأول، وأنه الطرف غير الجدير بالثقة.

الفصـــل الثالث
فرص نجـــاح الاتفـــــاق

تمهيـــد:

يقوم هذا الفصل بالأساس على طرح رئيس مفاده أن الاتفاق كان بإمكانه أنه ينجح لو تمت المحافظة على قضايا معينة وأساسية. ويهدف هذا الفصل، وفي المقام الأول، إلى فحص ما إن كانت هنالك إمكانية وفرص لنجاح الاتفاق الموقع بالصيغة التي جاء عليها، وفي ظل التطبيقات العملية له. كما يهدف أيضاً إلى توضيح الموضوعات التي كان يجب على الطرفين التعامل معها والتطرق لها كيما تكون فرص النجاح أكبر مما كانت عليه. وذلك انطلاقاً من نص الاتفاق وباتجاهين اثنين هما:

- عدم اللجوء إلى سياسة الغموض والمرحلية وتوضيح القضايا الرئيسية الواردة في الاتفاق، والتي يأتي من ضمنها، عدم تأجيل قضايا الوضع الدائم إلى مفاوضات مستقبلية أو على الأقل وضع تصور أولي بشأنها، وتحديد الشكل الذي سيتم من خلاله حل قضايا المرحلة النهائية. إلى جانب التطرق للقضايا التي تُعتبر محط اهتمام أساسي بالنسبة للجانب الفلسطيني، والتي يدخل من ضمنها موضوع الدولة الفلسطينية والسيادة التي ستمنح للسلطة الفلسطينية إثر توقيع الاتفاق، بحيث تتناغم الأخيرة مع مفهوم الدولة القابلة للحياة.

- تعزيز البناء الداخلي الفلسطيني، خاصة وأن الحالة التي دخل بها المفاوض الفلسطيني إلى مفاوضات التسوية بينه وبين الجانب الإسرائيلي لم تمكنه من التأكيد على الثوابت التي يُريد تحقيقها، بالتالي، كانت هنالك حاجة للتطرق لمسألة تعزيز البنية المؤسساتية الفلسطينية. وعليه توضيح مدى استفادة الجانب الفلسطيني من المرحلة الانتقالية. فقد كانت رؤية الجانب الفلسطيني للاتفاق تقوم على أساس أنه سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وكانت تصوراته للمرحلة النهائية تقتضي منه تعزيز بنائه الداخلي من أجل التأكيد على سيادته بفرضها.

المبحث الأول
عدم اللجوء إلى سياسة المرحلية والعمومية

القسم الأول: عدم تأجيل قضايا الحل الدائم والتطرق إلى الموضوعات التي تهم الفلسطينيين

كما أشرنا في الفصل الثاني من هذا البحث، فإن الاتفاق الذي تم توقيعه يستند إلى مبدأ التدرج والمرحلية وإلى استراتيجية إحالة قضايا الصراع الرئيسة بين الجانبين إلى مفاوضات الوضع الدائم. وقد أشرنا في الفصل الثاني، إلى موضوع الاستيطان الإسرائيلي على أساس كونه أحد أهم قضايا الوضع النهائي التي تم تأجيلها، وكان لتأجيل بحثها تأثيرات سلبية على مجمل الاتفاق خلال فترة التطبيق، الفترة الانتقالية.

وقد أُثير من خلال الفصل السابق، كيف كان لتأجيل هذه القضايا وإتباع سياسة التدرج في حلها، إلى جانب الغموض في الصلاحيات الممنوحة للجانب الفلسطيني، أثر على الممارسات العملية لتطبيق الاتفاق، والتي تمثلت في إلغاء مفهوم السيطرة والسيادة الفلسطينية على المناطق الممنوحة لهم، من خلال منح الفرصة للطرف الإسرائيلي لخلق مزيد من الحقائق على أرض الواقع.

وعليه، كان من الضروري بالنسبة لموقعي الاتفاق أن يُلزما نفسيهما بضرورة التطرق إلى موضوعات مفاوضات الوضع النهائي وأن لا يلجآ لسياسة الغموض والمرحلية بشأنها. إذ أنه مع انتفاء بعض من الأسباب التي كانت وراء اعتماد الطرفين لتلك السياسة، نتيجة التطبيقات العملية على الأرض خلال الفترة الانتقالية، ثُبت فشل الادعاءات القائلة بأنه يجب التفاوض بالتدريج بشأن هذه القضايا لصعوبة التوصل إلى حل لها دفعة واحدة، وأنه يجب تقديم بعض القضايا الأخرى بصورة غامضة كي يسهل على الجانبين حشد التأييد الشعبي والجماهيري لها.

فقد كان من المفترض، كما أشرنا في الفصل الأول، أن يتم الاستفادة من الغموض الذي يُحيط بمواد الاتفاق، وخاصية المرحلية التي يتمتع بها، من أجل أن يتم التأكيد على مجموعة من الأمور المشتركة بين الجانبين، والتي ستضع حداً لحالة الصراع بينهما. ومن بين هذه الأمور تقريب وجهات النظر بشأن قضايا الوضع النهائي، والتأسيس لبناء الثقة، وحشد التأييد والدعم الشعبيين للاتفاق، من خلال إحداث فارق وتقدم ملموس على الأرض.

وكانت الغلبة للأسباب الأخرى التي كانت وراء اتباع الخاصيات المشار إليها في الفصل الأول، إذ ثُبت أن موضوع خلق حقائق جديدة على الأرض، إلى جانب تثبيت السيطرة والتأكيد على المواقف السياسية تجاه بعض القضايا خلال الفترة الانتقالية، هي العوامل الأكثر حسماً من بين العوامل الأخرى، والتي كان لها تأثير مباشر على الاتفاق.

فلم ينجح الجانبان في إدارة عملية التفاوض بينهما بشكل سليم، أو تهيئة الأجواء السياسية الداخلية لقبول الاتفاق في الأطر الشعبية الداخلية. ولم يتم العمل على الاستفادة من المرحلة الانتقالية لنقل الصورة التي أسس لها الجانبان لحظة التوقيع من أجل الوصول إلى حالة من التعايش السلمي بينهما.

إذ أنه، وكما يقول ديفيد بروديت، فإن المرحلة الانتقالية شهدت تحولاً نحو مواجهة صعبة حول الاتفاقية الدائمة، في وقت حاول فيه المتطرفون من الجانبين هدم العملية ومنع أي تفاهم محتمل أو حل وسط. (2002، 59)

فالتداعيات التي جاء بها الاتفاق لاحقاً، أدت لأن يشعر الجانب الفلسطيني، بأن ما يحدث على الأرض يؤثر تأثيراً سلبياً على قضايا الصراع الأساسية، وأنه تم استغلال مسألة تأجيل هذه القضايا من أجل الاستفادة من الفترة الفاصلة بين المرحلتين (المرحلة الانتقالية والمرحلة الدائمة) لخلق مزيد من الحقائق، والتأكيد على الموقف الإسرائيلي من هذه القضايا.

فعلى ما يبدو أن عرفات قد شعر بأن تأجيل قضايا المرحلة الأساسية كان خطئا فادحاً في أوسلو، لكنه لم يعترف بذلك. وما يدعم هذا الأمر هو أنه في مرات عدة حاول أن يحصل على تنازلات وعلى مواقف من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بشأن هذه القضايا، فعلى سبيل المثال بعد أحداث النفق في 24/9/1996 وتحديدا في قمة واشنطن في 30/10/2005، حاول عرفات أن يحصل على تنازلات بشأن إحدى تلك القضايا وتحديداً القدس لكنه لم يستطع ذلك. (Ross, 2004, 266)

لذلك، كان من الضروري الأخذ بعين الاعتبار، أن القضايا التي تم تأجيلها، والتي يعترف الطرفان الموقعان بأنها جوهر الصراع بينهما كان يجب أن يتم التعامل معها وعدم تأجيلها، خاصة وأن التقدم باتجاه المفاوضات في هذا الشأن مرهون بإحراز تقدم على الأرض بين الجانبين.

فليس بكافٍ في حالات الصراع طويلة الأمد، التطرق إلى التفصيلات المتعلقة ببداية عملية السلام بين الجانبين دون التطرق إلى التفصيلات المتعلقة بنهايتها. إذ أنه من الضروري والمهم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الرئيسة والتي تؤسس قاعدة انطلاق إلى حل دائم، فعدم الالتزام بذلك، يوفر الفرصة لكل طرف، وخاصة على مستوى المعارضة، للعمل من أجل خلق توقعات متضاربة بشأن النتيجة النهائية من الاتفاق. (Baskin, 2002)

ففي أقل تقدير كان بالإمكان الإشارة إلى التعريفات والمواقف المتعارضة بشأن قضايا الوضع النهائي، بحيث يضمن الجانبان التعرف بشكل رسمي على موقف بعضهما البعض من هذه القضايا، بحيث يتم الانطلاق من تلك المواقف، لا من الحقائق التي ستُفرض على الأرض لاحقاً.

وهذا يقتضي، عدم الركون إلى المبررات التي تم الاستناد لها بشأن تأجيل قضايا الحل النهائي، والتي تؤكد صعوبة التوصل إلى حل في ظل العلاقة التي كانت سائدة بين الجانبين قبل البدء بعملية التفاوض بينهما وقبل توقيع الاتفاق. وذلك، نتيجة لتشدد مواقف الطرفين تجاه هذه القضايا.

وفي هذا الشأن، يرد Baskin، على بعض المحللين السياسيين الذين يرون أنه في الوقت الذي تم فيه إعلان المبادئ كان من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن تلك القضايا، بالقول إنه كان من المفترض أن يتم تأجيل التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ قليلاً حتى يتم التوصل إلى إعلان مبادئ آخر بشأن آلية حل القضايا الخلافية الجوهرية بين الجانبين. ويقترح حلاً آخر يتمثل في الاتفاق على جدول زمني أقصر مما تم الاتفاق عليه من أجل التوصل إلى حل لقضايا الوضع النهائي. (2002)

إن سياسة التدرج والغموض في التوصل لحل بشأن قضايا الصراع الرئيسية كان لها تأثير كبير على أكثر من صعيد، ومن أهمها التأثير على طبيعة العلاقة بين الطرفين، والتي أدت إلى زيادة حدة عدم الثقة بينهما، إلى جانب أنها تركت الباب مفتوحاً أمام التشكيك في الحلول التي قد يتم التوصل لها في نهاية المطاف، خاصة إذا ما تداخلت عوامل أخرى على طريق التوصل إلى حل. فليس بالإمكان تقديم ضمانات بشأن التزام الحكومات الإسرائيلية التالية بتطبيق ما تم التوقيع عليه، كما لا يمكن المراهنة على بقاء التأييد الشعبي للاتفاق كما كان عليه إثر توقيعه، وليس بالإمكان ضبط القوى المعارضة له إن لم يُقدم على الأرض ما يوفر عوامل مساعدة لنجاحه.

وستتم دراسة هذه الأمور جميعها من خلال التطرق إلى الطرح المقابل القائل بأن التطرق لقضايا الصراع الرئيسة سيؤدي إلى فشل الاتفاق في حال فشل التوصل لحل لها. فدراسة الافتراض الذي يقول بأن التطرق إلى هذه القضايا كان سبباً في فشل المحادثات بين الجانبين في قمة كامب ديفيد، التي بدأت بتاريخ 11 تموز/ يوليو 2000، يُبين هذا الأمر، إذ يُوضح مسألة مهمة، ألا وهي أن مناقشة هذه القضايا ليس السبب في فشل القمة بقدر ما هي العوامل التي أشرنا لها، المتعلقة بالتأييد الشعبي، القوى المعارضة وغيرها. بالتالي، فإن هذه العوامل تُعتبر عوامل أساسية لخلق حالة من التوتر بين الجانبين لا تؤدي إلى التوصل إلى حل جذري لقضايا الصراع النهائية، التي تطلب توافر عدد من المقومات الرئيسية لتمهد الطريق لحل نهائي.

القسم الثاني: قمة كامب ديفيد

تُشير وقائع مفاوضات كامب ديفيد إلى أن القضايا التي تم تشكيل لجان بشأنها من أجل التفاوض والتوصل إلى حل حولها كانت قضية القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات والأمن؛ أي قضايا الصراع الرئيسة.

ومنذ البدء، وقبل أن يشرع الجانبان في المفاوضات، كانت مواقف كل منهما متضاربة ولم تكن تتسم بالتقارب أبداً، وهي حالة مواقف الطرفين الأساسية من هذه القضايا حتى قبل الدخول في حلقة مفاوضات أوسلو.

فعلى سبيل المثال، كان عرفات يُدرك أنه لن يتم إحراز تقدم في قمة كامب ديفيد لأن المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، من وجهة نظره، لم يستطيعوا بعد جسر هوة الخلافات القائمة بينهما قبل القمة. (Malley, 2001)

علاوة على ذلك، فإن أزمة الثقة التي كانت بين الجانبين قبل القمة، لم تكن لتوفر أبداً عاملاً مساعداً من أجل إحراز تقدم في المفاوضات بينهما. فتصرفات كل طرف كانت تحكمها الصورة المسبقة التي رسمها كل طرف عن الطرف الآخر خلال الفترة الانتقالية، بحيث لم يستطع الطرفان التخلص من الصورة التقليدية عن بعضهما البعض، خلال تلك الفترة، التي كان من المفترض أن تخدم هذا الغرض.

فالتجربة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي، أثبتت أن الأخير لا يلتزم بتطبيق الاتفاقات التي يتم التوقيع عليها، وهو بالتالي لا يتعامل بجدية مع الاتفاق الموقع بينهما، خاصة وأنه كثيراً ما أعلن أن لا تواريخ مقدسة لتنفيذ الالتزامات الموقعة ما لم تتم تلبية المتطلبات الإسرائيلية من الاتفاق. وقد قادت أزمة الثقة هذه لأن يترسخ لدى الجانب الفلسطيني الاعتقاد القائل بأن الجانب الإسرائيلي سيسعى على الدوام إلى زيادة حجم مكاسبه من الاتفاق على حساب الجانب الفلسطيني، بحيث يتنصل من الالتزامات التي عليه.

فمن وجهة نظر فلسطينية، فإن عدم التزام إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات سابقة، وقبل قمة كامب ديفيد، يعني إما أن الفلسطينيين سيُضطرون للتفاوض خلال القمة على ما تم التفاوض عليه في وقت سابق، كما حدث فيما يتعلق بموضوع مدينة الخليل، – وفي هذه الحالة يُعد تجديد الالتزام الإسرائيلي بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مسبقاً، تنازلاً إسرائيلياً يقتضي، في المقابل، من الجانب الفلسطيني تقديم تنازلات أكبر تتعلق بالقضايا موضوع التفاوض- أو أن تسارع الأحداث في القمة قد يؤدي إلى عدم التزام الجانب الإسرائيلي إطلاقاً بالالتزامات السابقة بحجة أن نجاح تقدم المفاوضات حول القضايا الرئيسية، يُعتبر إنجازاً مهماً يُغطي على ما سبقه من إخفاقات.

وفي هذا الشأن يطرح كل من حسين آغا وروبرت مالي، تصورهم بالقول إنه إذا كانت إسرائيل مسيطرة على الأراضي التي كان من المفترض أن تعود إلى الجانب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، فإن الفلسطينيين سيعتقدون أن عليهم خلال مفاوضات الوضع الدائم إعادة التفاوض عليها. وفي الوقت الذي يدعي فيه باراك أن إحراز تقدم في المفاوضات سيعني عدم التطرق إلى قضايا الوضع الانتقالي التي لم يتم تطبيقها، فإن عرفات سيكون متخوفاً من أنه في حال فشل الاتفاق فإن ذلك سيعني أن يتجاهل الجانب الإسرائيلي المطالب الفلسطينية بشأن الالتزام بالاتفاقات التي تم التوقيع عليها في وقت سابق. (2001)

إذاً، لم يكن هنالك ما يدفع الجانب الفلسطيني لأن يتوقع الكثير من القمة ما دام أن ما سبقها لم يُمهد بشكل عملي لأن تكون قاعدة الانطلاق بالنسبة لعملية التفاوض هي الثقة المتبادلة بينهما.

ومن وجهة نظر إسرائيلية، فإن السمة الغالبة عليها، كانت تتلخص في الاعتقاد بأن الجانب الفلسطيني يُحاول على الدوام تحقيق مكتسباته السياسية ليس عبر التفاوض، وإنما من خلال ما يُسمى "بالإرهاب الفلسطيني".

وأن الطرف الفلسطيني يُربي أبناءه على العنف والكراهية وليس على ثقافة السلام، فهو لا يقوم بجمع الأسلحة غير المشروعة، ولا يعمل على وقف التحريض ضد إسرائيل. (Sontag, 2001)

وبما أنه قد تم البدء بمعالجة هذه القضايا دون توفير أدنى أسس القواسم المشتركة بين الجانبين بشأنها خلال الفترة الانتقالية، إلى جانب الوضع السياسي الداخلي لكل طرف، وتطبيقات

الاتفاق على الأرض، وممارسات الأطراف المعارضة، فقد تسببت جميعها في ازدياد تشدد الطرفين تجاه القضايا التي ستتم مناقشتها.

فقبل التوجه إلى كامب ديفيد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها، إيهود باراك، قد وضع معايير محددة لعملية التفاوض، يهدف من خلالها التوصل إلى الاتفاق الذي يُريده، والذي يستطيع بعده أن يحصل على ثقة ناخبيه من جديد، مؤكداً على أنه لن يتم التوصل لنتيجة طالما بقيت هنالك نقطة خلاف واحدة لم يتم حلها. وجاء هذا الموقف المتشدد نتيجة إدراك باراك للظرف الداخلي الذي يُحيط به، فشعبيته بدأت بالتدهور، ولم يعد يتمتع بأغلبية برلمانية في الكنيست، وهو مربط اليدين من قبل ائتلافه. في المقابل كان عرفات مقتنعاً بأنه قد جيء به إلى مفاوضات كامب ديفيد لفرض اتفاق قسري، يُجبره على تقديم تنازلات بشأن القدس وبشأن القضايا الأخرى، بالتالي، كان على الدوام يشك في كل المقترحات التي تقدم له خلال جولات المفاوضات. (Enderlin, 2003, 176-179)

وتعكس هذه المواقف عدة أمور، من أهمها تأثير السياسة المحلية على عملية صناعة القرار في الجانب الإسرائيلي، وتأثير السياسة الدولية على الجانب الفلسطيني. كما تعكس أيضاً، المواقف والاعتبارات الشخصية لكل من باراك وعرفات بشأن القمة، إلى جانب حجم الثقة التي بين الطرفين. وقد كان لهذه العوامل جميعها أثر في ازدياد حدة تشدد كل طرف تجاه القضايا المتفاوض عليها.

فبالنسبة لباراك، كانت هذه القمة مهمة، لأنها توفر له فرصة الحفاظ على تماسك حكومته الائتلافية، وبأن يظهر أمام ناخبيه بأنه الرجل الذي جاء لهم بالأمن. إذ أن باراك كان يُدرك أنه "دون هذه القمة، ودون الحصول على الاتفاق الذي يُريده، فإن إئتلاف حكومته الحالية سينهار خلال أسابيع قليلة. " (Malley, Agha, 2001)

وهذا ما يُفسر تصرف باراك إثر انتهاء المحادثات بالفشل، إذ سارع بتوجيه اللوم لياسر عرفات بأنه المسؤول عن فشل القمة لأنه لم يُقدم تنازلات حقيقية توازي التنازلات التي قام بتقديمها باراك، وذلك كي يُخرج نفسه من دائرة اللوم بأنه الطرف الذي لم يُقدم تنازلات جدية، وبالتالي يُعطي شرعية للرواية الإسرائيلية بأنه لم يجد شريكاً حقيقياً راغباً في إحراز تقدم على صعيد اتخاذ قرارات مصيرية بشأن القضايا المختلف عليها.

إضافة إلى ذلك، فقد كان باراك يُريد أن يتوصل إلى اتفاق يُخرجه من أزمة عدم الالتزام بتنفيذ مراحل الفترة الانتقالية، وما تقتضيه من إعادة انتشار. فوجهة نظر باراك الشخصية كانت تقوم على أساس " رفض مبدأ التدرج الذي استند عليه اتفاق أوسلو، إذ يرى أن إعادة الانتشار الإسرائيلية من مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنوات أوسلو السبع السابقة لكامب ديفيد أجبرت إسرائيل على دفع ثمن باهظ دون أن تحصل بالمقابل على شيء ملموس من قبل الجانب الفلسطيني، أو أن تتوفر لها فرصة معرفة حجم المطالب التي يرغب الجانب الفلسطيني في تحقيقها ". (Malley, Agha, 2001)

لذلك، فقد أراد باراك، نتيجة لقناعاته الشخصية أن يتوصل إلى حل بشأن القضايا التي لم يتم الالتزام بها خلال الفترة الانتقالية، وحل بشأن القضايا الانتقالية دفعة واحدة. فباراك، كان الطرف الأكثر حماسة لعقد قمة كامب ديفيد، فقد "كانت فكرة عقد القمة فكرته، لأنها ستوفر له المناخ لاستطلاع ما يُمكن أن يكون حلاً [للمرحلة الانتقالية والمرحلة الدائمة، وبالتالي] حلا لإنهاء 100 عام من الصراع ". (Hirst, 2004) لكن، وفقاً لوجهة نظره، ووفقاً للقناعات العقائدية التي ينطلق منها، فقد انعكست جيمعها على تصوره للحل.

أمّا عرفات، فقد شعر بحجم الضغط الذي مُورس عليه خلال قمة كامب ديفيد نتيجة لموقف الولايات المتحدة المساند للمواقف الإسرائيلية، والأسلوب الذي أُتبع خلال القمة من أجل إجبار الجانب الفلسطيني على تقديم تنازلات لا يُريدها، لا سيما في موضوع القدس.

فعلى سبيل المثال، وكما يروي الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون Bill Clinton، في سيرته الذاتية (حياتي My Life)، فإنه في اليوم السادس من المفاوضات حول قضية القدس تم رفض مقترحات باراك بشأن المدينة[1])، ولم يقم الجانب الفلسطيني، حسب رواية كلينتون بتقديم شيء مقابل تنازلات باراك، ما دفع كلينتون في نهاية الأمر إلى أن يهدد عرفات بإنهاء المحادثات، والإعلان عن أن عرفات قد رفض تقديم تنازلات مقابل تلك التي قدمها باراك، ما يعني بالتالي أنه المسؤول عن فشل القمة. (914 ,2004)

بالتالي، بات عرفات مقتنعاً أن مخاوفه بشأن القمة قد وجدت لها امتداداً على الأرض، خاصة وأنه كان يعلم أنه إن وقع على اتفاق لا يُلبي الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، فإن ذلك سيعني تفجير الوضع ميدانياً. وقد حكمت هذه الرؤيا تصرفات عرفات خلال عملية التفاوض، إذ حاول جاهداً ألاّ يُقدم تنازلات قد تؤخذ عليه فيما بعد، وعليه اتسم موقفه بالإصرار على الحصول على ما يُريده من القمة، وما يُمكن أن يُقدمه للشعب الفلسطيني.

فكما يقول كل من حسين آغا وروبرت مالي فإن عرفات كان يعلم أن الوضع السائد في المناطق الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية لم يُساهم في أن تكون هنالك قوى شعبية مؤيدة له خلال تواجده في كامب ديفيد، كالتي توفرت بعد توقيع اتفاق أوسلو. بالتالي، كان من المفروض عليه أن يعمل قدر المستطاع على ألا يخسر الدعم المُتبقي له، وأن يعمل جاهداً على تقليل حجم خسائره، إذا لم يستطع زيادة حجم مكاسبه من عملية التفاوض. (2001)

ومن موقف عرفات هذا وموقف باراك الذي تم توضيحه، يمكن التأكيد على تأثير القناعات الشخصية للشخصيات المشاركة على سير عملية التفاوض بينهما، وأنه من الضروري جسر هوة تقاطع هذه القناعات من أجل أن يتم التوصل إلى حل عملي، بما لا يقود إلى الفشل.

وعن ذلك يقول Johan Galtung & Carl G. Jacobsen إنه من الضروري من أجل التوصل إلى حل بين الأطراف المتنازعة التعرف على الشخوص القيادية المشاركة في مجمل العملية، وبالتالي محاولة التوصل إلى اتفاق بينها، وأنه من المهم البدء بحوار بينهما قبل وضعها على طاولة المفاوضات، بحيث يتم النظر إلى عملية التفاوض المقبلة على أساس كونها طريقة مشتركة بين الجانبين من أجل التوصل إلى حل، لا على أساس كونها قوة مانعة تحول بينهما وبين إنهاء حالة النزاع القائم. (53 ,2002)

والغريب هنا، أن الشخوص الرئيسية في القمة لم تلتق حتى خلال عملية المفاوضات، وإنما كان الرئيس الأمريكي كلينتون هو الذي يقوم بنقل مقترحات كل جانب إلى الطرف الآخر. فقد وضع باراك شرطاً قبل المجيء إلى القمة بأنه لا يُريد أن يلتقي وجها لوجه مع ياسر عرفات، كي لا يستخدم الأخير أي مفارقة لغوية أثناء المفاوضات من أجل أن يؤثر على سير القمة. وعلى الرغم من أن مستشاري باراك قد نصحوه في لحظات التفاوض الحرجة بالتحدث شخصياً إلى عرفات إلاّ أنه أصر على موقفه، متعمداً تجاهله بشكل علني ومفتوح، الشيء الذي اعتبره الجانب الفلسطيني إهانة ودليلاً على عدم وجود نية حقيقية لدى الجانب الإسرائيلي في التفاوض. (Enderlin, 2003)

بالتالي، تتناقض هذه المسألة مع جوهر عملية التفاوض القائم على أساس تبادلية العلاقة، والحوار المشترك بين الأطراف المتنازعة، ما يُؤكد من جديد على فشل المرحلة الانتقالية في تغير الصورة العامة التي يرسمها الجانبان عن بعضها البعض. فلم تنجح الفترة الانتقالية في تغيير ملامح

---

[1] مقترحات باراك حول القدس كانت تتضمن منح الفلسطينيين سيطرة على قلنديا، ساميراميس، كفر عقب، ضاحية البريد، جزء من الرام، بيت حنينا، شعفاط، السواحرة الغربية، وأم طوبا، في حين يتمتع الفلسطينيون باستقلال وظيفي في منطقة رأس العامود، الشيخ جراح، وجبل المكبر، ويحصلون على الخدمات البلدية من بلدية القدس في القدس الشرقية، والتي ستقع خارج حدود الحالية للقدس الشرقية. أمّا بخصوص البلدة القديمة، فسيخضع كل من الأحياء الإسلامية والمسيحية والأرمنية لإدارة خاصة، وتكون بكل الأحوال تحت السيادة الإسرائيلية، في حين يبقى الحرم الشريف ضمن نطاق ولاية السلطة الفلسطينية، بحيث يكون للجانب الإسرائيلي سيادة جزئية عليه. مصدر سابق (Enderline, 2003, 206)

طبيعة تلك العلاقة التي سادت بين الجانبين لفترة من الزمن، بل على العكس من ذلك، فقد أدت إلى تثبيتها، والتأكيد عليها. كما جاء سياق الأحداث خلال القمة وبعدها، لينفي صفة الشراكة عن الجانب الفلسطيني، ويُروج للنظرية الإسرائيلية القائلة بأن لا شريك في عملية المفاوضات، وبالتالي التأسيس لإعادة بدء حلقة الصراع بين الجانبين من جديد.

ويُفسر Andrew Moravcsik هذا الأمر، من منظور المدرسة الليبرالية، بالقول إن سلوك الدولة أو الفاعلين الأساسين فيها يعكس التغيرات التي تطرأ على أولويات الدولة (state preferences)، فكلما كانت أولويات الدولة منسجمة مع التركيبة الداخلية لها والعوامل الداخلية المؤثرة فيها كلما كانت هنالك ظروف ملائمة للتعايش مع الطرف المقابل. في حين أنه في حال كانت تلك الأولويات مبنية على مبدأ الربح والخسارة zero-sum، بحيث تعمل مجموعات داخل إطار الدولة على فرض أولوياتها على سلوك الدولة، فإن الدول بالتالي تتعرض لعملية مساومة تكون فيها المكاسب المشتركة قليلة، في حين تكون احتمالية الصراع والتوتر بين طرفي النزاع أكبر. (1997, 520-21)

بالتالي، كان للمتغيرات الداخلية في الجانب الإسرائيلي والظروف المتعلقة بالبيئة السياسية الداخلية، دور كبير في تغيير الأولويات الإسرائيلية لجهة إدارة مجمل العملية مع الجانب الفلسطيني خلال قمة كامب ديفيد. فالضعف السياسي الشديد الذي اتسم به باراك قبل مجيئه إلى المفاوضات، إلى جانب الرؤية السياسية المغلوطة التي حملها معه إلى المفاوضات جميعها انعكست على سير القمة.

ففي سياق حديثه عن أخطاء باراك في قمة كامب ديفيد، يقول رون بونداك، إن "باراك قد أخطأ عندما بقي أسير رؤية مغلوطة لدى كثير من الإسرائيليين ممن يرون أن التطورات السياسية والأمنية من زاوية النظرة الإسرائيلية بشكل عام، فهو على سبيل المثال لم يفهم أن مفاوضاته مع المستوطنين تبدو للفلسطينيين بصورة مختلفة عن رؤية الجمهور الإسرائيلي لها، وأنه أثبت إلى أي حد كان الجمهور الإسرائيلي وقيادته غير مستعدين، أو لم يتحضروا للثمن الذي ستضطر إسرائيل لدفعه في كل تسوية ممكنة من أجل السلام". (2002، 19)

من جهة ثانية، يبدو من الضروري الإشارة إلى المقترحات التي تقدم بها كل طرف بشأن تصوره لحل قضايا المرحلة النهائية، والتي تعكس بشكل فعلي تضارب المواقف بينهما، كما تعكس حجم الغموض الوارد في المقترحات المقدمة من الجانب الإسرائيلي، والتي يبدو أن الجانب الفلسطيني قد تنبه لها، ما عكس موقفاً فلسطينياً واعياً لتداعيات هذه السياسة المتبعة إثر توقيع اتفاق أوسلو.

تمثلت المقترحات الإسرائيلية في نهاية القمة في الآتي:

1. منح الفلسطينيين ما مقداره 81% من مساحة الضفة الغربية مع إمكانية مبادلة بعض من أراضي الضفة الغربية بأراض أخرى بالقرب من قطاع غزة بما مقداره 1%.
2. إبقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية بما فيها البلدة القديمة مع منح الفلسطينيين نوعاً من الإشراف على الحرم الشريف، ومنح سيطرة على بعض من ضواحي القدس الشرقية والتي من بينها بيت حنينا، الشيخ جراح.
3. لا تغيير على موقف إسرائيل من موضوع اللاجئين الفلسطينيين سوى أنها اقترحت عودة أعداد قليلة منهم وفق شروط معينة إلى داخل إسرائيل.

أمّا المقترحات الفلسطينية فقد تمثلت في:

1) عودة الإسرائيليين إلى حدود 1967، مع احتمالية القبول بمبدأ تبادل الأراضي.
2) منح الفلسطينيين سيطرة كاملة على القدس الشرقية، مع إبقاء الحي اليهودي، وحائط البراق تحت السيطرة الإسرائيلية.
3) اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن مشكلة اللاجئين، وبالتالي، إيجاد حل عملي لهذه القضية.

وعلى الرغم من أهمية هذه المقترحات، إلاّ أنه لم يتم التوصل إلى شيء مكتوب حولها، ما جعل الوضع في غاية السوء إثر فشل المحادثات، وفتح الباب أمام تبادل اللوم بشأن تحديد المسؤول عن فشل القمة، مع الترويج الكبير للرواية الإسرائيلية بأن الجانب الفلسطيني، هو المسؤول الأول والأخير عن فشلها.

كما أن هذه المقترحات، نتيجة لغموضها، لا توضح الأراضي التي ستتم مبادلتها مع الجانب الإسرائيلي، وهل ستكون الأراضي المبادلة بمثل الموقع الاستراتيجي الذي تحتله تلك الأراضي التي ستقوم إسرائيل بضمها لها أم لا، وهل ستُساعد في خلق تواصل جغرافي بين المناطق الفلسطينية التي ستتبقى للفلسطينيين بعد ضم تلك التي تقوم عليها المستوطنات الإسرائيلية أم لا.

إضافة إلى ذلك، فإن حجم السيادة التي سيتمتع بها الجانب الفلسطيني في القدس الشرقية بقي غير واضح، فعلى الرغم من أن الجانب الفلسطيني سيحظى بنوع من السيطرة على الحرم الشريف فإن القدس الشرقية بأحيائها ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، في حين أن بقية السيطرة على المناطق الأخرى في القدس ستكون متذبذبةً بين استقلال وظيفي وسيادة فلسطينية. أمّا فيما يتعلق بموضوع اللاجئين فتمت الإشارة إلى حل جزئي بإعادة بعض اللاجئين دون تحديد جداول زمنية، ودون الإشارة إلى حقهم في العودة أو اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن المعاناة التي لحقت بهم.

وهذا جميعه كان يعني بشكل عملي أن الجانب الفلسطيني سيرفض هذه المقترحات، وأن الجانب الإسرائيلي كان يدرك هذا الأمر، لأن هذه المقترحات لا تتوافق مع تلك التي قام الجانب الفلسطيني بتقديمها، ولا تتلاءم مع تصوره للحل النهائي، فهي تأخذ منه أكثر مما تُعطيه. بالتالي، فإن هذا يؤكد على مقولة أن فشل القمة كان متوقعاً حتى قبل بدء عملية التفاوض بين الجانبين.

من ذلك كله، يمكن الاستنتاج أن هنالك عدة عوامل لعبت دوراً مهما في صياغة عملية التفاوض والتأثير على المواقف خلال القمة، من أهمها العوامل المتعلقة بالوضع الداخلي لكل جانب، رؤية وتصور الشخوص عن آلية التوصل إلى حل، تدخلات الأطراف (الولايات المتحدة) لصالح طرف على حساب الطرف الآخر.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هنالك رغبة في تقديم تنازلات حقيقية، بقدر وجود رغبة أكبر في تحقيق مواقف سياسية تجاه القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها. كما أن حدة أزمة الثقة بين الجانبين قد وصلت قبل الاتفاق إلى درجة عالية، نتيجة لعدم التزام الجانب الإسرائيلي بتنفيذ الانسحاب الثالث من اتفاق أوسلو، إلى جانب ازدياد معدلات الاستيطان، وازدياد العلميات المسلحة الفلسطينية ضد أهداف إسرائيلية.

لذلك، لم تكن المشكلة في فشل قمة كامب ديفيد نتيجة التطرق لقضايا الصراع الرئيسة، بقدر ما كانت نتيجة لفشل القاعدة التي انطلق منها الجانبان باتجاه البدء في المفاوضات، بسبب التداعيات التي جاءت بها الفترة الانتقالية على الأرض، والتي وضحت أن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه يُجحف بقضايا الوضع النهائي، ولا يُمهد الطريق لحلها.

ويمكن تلخيص ما سبق، على لسان رون بونداك، الذي يقول" إن الادعاء بأن باراك [وعرفات] قد أخطآ بطرح مسألة القدس واللاجئين، ليس صحيحاً... وأنه كان من المفترض الاستنتاج من تحليل الصورة السياسية أنه لا مفر من الموافقة على جميع المواضيع المدرجة على جدول الأعمال من أجل التوصل إلى حل حقيقي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فمن شأن إبقاء عدد من القضايا المركزية في التسوية الدائمة مفتوحة أن يُبقي الاتفاق رهينة بأيدي المتطرفين من الطرفين." (2002، 21-22)

المبحث الثاني: تعزيز الموقف الفلسطيني
تعزيز البناء الداخلي

كان من أهم القواعد التي من المفترض أن ينطلق منها الموقف الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية هو العمل على تعزيز مستوى رئيس من أجل الوصول إلى الأهداف التي يُريد تحقيقها من خلال الاتفاق؛ ألا وهو تعزيز البنية الداخلية الفلسطينية.

فبالنظر إلى الأهداف الفلسطينية من وراء المرحلة الانتقالية، يتضح أن أهمها كان يتمثل في تعزيز العامل السابق، لما له من تأثيرات هامة على نتائج المرحلة النهائية، لأنه دون هذا العاملين، سيكون من الصعب أن نتحدث عن نتائج تفاوضية مقبولة في نهاية المرحلة الانتقالية.

كان أهم مبرر وراء إصرار الجانب الفلسطيني على أن يتم تنفيذ اتفاق أوسلو على مراحل، هو إتاحة الفرصة أمامه كي يؤكد مقدرته على فرض سيطرته على المناطق التي سيتم نقلها إليه، بما يقود في نهاية الأمر إلى بناء دولة فلسطينية.

ويقول أحمد قريع عن هذا، إنه كان من المفترض أن يُرافق انتهاء المرحلة الانتقالية نشوء تدريجي للكيان الفلسطيني وبناء مؤسساته التنفيذية والتشريعية والقضائية. على أن يتحقق ذلك في مدة لا تزيد عن خمس سنوات، وتنتهي بإقامة دولة فلسطينية. (2005، 41)

حسب اتفاق أوسلو، فإن السلطة الفلسطينية التي سيتم إنشائها على بعض من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، تتمتع بشبه استقلال ذاتي، فهي ليست دولة، وليست حكماً ذاتياً كاملاً. وهي من وجهة نظر فلسطينية، حكم ذاتي في طور التحول إلى دولة.

ولم يُشر اتفاق أوسلو، كما أسلفنا، إلى مستقبل الكيان الفلسطيني الناشئ بعد توقيع الاتفاق، فقد أوضحنا أن الاتفاق لم يُشر إلى أن الهدف منه هو قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وإنما تطرق إلى الشكل الذي سيكون عليه الكيان الفلسطيني بعد توقيع الاتفاق، والذي تمت الإشارة إليه في الفصل الثالث من الرسالة.

غير أن التوقعات الفلسطينية، كما أوضحنا كانت تسند إلى الاعتقاد بأن نهاية تطبيق الاتفاق ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. وعلى هذا الاعتقاد كانت تقوم الافتراضات القائلة بأن على الجانب الفلسطيني أن يعمل على بناء نفسه داخلياً من أجل أن يستطيع النهوض بدولة تقوم على المؤسسات، وتنهض بفكرة أنها جديرة بهذا الاستحقاق.

بالتالي، كان من الضروري على الجانب الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، أن يعمل على الصعيد الداخلي من أجل أن يُنشأ كياناً قابلاً لتحمل مسؤوليات وأعباء الدول، ويقوم على أساس ديموقراطي صحيح.

ونتيجة لهذا الطرح، كان يجب على الجانب الفلسطيني أن يعمل خلال المرحلة الانتقالية على أكثر من صعيد من أجل تعزيز بنيته الداخلية. ذلك أن بناء الدولة لا يقوم فقط على البناء المؤسساتي وحده، وإنما يدخل في سياقه أيضاً مجموع التفاعلات داخل المجتمع، والتي تؤثر على طبيعة الكيان الناشئ لاحقاً.

وتتلخص الجوانب التي كان يجب على الجانب الفلسطيني التطرق لها والتعامل معها خلال الفترة الانتقالية في التالي:
أولاً: تعزيز البناء المؤسساتي الفلسطيني.
ثانياً: إشراك القوى المؤثرة داخل المجتمع الفلسطيني في عملية صناعة القرار.

وسنتطرق باختصار إلى كل جانب من هذه الجوانب لدراسة تأثيراتها الإيجابية والسلبية على قيام كيان فلسطيني قوي على المستوى الداخلي.

أولاً: تعزيز البناء المؤسساتي الفلسطيني

من أجل أن يستطيع الجانب الفلسطيني أن يكون بمقدوره دعم طرحه في أحقيته في دولة فلسطينية، فقد توجب عليه خلال الفترة الانتقالية التأكيد على موضوع التأسيس لبنية مؤسساتية قوية، قادرة على التجاوب مع متطلباتها وواجباتها كدولة ضمن منظومة المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي سادت إثر تقلد السلطة الفلسطينية لمسؤولياتها، فقد كان متوقعاً منها أن تبني مؤسسات عامة قادرة على تعزيز حكم صالح ونظام سياسي ديموقراطي ومجتمع مدني قائم على التعددية.

لذلك، فقد احتل تطوير هياكل للحكم وتثبيتها خلال المرحلة الانتقالية أهمية خاصة من أجل البدء في عملية إقامة مؤسسات فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل، إذ سيحتاج الفلسطينيون إلى المؤسسات المدنية والسياسية ليكون بمقدورهم التغلب على صعوبات الحياة اليومية، وتقليل اعتمادهم على إسرائيل. (ليش، 1992، 19)

وعلى الرغم من نجاح السلطة الفلسطينية نسبياً في وضع القواعد والأسس الضرورية لقيام دولة مؤسساتية، إلاّ أنها لم تنجح فيما بعد في تطوير هذه المؤسسات من خلال تعزيزها وتقويتها للقيام بالدور الحقيقي المنوط بها من خلال التأكيد على سيادة القانون.

إذ يؤكد التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية، والذي جاء تحت عنوان " تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية"، أن السلطة الفلسطينية قد نجحت خلال السنوات الخمسة منذ تأسيسها في إنشاء عدد من المؤسسات واتخاذ عدد من الإجراءات، والتي تمثلت في:

- إنشاء مجلس وزراء فاعل.
- إجراء انتخابات عامة للرئاسة وللمجلس التشريعي.
- توفير التعليم والعناية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى.
- صياغة تشريعات وأطر تنظيمية لعمل الإدارة العامة والنشاط الاقتصادي والتجاري الخاص.
- تحقيق مستويات من الخدمات وجمع العائدات والمحاسبة المالية.

غير أنه وفي ذات الوقت، فقد بقي الكثير مما يتوجب عمله على السلطة الفلسطينية، التي لازالت تُعاني من مشاكل ونواقص تتراوح ما بين المأسسة غير الكافية لحقوق المواطنين، وتركيز الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية. (الشقاقي، 1999، 5)

ويُقدم الطرح الأخير تلخيصاً مهماً لأهم المؤثرات على بناء مؤسسات فاعلة قادرة على القيام بالمهام المنوطة بها، والتي من بينها ضرورة تقاسم الصلاحيات، بحيث لا تكون مطلقة، كتلك التي كانت تتمتع بها السلطة التنفيذية في إدارة المناطق الفلسطينية.

وبدراسة الصلاحيات التي كانت تتمتع بها السطلة التنفيذية، يُلاحظ أنها جاءت نتيجة مجموعة من العوامل التي أثرت على عمل المؤسسات الفلسطينية والتي كان أهمها؛ عدم وضوح طبيعة الفصل بين م.ت.ف والسلطة، تأثير شخصية الرئيس ياسر عرفات، وإطار اتفاق أوسلو.

فبمناقشة العوامل آنفة الذكر، يتضح أن عدم وضوح العلاقة بين م.ت.ف. والسلطة قد أثر بطرق سلبية على عملية بناء المؤسسات العامة داخل المجتمع الفلسطيني وقلل من فاعليتها، وأبرز مثال على ذلك هو وجود ازدواجية في المؤسسات التي تؤثر على عملية صناعة القرار، فهناك السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي من جهة، واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف والمجلس الوطني الفلسطيني من جهة ثانية.

إلاّ أنه وعلى الرغم من وجود سلطة تنفيذية وأخرى تشريعية، فقد بقيت الأولى تُسيطر على الثانية في كلتا الحالتين، فكان عمل السلطة التشريعية يهدف على الدوام تمرير سياسات السلطة التنفيذية.

وفي هذا يقول د. علي الجرباوي: " إن ما جرى في السلطة الفلسطينية من مظاهر فصل للسلطتين التنفيذية والتشريعية جاء استكمالاً لما كان عليه حال تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بقي المجلس الوطني الفلسطيني تابعاً وموظفاً لتمرير سياسات رئيس اللجنة التنفيذية. وكذلك الحال بالنسبة للمجلس التشريعي المنتخب الذي استمر منذ تنصيبه يُحاول أن يُثبت موقعاً مكافئاً لسلطته التنفيذية...ولكنه لم ينجح في اختراق الحاجز المفروض على العملية السياسية من قبل السلطة التنفيذية."

ويُتابع د. الجرباوي بشأن تأثيرات هذه المسألة على قيام المجلس التشريعي بدوره على الوجه الأكمل بالقول إنه " عن طريق تطوير ورعاية رئاسة السلطة التنفيذية لعلاقة تبعية تم بموجبها ربط أعضاء في السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، استطاعت هذه السلطة الأخيرة بسط هيمنتها على مجرى الحياة السياسية الفلسطينية. وفقد المجلس بالرغم من محاولات متكررة غير ناجحة قدرته على تثبيت وممارسة دوره المؤثر في التشريع والرقابة والمحاسبة الفاعلة، وأصبح من ناحية قدرته الفعلية على التأثير في العملية السياسية وتحديد القرار السياسي ليس أكثر من "ديكور" تُستكمل به صورة النظام السياسي الفلسطيني." (1999، 47)

ولا تقتصر سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بل تمتد لتطال السلطة القضائية، التي أصبحت مهمشة في ظل عدم احترام سيادة القانون واستقلال القضاء.

وهذا جميعه يقودنا إلى مناقشة دور الشخوص وتحديدا، ياسر عرفات، في التقليل من فاعلية المؤسسات الفلسطينية والتأثير على تطوير بنيتها.

يمكن تلخيص سياسة ياسر عرفات بعد انتقاله إلى الأراضي الفلسطينية وقيام السلطة الفلسطينية، على لسان باري روبن Barry Rubin، التي استشهدت هي الأخرى بمقولة لصحيفة Palestine Times التي تقول إن ياسر عرفات كان " يُمسك بجميع الخيوط، ويُسيطر على جميع الأموال، ويتخذ جميع القرارات، وهو القانون الذي يجب أن تُحترم سلطته وأن يتم التأسيس لها وتعزيزها." (2003,163)

بالتالي، فإن هذا الاقتباس يؤكد على مفهوم إلغاء المؤسسات والاعتماد على الشخوص، بحيث يوضح أن عملية إدارة المناطق الفلسطينية متمركزة في يد شخص "يُمسك بجميع الخيوط"

نتيجة سيطرته على الأموال التي يتم بها إدارة تلك المناطق، ما يُعيق بالتالي الارتكاز إلى المؤسسة كبنية ضرورية لإدارة الدولة. ونُضيف هنا بالقول إن عرفات نتيجة لكونه رئيساً للسلطة الفلسطينية واللجنة التنفيذية في آن معاً فقد سيطر على مختلف المقدرات والصلاحيات، بحيث أنه نتيجة لذلك، كان يتم تجاهل كل رأي لا يتماشى مع القرارات التي يتخذها.

ويعكس هذا الأمر حقيقة مهمة، تتمثل في أن العقلية التي كان يتبعها ياسر عرفات في إدارة الشؤون الفلسطينية من خلال مؤسسات م.ت.ف. في الخارج قد انتقلت معه إلى داخل الأراضي التي مُنحت للسلطة بموجب أوسلو. فلم يستطع عرفات أن ينتقل من عقلية الثورة، فكراً وهياكل وشخوص، إلى عقلية الدولة وبناء المؤسسات والاستناد إلى حكم القانون.

وعن هذا يقول أوري سافير إن عرفات كان معنياً بتثبيت مكانته السياسية والذاتية أكثر مما هو معني ببناء اقتصاد ومؤسسات حيوية أخرى تُشكل قاعدة لمجتمع مدني. (1998، 180)

وعندما كان يُسأل عرفات عن الكيفية التي سيُدير بها قطاع غزة كان يُجيب بأنه كان يُدير لبنان، ولبنان أكبر من قطاع غزة بكثير. (هيكل، 2004، 411)

وعن هذا أيضاً يقول كل من سليم تماري وريما حمامي إن سياسة م.ت.ف كانت تعتمد على دمج المجتمع السياسي والمدني في إطار واحد ما نجم عنه نظام سياسي تتهاوى فيه الحدود بين الهيئات العسكرية وهيئات صناعة القرار السياسي والمنظمات المدنية، وقد انتقل هذا النظام لإدارة المناطق الفلسطينية. (2001)

من جهة ثانية لا يُمكن في هذا السياق، إغفال الدور الذي لعبه الاتفاق الانتقالي في تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية، وبالتالي بيد عرفات.

فقد جاء في اتفاق أوسلو أن إسرائيل ستنقل صلاحيات ومسؤوليات من الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس المنتخب، كما نص أيضاً، في المقابل، على أنه لحين تنصيب المجلس فإن الصلاحيات المنقولة إلى المجلس سيتم ممارستها من قبل السلطة الفلسطينية التي سيتم تشكيلها بموجب الاتفاق.

وقد مارست السلطة الفلسطينية قبل تنصيب المجلس صلاحيات واسعة اشتملت صلاحيات تنفيذية وأخرى تشريعية. وكما يقول د. الجرباوي فقد جاء تنصيب السلطة الفلسطينية ليصب في تعزيز قوة السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، في النظام السياسي الفلسطيني. وكان لاستمرار وجود عرفات على رأس هذه السلطة الجديدة القديمة أثره الحاسم في استكمال منح الجانب التنفيذي في السلطة الفلسطينية الثقل الأعظم والتأثير الأكبر، وبشكل يطغى على مجمل مجرى وفحوى العملية السياسية، بحيث بقيت السلطة التنفيذية مهيمنة على العملية السياسية ومطبقة على القرار السياسي. (1999، 47)

بالتالي، كان لسيطرة السلطة التنفيذية دون وجود آلية مراقبة فاعلة لضبط عملها ومحاسبتها على أفعالها، بالغ الأثر على تطور النظام السياسي الفلسطيني إلى نظام يقوم على المؤسساتية، ويستطيع النهوض بأعبائه.

إلاّ أنه في المقابل لا يجب إغفال حقيقة مهمة كان لها تأثير على تفعيل العمل باتجاه تطوير البنية المؤسساتية الفلسطينية والتي كانت نتيجة للإطار الموضوعي والذاتي الذي فرضه اتفاق أوسلو.

فكما أشرنا في الفصل الثالث، فإنه نتيجة للقيود التي يفرضها اتفاق أوسلو على الولاية والسيطرة الفلسطينية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كان من الصعوبة بمكان تطوير المؤسسات الفلسطينية، بحيث يكون بمقدورها فرض سيادتها العملية والفعلية على الأرض.

وفي هذا السياق، يُشير تقرير " تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية" إلى أن الطبيعة الانتقالية والمفتوحة لإطار أوسلو أدت أيضاً إلى حالة من عدم اليقين، فقد أدى القلق، في الجانب

الفلسطيني، على التقدم في العملية السلمية، وعدم ضمان أن تؤدي هذه العملية إلى ممارسة كاملة لحق تقرير المصير بشكل دولة مستقلة، إلى تعزيز المطالبة بدور قوي ومتواصل لمنظمة التحرير في شؤون السلطة الفلسطينية. وكان من نتائج جمود العملية السلمية والتركيز الناجم عن ذلك على المسعى السياسي صرف الاهتمام الفلسطيني العام عن البناء المؤسساتي. (1999، 29)

من جهة ثانية، فإن اتفاق أوسلو، ولكونه قد ترك العديد من القضايا الأساسية مؤجلة، فقد ترك هذا الأمر تأثيرات سلبية على بُنية المؤسسة الفلسطينية وتركيبتها. وعن هذا يقول د. خليل الشقاقي أنه بسب عدم التطرق لمسائل القدس والمستوطنات والحدود فقد أثرت هذه جميعها على فكرة السيادة وعلى بناء الدولة الفلسطينية.

على الرغم من ذلك، لم يكن من المفترض على الجانب الفلسطيني أن يوقف مسيرة البناء المؤسساتي بذريعة ضرورة التقدم في العملية السلمية، بل كان من المفترض أن يعمل على تقويتها وتعزيزها، من خلال التأكيد على أهمية الفصل الواضح بين م.ت.ف. وبين السلطة الفلسطينية، والفصل بين السلطات الثلاث بما يضمن التأكيد على استقلالية كل منها، بحيث لا يتم إطلاق الصلاحيات لصالح شخوص على حساب السلطة بمجملها.

ذلك، أن هذا الأمر سيُدخل تحسناً كبيراً على طبيعة العلاقة بين المواطن وبين السلطة، بما ينعكس إيجاباً على حجم الدعم والتأييد اللذين ستحظى بهما السلطة في حال قيامها على نهج المؤسساتي، فلا يكون هنالك مجال للتشكيك في نزاهتها وشفافيتها، لكونها تقوم على المؤسسة لا على الشخوص، وترتكز على منح كل سلطة دورها في المجال الذي يخصها. وهذا جميعه ينعكس على صورة السلطة العامة.

ثانياً: إشراك القوى المؤثرة في عملية صناعة القرار

كان من الضروري خلال الفترة الانتقالية، وكما أشرنا في الفصل السابق أن يعمل الجانب الفلسطيني على زيادة التأييد الشعبي للاتفاق، بحيث ينسجم عمل قمة صناعة القرار مع القاعدة الشعبية المتلقية لهذه القرارات. وكان مهماً إثر توقيع الاتفاق أن يتم التأسيس لقاعدة جماهيرية داعمة له، خاصة في ظل المعارضة التي رفعت أصواتها ضده. ويندرج هذا الحديث في إطار دعم المؤسسة الفلسطينية الناشئة كمؤسسة مؤيَّدة شعبياً، وتتمتع قراراتها بالشرعية السياسية.

كما أنه من المقتضيات الأساسية لبناء دولة مؤسساتية قوية، أن تقوم هذه الدولة على مفهوم التعددية السياسية، وعلى مفهوم أوسع تمثيل للقاعدة الشعبية، بحيث تضم في أكنافها، جميع المؤثرين والفاعلين الأساسيين داخل المجتمع الفلسطيني.

والطرح الذي قدمناه في القسم السابق، يُوضح لنا أن عملية إدراة المناطق الفلسطينية كانت تخضع إلى حد كبير إلى شخصانية الأفراد، باعتبارهم مصدر السلطة ومصدر الشرعية، بحيث تستمد السلطة شرعيتها من شرعية الشخص، لا العكس.

ويجدر التنويه هنا إلى تأثيرات عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على التحول الفعلي الفلسطيني باتجاه ضم وتوسيع القاعدة الشعبية، إذ أنه من أجل أن يستمر التأييد الشعبي لمجمل العملية، وللسلطة القائمة، فإن على الاتفاق أن يستمر في التقدم. ومن أجل أن يسير الاتفاق بالاتجاه الصحيح فإن ذلك يعني ضرورة وجود إجماع شعبي عليه، وهو أمر كان صعب التحقق في ظل التشكك الفلسطيني من نتيجة الاتفاق النهائية التي لم يتم الاتفاق عليها.

وهذان الأمران مرتبطان ببعضها البعض، وكان يجب على الطرف الفلسطيني أن يكون أكثر ذكاء في التعامل مع هذه المسألة، وربما هذا ما دفع به في كثير من الأحيان إلى أن يحاول عدم الدخول في مواجهة مع حماس، وأن يُحاول في أحيان أخرى ردعها لوقف نشاطاتها. بالتالي، كانت تفسر ازدواجية التعامل هذه من قبل الجانب الإسرائيلي على أساس كونها عدم جدية فلسطينية

بالسير قدماً في تطبيق الاتفاق، ما ساهم بالتالي في تقويض مفهوم الثقة بين الجانبين، وأدى إلى تداعيات سلبية.

وفي ذات الشأن يقول د. خليل الشقاقي إنه كلما توقفت مسيرة الاتفاق، كلما زادت حدة الإحباط الشعبي الفلسطيني، وأن حل هذا الأمر سيعتمد بشكل كبير على صانعي القرار وعلى الكيفية التي يرتبون بها أولوياتهم، والسؤال الذي يطرحه د. الشقاقي في نهاية حديثه يدور حول هذه الأولويات فهل ستكون الأولوية للأمن والاستقلال السياسي على حساب المشاركة السياسية الفاعلة. (1996، 19)

وتبدو الإجابة على هذه التساؤل واضحة تماماً، إذ لم يُفلح الجانب الفلسطيني في تحقيق أي منها، بحيث كان ذلك نتيجة عدم وضوح الرؤية السياسية لدى الجانب الفلسطيني، إذ كان يُريد تحقيق كل شيء دون أن يُعطي أو يُحدد معالم أولوياته، فكان يُريد تحقيق كل شيء في آن معاً. فلم يستطع أن يعمل ضمن الاستراتيجية التي كان قد وضعها لنفسه خلال الفترة الانتقالية، بأن يؤكد على فكرة تعزيز التأييد الشعبي، وتعزيز البناء المؤسساتي الفلسطيني. لتكون مقدمة للاستحقاقات التي يُريد تحقيقها من الاتفاق.

في المقابل نجد أن ممارسات السلطة الفلسطينية داخلياً، لم تُساهم أبدا في تعزيز التأييد الشعبي لها، ففي الأوقات التي كانت تتداخل فيها أولوياتها، ويتم منح عملية السلام أولوية على تعزيز البناء الداخلي، كانت حدة التوتر داخلياً ترتفع.

وعن هذا يقول الشقاقي إنه مع تغير أولويات السلطة الفلسطينية تم إضعاف مؤسسات المجتمع المدني، وتم إضعاف الأطراف المعارضة، ليتم التركيز فقط على الدور المركزي للسلطة الفلسطينية كفاعل أساسي في النظام الفلسطيني، وليتم "حماية" عملية السلام. (1996, 10)

غير أن الخطأ الذي وقع فيه الجانب الفلسطيني كان تجاهل مسألة الحراك المجتمعي الداخلي في الأراضي الفلسطينية، والتي كان لها عظيم الأثر فيما بعد في سير الاتفاق، وأن يكون لها قول في مجمل العملية الجارية بين الجانبين لدرجة أنها وضعت السلطة الفلسطينية في نهاية المطاف في مأزق حقيقي.

ولكي تخرج السلطة الفلسطينية، ويخرج عرفات من هذا المأزق أيضاً، كان عليه أن يُشرك مختلف القوى السياسية والقاعدة الشعبية بمجريات الاتفاق، وأن يُحملها مسؤولية القرارات التي تصدر عن السلطة بحيث تكون قائمة على أساس الإجماع الوطني.

وأبرز مثال يُمكن أن يُضرب على هذا الأمر، هو ما جرى في قمة كامب ديفيد، فلو طلب عرفات حينها من الجانب الإسرائيلي والولايات المتحدة فرصة ليعرض المقترحات التي طُرحت عليه على قاعدته الشعبية، ورفضتها القاعدة الشعبية حينها، لكان في مقدور عرفات أن يقول آنذاك أنه لا حيلة لديه سوى الانصياع إلى رغبة القاعدة الشعبية، ويُعلن أنه لا يستطيع أن يُأخذ بمفرده قرارات مهمة تتعلق بالمرحلة النهائية وحده. وبالتالي، يُفوت الفرصة على الجانب الإسرائيلي والأمريكي بتحميله مسؤولية فشل قمة كامب ديفيد.

وعليه، كان من المهم أن يؤسس عرفات خلال الفترة الانتقالية لقاعدة شعبية توفر له الدعم المطلوب والتأييد الضروري خلال مراحل عملية التفاوض وخلال عملية التطبيق على الأرض، بحيث يكون هنالك توافق بين القاعدة الشعبية وبين صانعي القرار.

الخلاصة

كان الهدف من هذا الفصل فحص إن كانت هنالك فرص لنجاح الاتفاق في ظل الصيغة التي جاء عليها وفي ظل التطورات اللاحقة على الأرض. إذ كان من الواضح أن هنالك حاجة للتركيز على عاملين اثنين مستمدان من ذات الاتفاق؛ وهما عدم اللجوء لسياسة المرحلية والتدرج إذا لم تكن هنالك ضمانات حقيقية بشأن نجاح تطبيق الاتفاق، وإذا لم تكن هنالك ضمانات فيما يتعلق بشكل الحل الذي سيتم التوصل إليه، والذي سيتم بموجبه وقف حالة الصراع الدائرة بين الجانبين، والعامل الثاني هو ضرورة التركيز على تطوير البنية التحتية الفلسطينية التي تُشكل نواة الدولة الفلسطينية.

لذلك، كان ضرورياً التطرق إلى الطروحات القائلة بأن مناقشة قضايا مفاوضات الوضع النهائي ستشكل أزمة بالنسبة للجانبين. وقد جاء نقاش هذا الطرح من خلال دراسة وضع مفاوضات كامب ديفيد كنموذج تطبيقي، إذ أن لتلك المفاوضات مدلولات عميقة في عدة مجالات، إذ دللت الأحداث التي جرت خلال المفاوضات وقبلها وبعدها بوضوح إلى العوامل الحقيقية المؤثرة على سير العلاقة بين الأطراف المشاركة في مجمل العملية، وتوضيح الأسباب الحقيقية التي كانت وراء فشل تلك المفاوضات.

فبالنظر إلى سير عملية التفاوض في كامب ديفيد يُلاحظ أن التطرق إلى بالنقاش لقضايا الوضع النهائي لم يكن هو العامل الرئيس وراء فشل تلك المفاوضات. إذ أن هنالك مجموعة من العوامل التي كان يجب التعامل معها قبل البدء في عملية التفاوض بين الجانبين والتي كان يجب أن يتم التركيز عليها خلال الفترة الانتقالية، وبما أن الفترة الانتقالية لم تُسهم في تعزيز تلك العوامل بل ساهمت في إضعافها كان لا بد أن تصل عملية التفاوض إلى طريق مسدودة.

فالتأييد الذي كان يحظى به الطرفان بدا منخفضاً جدا، فإئتلاف رئيس الوزراء الإسرائيلي كان مهدداً بالانهيار، كما أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كان يخشى خسارة ما تبقى له من تأييد داخل الساحة الفلسطينية، إثر مفاوضات كامب ديفيد.

علاوة على ذلك، كانت النظرة السائدة بين صانعي القرار في الجانبين نظرة تشككية، تُدلل على أن العلاقة القائمة بينهما تنفي وجود أي عامل من عوامل الثقة. ما يعني التشكك في الطروحات المقدمة من كل طرف، وما يعني أن كلا منهما لم يقم باستغلال الفترة الانتقالية لتعزيز عوامل بناء الثقة بينهما، فأدى ذلك إلى حالة من تدهور الأوضاع على الأرض.

لذلك كان منطلق عملية التفاوض في كامب ديفيد ضعيفاً للغاية، ولم يكن التطرق إلى قضايا الصراع الرئيسة بين الجانبين هو السبب الحقيقي للفشل، إذ أنه من أجل أن تنجح عملية التفاوض بشأن القضايا الأساسية فإنها يجب أن تنطلق من قواعد وأسس ثابتة، لا من حقائق جديدة تقوم على الأرض، أو من تطورات تجري تؤثر على شكل العلاقة الناشئة بين الطرفين.

فالافتراض المنطقي، يقتضي أن يتم وضع خطوط عريضة، واضحة لكيفية التوصل لحل بشأن تلك القضايا وأن لا تتم إحالتها إلى مفاوضات لاحقة، دون تقديم ضمانات فعلية لشكل الحل الذي سيتم التوصل إليه. إذ إن ذلك من شأنه أن يُبقي الصراع مفتوحاً ورهنا بتفاعلات الأحداث اللاحقة.

من جهة ثانية، كان ضرورياً بالنسبة للجانب الفلسطيني أن يستغل ما جاء في الاتفاق، والمتعلق بوجود فترة انتقالية في أن يعمل على تعزيز بنيته الداخلية، وتقوية مقومات ودعائم قيام دولة فلسطينية. إذ إن الادعاء القائل بأن الاحتلال أثر سلباً على عملية تطوير البنية الداخلية للفلسطينيين هو إدعاء منقوص ومجتزأ، إذ لا يُوجد تعارض بين مقاومة الاحتلال وبين تعزيز البنية الديموقراطية الداخلية للسلطة الفلسطينية.

فقد كان حرياً على الجانب الفلسطيني أن يركز على موضوع ترسيخ دعائم البناء الديموقراطي الداخلي، بالتأكيد على سيادة القانون واستقلال القضاء، وتعزيز البناء المؤسساتي، وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية، ما يعني التأسيس لمرحلة انتقال من حالة الثورة، وحالة الفوضى، إلى حالة الدولة والحكم الصالح.

وأخيرا، لا يجب أن يغيب عن الأذهان، أن عوامل نجاح الاتفاق لا تتلخص فقط في السببين الذين تم شرحهما خلال هذا الفصل، بل تتعداهما لتكون ذات صلة بطبيعة توازنات القوى الناشئة بين الأطراف المشاركة في مجمل العملية، وفي طبيعة التأثيرات الدولية، وفي طبيعة الشخوص القيادية في كل جانب، وغيرها من العوامل.

الخـــاتمـــــــة

وضعنا من خلال الفصول السابقة، اتفاق أوسلو، موضوع المناقشة والتحليل، من أجل التعامل مع أحد أسباب فشل الاتفاق. وكنا قد استعرضنا في الفصل التمهيدي مجموعة من الأسباب التي يرى بعض من الكتاب والمحللين أنها كانت من الأسباب الرئيسة وراء وصول الاتفاق بين الجانبين إلى نقطة مسدودة. وعلى الرغم من أننا كنا قد أشرنا إلى أن أسباب فشل الاتفاق هي أسباب مركبة، إلاّ أنه من الضروري التأكيد على هذا الأمر من جديد، أي على مجموعة العوامل المتداخلة مع بعضها البعض والتي ترابطت لتؤدي إلى فشل الاتفاق.

فلنجاح اتفاقات السلام عدد من المقومات التي يجب أن يتم البناء عليها من أجل أن تتوفر قاعدة صلبة لذلك النجاح. وتتلخص هذه العوامل في توفير مناخ داخلي ودولي يُعزز ويُساعد في نمو وتطوير العلاقة الجديدة الناشئة بين أطراف النزاع، وانطلاقا من هذين المستويين ينطلق التحليل باتجاه فشل أوسلو، والتعرض إلى الأسباب المختلفة والمتعددة التي كانت وراء هذا الفشل.

وبالتدقيق في أسباب الفشل التي أوردناها في الفصل التمهيدي، نجد أنه بالإمكان حصرها ضمن المستويين السابقين، سواء أكانت ذات صلة بالسياسة التي انتهجها كل جانب تجاه الاتفاق، أو كانت ذات صلة بالوضع الدولي وبموازين القوى، أو كانت ذات علاقة بطبيعة نص الاتفاق الذي تم التوقيع عليه، أو نتيجة عدم نُضج التأييد الشعبي لتقبل اتفاق مماثل، أو بسبب قلة الخبرة التفاوضية المتبعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، أو نتيجة تجاهل قضايا الصراع الرئيسة وعدم التوصل إلى حل حقيقي بشأنها.

جميع الأسباب الآنفة الذكر تؤكد على أهمية دراسة تلك العوامل، فدراسة سبب فشل الاتفاق لا يكون مكتملاً ويكون مجتزأ إن لم تُؤخذ تلك الأسباب في عين الاعتبار تحليلاً وتدقيقاً، فوجهات

النظر التي تعتمد على سبب واحد من أسباب الفشل، وتُحيل إليه ضريبة وتبعات ذلك الفشل، تبقى مفتقرة إلى الرؤية التكاملية للصورة التي أحاطت بالاتفاق.

فليس بالإمكان دراسة السياسة المتبعة من قبل الجانب الإسرائيلي كأحد عوامل فشل الاتفاق دون النظر إلى طبيعة العوامل الداخلية في المجتمع الإسرائيلي والتي تصنع السياسة الإسرائيلية في معظم الأحيان، ودون النظر أيضاً إلى طبيعة موازين القوى التي تحكم وتؤثر على شكل العلاقة بين الطرف الإسرائيلي والفلسطيني. كما أنه ليس بمقدورنا دراسة السياسة الفلسطينية المتبعة خلال فترة التوقيع وبعده دون النظر في الظروف الدولية التي أحاطت بـ م.ت.ف. حينها ودفعتها إلى توقيع اتفاق مماثل. ومن جهة ثانية ليس بالإمكان فصل فشل الاتفاق الناجم عن تركيبته البنيوية، عن طبيعة العملية التفاوضية بمجملها، وعن فحص استراتيجيات التفاوض المتبعة من قبل كل طرف، وكيف أثرت هذه الاستراتيجيات على صيغة الاتفاق الموقع عليه.

لذلك، فمن الضروري لدى دراسة الاتفاق أخذ جميع الأسباب السابقة في الحسبان والإلمام بها ومعرفة تفاصيلها. غير أنه، في المقابل، ليس من السهولة بمكان دراسة هذه الأسباب جُملة واحدة إذ لا يتسع لها بحث أو دراسة تُريد أن تُناقش تلك الأسباب بالتفصيل اللازم، وتريد أن تضعها في سياقها الفعلي الذي جاءت عليه.

وتأسيساً على ما سبق، فقد رأينا أنه من الضروري التطرق بالنقاش إلى أحد عوامل فشل اتفاق أوسلو والمتمثل في تركيبة النص ودراسة تأثيراته على فشل الاتفاق ونجاحه في ثلاثة فصول، كان الفصل الثاني فصلها الأساسي، لأنه تناول بشكل عملي التطبيقات العلمية للاتفاق على الأرض.

ويُمكن لنا هنا أن نُوجز بشكل مختصر وسريع أهم المواضيع التي ناقشها كل فصل، والأسئلة التي أثيرت فيه، والنتائج التي تم التوصل إليها.

فصول الرسالة- الفصل الأول

جاء الفصل الأول تحت عنوان " خصائص الاتفاق "، ذلك أنه قد تم في هذا الفصل التطرق إلى الشكل العام للاتفاق، من خلال دراسة خصائصه وصفاته، إلى جانب دراسة المكاسب التي توقع كل طرف تحقيقها إثر توقيع الاتفاق بالصورة والشكل التي جاء عليه. لذلك، تم التطرق أولاً إلى القواعد الأساسية التي انطلق منها الجانبان في تحديد معالم الاتفاق، ومن ثم تم الحديث عن تفاصيل تلك الخصائص، وتم التطرق إلى المكاسب المتوقعة نتيجة تلك الخصائص.

فبالاستناد إلى الاتفاقات الموقعة – اتفاقات أوسلو، يُلاحظ اعتمادها على أسس وقواعد تقوم على الاعتراف المتبادل بالحقوق الشرعية والسياسية لكلا الجانبين، وضرورة تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة وشاملة تنهي المواجهة وتؤدي إلى الاعتراف المتبادل والعيش في ظل تعايش سلمي بكرامة وأمن متبادلين. على أن تقوم هذه التسوية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، وتؤدي في نهاية المطاف إلى تطبيقها. ويتحقق هذا التطبيق تدريجياً، وبالاستناد إلى فترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات.

وقد ناقش الفصل هذه القواعد الأساسية في مبحثه الأول بنداً بنداً، بحيث تم التوصل إلى تأكيد على الرأي القائل بأن الشكل الذي جاء عليه الاتفاق، يتسم بالعمومية والغموض، فالأسس التي قام عليها تأتي بأسلوب العموميات، ولا تنتهج نهجاً تفصيلياً في توضيح هذه الأسس، فلم يورد الاتفاق تعريفات واضحة ومحددة لهذه القواعد.

فليس هنالك اتفاق من قبل الجانبين على شكل وطبيعة الحقوق المتبادلة، كما أن التبادلية في الحقوق تعني منح الجانب الإسرائيلي مزيداً من الحقوق التي يجب أن يبني عليها حصوله على تنازلات إضافية من قبل الجانب الفلسطيني. كما أن هذه الأسس تؤكد على موضوع التعايش السلمي والآمن بين الجانبين دون أن تورد أي تعريف لطبيعة التعايش السلمي، أو تُوضح

المقصود بالأمن، ومن هي الجهة التي ستُحدد مفهوم الأمن، أو تقوم بالحكم على أن ما يتم تطبيقه على الأرض ينسجم مع تعريفها للأمن.

علاوة على ذلك، فإن الشرعية القانونية الدولية التي يستند إليها الاتفاق هي قراري مجلس الأمن 242 و 338، وهما قراران لم يتم الاتفاق بين الجانبين على مضمونهما، وتحديداً القرار رقم 242، الذي يختلف الطرفان في قراءته ويقدم كل منهما قراءة مختلفة عن قراءة الطرف الآخر، ما يعني أن السند القانوني الوحيد الذي يستندان إليه الجانبان هما مختلف عليه من حيث الجوهر، بحيث يبقى تفسير القرار غير واضح. وإحالة الاتفاق إلى هذين القرارين يعني إضافة مزيد من الغموض والارتباك على نصوصه، وعلى تطبيقاته العملية فيما بعد.

كما أن استناد الاتفاق إلى مبدأ التدرج جاء ليكون في صُلب خصائص الاتفاق، فليس بالإمكان تحقيق ما ذُكر دون اعتماد على الطرفين، وفقاً لما جاء في الاتفاق، على سياسة الخطوة خطوة، وعلى نهج التمرحل في تنفيذ بنوده.

بالتالي، فإن خلاصة المبحث الأول تُوضح لنا خصائص الاتفاق العامة، والتي تتمثل في خاصيتين أساسيتين هما مرحلية الاتفاق وعمومية وغموض بنوده. ومن خلاصة هذا المبحث يتم الانتقال إلى المبحثين التاليين في هذا الفصل، والذين تم تخصيصهما لدراسة تلك الخصائص بالتفصيل.

إذ يتطرق المبحث الثاني إلى مرحلية الاتفاق وخاصية التدرّج، بحيث يتم في القسم الأول منه توضيح المقصود بسياسة المرحلية، والشكل الذي جاءت عليه في الاتفاق. إذ يُعرف هذا القسم سياسة المرحلية على أنها الاعتماد على منهج التدرّج في حل الصراع القائم بين الطرفين، بما يعني تطبيق الاتفاق على مراحل بحيث تؤدي كل مرحلة من مراحل الاتفاق إلى المرحلة التي تليها.

ثم يُناقش القسم الثاني من هذا المبحث الأسباب التي دفعت بالجانبين إلى تبني سياسة المرحلية، بحيث تم تقسم هذه الأسباب إلى ثلاثة مجموعات رئيسة المجموعة الأولى تناقش الأسباب التي دفعت الجانب الإسرائيلي إلى اعتماد سياسة المرحلية، في حين تناقش المجموعة الثانية الأسباب التي دفعت الجانب الفلسطيني إلى تبني هذه السياسة، أمّا المجموعة الثالثة فتناقش الأسباب المشتركة بين الجانبين والتي تم الإعلان عنها من أجل تفسير الأسباب التي رأى فيها الطرفان عوامل رئيسية لجهة اعتماد السياسة المرحلية.

وتنقسم الأسباب المتعلقة بالجانب الإسرائيلي والتي دفعته إلى تبني السياسة المرحلية إلى ثلاثة أسباب رئيسية تتلخص في الآتي:

أولاً: فحص نوايا الجانب الفلسطيني ومقدرته على تنفيذ الاتفاق، إذ أن الجانب الإسرائيلي يرى أن هنالك حاجة ملحة للتأكد من نوايا الجانب الفلسطيني، خاصة وأن الأخير كان منذ فترة بسيطة عدو الأمس. ويعكس هذا الأمر حقيقة وجود أزمة ثقة بين الجانبين لم يتمكنا من تخطيها خلال فترة المفاوضات، فاحتاج الجانب الإسرائيلي لفترة يتمكن خلالها من وضع الجانب الفلسطيني موضع الاختبار.

ثانياً: تقليل المخاطر المتوقعة من الاتفاق وفحص المكاسب التي يُمكن الحصول عليها. إذ يرى الجانب الإسرائيلي أنه في ظل عدم التأكد بعد من نوايا الشريك الفلسطيني فهنالك حاجة لفترة تمهيدية يتم خلالها التأكد من أن الاتفاق لن يجلب مزيداً من الخسائر على إسرائيل، وأنه في حال أن كانت هنالك خسائر لم تؤخذ في الحسبان لحظة التوقيع فإن الفترة الانتقالية توفر فرصة ذهبية بالنسبة للجانب الإسرائيلي للتراجع عن ما وقع عليه. من جهة ثانية، فإنه في حال توصل الجانب الإسرائيلي خلال المرحلة الانتقالية إلى قناعة مفادها أن الاتفاق يوفر له فرصة الحصول على مكاسب جديدة فإن ذلك يعني ضرورة استمرار الجانب الإسرائيلي في المسيرة التي بدأها مع الجانب الفلسطيني.

ثالثاً: توفر سياسة المرحلية بالنسبة لإسرائيل فرصة مناسبة لصياغة الشكل النهائي الذي تُريده للاتفاق النهائي من خلال خلق حقائق جديدة على الأرض. ما يمنحها، بالتالي، أوراقاً جديدة للمساومة خلال مفاوضات الوضع الدائم.

أمّا الأسباب المتعلقة بالجانب الفلسطيني فتنقسم إلى سببين اثنين:

الأول: تعزيز البناء الداخلي الفلسطيني، إذ رأى الجانب الفلسطيني أنه يحتاج إلى فترة من الزمن يستطيع خلالها بالتدريج فرض سيطرته على المناطق التي يتم نقلها إليه من أجل إرساء أسس الدولة الفلسطينية التي كان يتوقع قيامها.

الثاني: تعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، إذ كان يُدرك الجانب الفلسطيني أن العوامل الداخلية والدولية المحيطة به، والتي أدت إلى قبوله باتفاق أوسلو، كان لها تأثير كبير على شكل الاتفاق الذي تم توقيعه، والذي كان يميل في معظمه لما فيه مصلحة الجانب الإسرائيلي، لذلك فقد افترض الجانب الفلسطيني أن عليه أن يعمل خلال الفترة الانتقالية وبشكل تدريجي على تعديل موازين القوى بين الجانبين، ولو قليلاً، ويتم ذلك، من وجهة نظره من خلال منحه مزيداً من الوقت لتعزيز وتقوية بنيته الداخلية التي أشرنا لها.
بالتالي، فالسببان الرئيسيان وراء قبول م.ت.ف. بسياسة المرحلية هما سببان مرتبطان ببعضهما البعض ويتفرعان عن بعضهما البعض.

أمّا الأسباب المجتمعة التي يُوردها المبحث الثاني من هذا الفصل، والتي أعلن الطرفان عنها ليُبررا من جانبهما للرأي العام أسباب قبولهما بمبدأ التدرج والمرحلية فتم تقسيمها إلى سببين اثنين:

الأول: تقريب وجهات النظر بين الطرفين، إذ كان كل من الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي يُدرك أن هنالك مجموعة من الأمور التي يصعب حلها دفعة واحدة، وأنها تحتاج إلى فترة من الزمن يتم خلالها التوصل إلى تفاهم مشترك بينهما حول طبيعة وشكل حل هذه القضايا. وقد أكد الطرفان في أكثر من سياق أن الفترة الانتقالية بالنسبة لهما تُعد مهمة للغاية لتقريب وجهات النظر بينهما، خاصة وأن لكل جانب وجهة نظر مختلفة عن الجانب الآخر فيما يتعلق بقضايا الصراع الرئيسة.

الثاني: بناء الثقة بين الجانبين، إذ أن العلاقة بين الجانبين قبل التوصل إلى اتفاق بينهما وبعد توقيع الاتفاق لم تتطور إلى علاقة شركاء حقيقيين، بالتالي كانت هنالك حاجة لفترة يتم خلالها التأسيس لقواعد بناء الثقة بينهما، من أجل الانطلاق في وقت لاحق للوصول إلى حل نهائي يُرضي كلاً منهما.

أمّا المبحث الثالث من الفصل الأول، فيُناقش الخاصية الثانية من خصائص الاتفاق والتي هي العمومية والغموض، بحيث يُناقش في القسم الأول الأسباب التي كانت وراء عمومية وغموض الاتفاق، والتي يُمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: حشد التأييد العام للاتفاق، إذ كان ضرورياً بالنسبة للجانبين حشد التأييد الضروري واللازم لاتفاق مماثل جمع بين ألد الأعداء على طاولة مفاوضات واحدة. فلم يكن بالسهل على الجانبين أن يتطرقا إلى العديد من القضايا بشكل واضح وصريح، فالقيام بذلك يعني بالنسبة لهما خسارة أي تأييد محتمل بالنسبة للاتفاق.

فالصياغة العمومية، التي جاء عليها الاتفاق، سمحت للجانبين أن يُخففا من الضغط الذي قد يُمارس عليهما لجهة بعض القضايا الرئيسة التي لم يستطع الجانبان التوصل إلى تفاهم بشأنها.

ثانيا: مرونة التفسير من أجل تحقيق مكاسب سياسية، وهذا يعني تثبيت مواقف سياسية تجاه بعض القضايا غير المتفق عليها، وتثبيت السيطرة على الأرض. فنظرة الجانبين إلى الاتفاق كانت تعني اعتبار نصوصه وسيلة لتحقيق مكتسبات سياسية ومواقف دبلوماسية، وأبرز مثال على

هذا الأمر هو موضوع القدس، لذلك تم تخصيص جزء من هذا القسم لدراسة القدس كنموذج على عمومية وغموض الاتفاق. فكلا الجانبين قبلا بإدراج القدس بشكل غامض كي تُتاح لهما فرصة تسويق مواقفها بشأنها لقاعدتهما الشعبية أولاً وللتأكيد على مواقفها السياسية منها.

غير أن دراسة الحالة حول موضوع القدس تؤكد أن المستفيد من هذا الأمر كان الجانب الإسرائيلي، وأن الجانب الفلسطيني كان هو الخاسر في معادلة الغموض تلك. فعلى الرغم من أنه أثناء جولات المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، شدد الجانب الفلسطيني على مواقفه من القضايا الرئيسة، وخاصة فيما يتعلق بالقدس، إلاّ أنه بعد ذلك اتسمت هذه المواقف بالانسياق وراء التعريفات العمومية والغامضة لتلك المواضيع.

وقد أتى القبول الفلسطيني بالتعريفات الغامضة والمبهمة فيما يتعلق بموضوع القدس، لأنه اعتقد أن الغموض الذي كان يتم الترويج له خلال فترة المفاوضات، وبعد توقيع الاتفاق، هو غموض بناء، يهدف إلى خدمة الجانبين لجهة تقديم تفسيرات تنسجم مع الواقع السياسي الداخلي لكل طرف، غير أن هذا الأمر وبعد أن رُبط بالتطبيقات العملية، وقُرء في ظل الاتفاق الموقع كان يعني اكتمال السيطرة الإسرائيلية على القدس، والتي استثناها صراحة من نص المادة الرابعة، التي تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، إذ تم استثناؤها لاحقاً عن طريق إحالة نقاش موضوع القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي.

واستناداً إلى ذلك، تصلح دراسة موضوع القدس كنموذج يوضح المكاسب السياسية التي يُحققها الجانب الإسرائيلي نتيجة لغموض الاتفاق لجهة تثبيت مواقف سياسية ودبلوماسية من بعض القضايا الرئيسية والمصيرية.

من جهة ثانية، فإن السبب المتعلق بتحقيق مكاسب سياسية لجهة تثبيت السيطرة على المناطق استفاد منها الجانب الإسرائيلي أيضاً، أكثر من استفادة الجانب الفلسطيني. ونورد في هذا السياق موضوع الأمن كنموذج يمكن من خلاله فهم موضوع تثبيت السيطرة كسبب وراء اتباع الغموض والعمومية نهجاً في الاتفاق.

فمفهوم فرض السيطرة والسيادة على الأرض بقي منقوصاً بالنسبة للجانب الفلسطيني، نتيجة عدم وضع تعريف واضح ومحدد لما هو مقصود بمفهوم "الأمن"، والمفاهيم الفرعية التابعة كمفهوم النظام العام.

أمّا المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل فقد ناقش المكاسب التي توقع كل طرف الحصول عليها إثر توقيع الاتفاق بناء على الشكل والهيكل الذي جاء عليه. وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى قسمين ناقش القسم الأول المكاسب المتوقعة من قبل الجانب الفلسطيني ومن ثم من قبل الجانب الإسرائيلي، ثم ناقش القسم الثاني تصورات كل طرف عن المرحلة النهائية.

فبالنسبة للقسم الأول، وفيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، فإن أهم مكسب أراد الفلسطينيون تحقيقه إثر توقيع الاتفاق هو إمكانية قيام دولة فلسطينية، فالجانب الفلسطيني صرح في أكثر من مقام أن الاتفاق سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وهذا الأمر يتضمن بالضرورة إنهاء الاحتلال وجميع مظاهره، إلى جانب منح الفلسطينيين شكلاً حقيقياً من أشكال السيادة.

أمّا فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي فإن المكاسب التي أراد تحقيقها إثر توقيع الاتفاق فذات صلة بموضوع الأمن الإسرائيلي، إذ أراد الجانب الإسرائيلي بشكل رئيس ضمان أمنه، وضمان عدم توجيه أي من الاعتداءات ضده، إلى جانب إبقاء سيطرته على المناطق التي من المفترض أن يتم نقلها إلى الجانب الفلسطيني.

بالتالي، فإن دراسة تلك المكاسب لا تستقيم دون دراسة تصورات كل جانب عن المرحلة النهائية، إذ أنه على الرغم من وجود مكاسب قصيرة المدى، إلاّ أنه هنالك أيضاً مكاسب على المدى البعيد يرغب كل طرف في تحقيقها، وهذه المكاسب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل المرحلة النهائية لكونها انعكاساً لما يتم تأسيسه خلال الفترة الانتقالية.

وبالنظر إلى تصورات الجانب الإسرائيلي عن المرحلة النهائية فإننا نلاحظ أنها تتلخص في الآتي:
أولاً: توسيع رقعة المستوطنات الإسرائيلية.
ثانياً: الإبقاء على القدس تحت السيطرة الإسرائيلية، وتوسيع الحدود البلدية التابعة لها.

ومن أجل النجاح في تطبيق هذا الأمر فإن ذلك يعني أن الجانب الإسرائيلي سيقوم بضم المزيد من الأراضي، إلى جانب تجاهل الاتفاقات الموقعة مع الجانب الفلسطيني. ما يعني، لزاماً، حصول الجانب الفلسطيني على الأراضي المتبقية من الاستثناءات السابقة.

وبالنظر إلى توقعات الجانب الفلسطيني نجد أنها تأتي في سياق المكاسب التي يُريد أن يُحققها الجانب الفلسطيني، بحيث يتم الإعلان عن دولة فلسطينية تتمتع بالاستقلال والسيادة.

والأكيد هنا، أن الطرف الإسرائيلي قد استطاع أن يُحقق التصور الذي يُريده عن الفترة النهائية، وذلك نتيجة لامتلاكه جميع المقدرات التي تخوله القيام بهذا الأمر.

وفي نهاية الفصل الأول نصل إلى خلاصة مفادها أن الخصائص العامة للاتفاق تتلخص باتصافه بالمرحلية إلى جانب العمومية والغموض، وأنه وعلى خلاف التوقعات التي قدمها الطرفان بأن عمومية وغموض الاتفاق أتت من أجل أن تخدم الاتفاق بشكل عام، إذ كانت على العكس من ذلك، فقد كانت وبالاً على الاتفاق وعلى الطرف الأضعف فيه.

الفصل الثاني - تطبيقات الاتفاق

عمل الفصل الثاني من الرسالة على البحث في التطبيقات العملية لمضمون الاتفاق بالاستناد إلى توقعات كل جانب عن مجمل الاتفاق، وعن الشكل النهائي له. ولدارسة ذلك الأمر فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة تناقش موضوع الدولة الفلسطينية، موضوع الاستيطان، وتأثيرات الأطراف المعارضة على سير الاتفاق.

ففي المبحث الأول تم التركيز على موضوع الدولة الفلسطينية باعتباره الموضوع الأهم بالنسبة للجانب الفلسطيني، والتوقع الرئيس الذي دخل على أساسه الفلسطينيون مفاوضات أوسلو مع الجانب الإسرائيلي. وقد تمت مناقشة موضوع الدولة الفلسطينية من خلال دراسة نصوص الاتفاق، التي من افترض الجانب الفلسطيني أنها ستُدعم أراءه وطروحاته من موضوع الدولة الفلسطينية.

ولأجل مناقشة دقيقة لموضوع الدولة الفلسطينية، فقد كانت هنالك حاجة لدراسة مقومات الدولة التي تستند إلى توافر أربعة عناصر رئيسة هي الأرض والشعب والسلطة السياسية إلى جانب السيادة. ونظراً لتوافر العوامل الثلاثة الأولى للجانب الفلسطيني فقد كان من الضروري نقاش موضوع السيادة، والذي تم التركيز عليه في الاتفاق بشكل لافت، لكن دون إشارة واضحة ومحددة.

وعليه، ولدارسة موضوع السيادة الفلسطينية من خلال الاتفاق، كان لا بد لنا من دارسة الولاية والصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية بموجب الاتفاق، لذلك فقد تم إفراد القسم الأول من المبحث الأول في هذا الفصل لهذا الموضوع. بحيث تم تحديد طبيعة الولاية الفلسطينية وتقسيماتها الواردة في الاتفاق والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع من الولاية هي: الولاية الجغرافية، الولاية الوظيفية، والولاية الشخصية.

ويستند تقسيم هذه الأنواع من الولاية إلى التقسيمات المناطقية التي جاء عليها الاتفاق والتي بموجبها يتم تقسيم المناطق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق أ، ب، ج. بحيث يتم منح الجانب الإسرائيلي ولاية شخصية في المناطق أ، ب، ج، على مواطنيها. أمّا الولاية الوظيفية فتُمنح للجانب الإسرائيلي في المناطق (ب) بحيث تكون إسرائيل مسؤولة عن الأمن في تلك المناطق، وتكون إسرائيل مسؤولة وظيفياً في المناطق (ج) فيما يتعلق بالقضايا التي تم تأجيلها إلى

مفاوضات الوضع الدائم، أمّا المناطق (أ) فتكون وظيفياً خاضعة بشكل كامل للمجلس الذي سيُشكل بموجب الاتفاق. وفيما يتعلق بالولاية الإقليمية، فإن إسرائيل ستتمتع بسيطرة إقليمية كاملة على المنطقة (ج)، في حين يكون الجانب الفلسطيني مسؤولاً إقليمياً عن المناطق (أ) والمنطقة (ب)، وهاتان المنطقتان يستثنى منهما قضايا مفاوضات الوضع الدائم.

بالتالي، فإن الولاية الممنوحة للجانب الفلسطيني، والتي تُشكل جوهر مفهوم السيادة، تبقى منقوصة وغير مكتملة. فبالنظر، إلى ما يُناقشه القسم الثاني من المبحث الأول، فإن التطبيقات العملية لما ورد في الاتفاق فيما يتعلق بالولاية والصلاحيات المنقولة إلى الجانب الفلسطيني، يُلاحظ أنه نتيجة للتقسيمات المناطقية، فإن الجانب الإسرائيلي سيكون مسيطراً على ما نسبته 75% من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ أثبتت التطبيقات العملية أن المناطق (ج) كانت تفصل بين المناطق (أ) و(ب) ما كان يعني خضوع تلك المنطقتين إلى المنطق الإسرائيلي بشأن منح الفلسطينيين مزيداً من السيادة أو حجب هذا الأمر عنهم. وقد نوقش هذا الأمر من خلال التطرق إلى تصرفات الجانب الإسرائيلي خلال الفترة الانتقالية وانتهاجها لسياسة الإغلاقات والعقاب الجماعي.

ولاكتمال نسف فكرة تكامل السيادة الفلسطينية، فقد تطرق هذا المبحث إلى مفهومي السيادة الداخلية والسيادة الخارجية الممنوحة للجانب الفلسطيني. إذ أن التطبيقات العملية لنصوص الاتفاق أثبتت أن الجانب الإسرائيلي بقي مسيطراً على المناطق الفلسطينية داخلياً، كما تمت الإشارة، كما بقي مسيطراً على المعابر والحدود، ما عني إنهاء مفهوم السيطرة الفلسطينية الخارجية.

أمّا المبحث الثاني من الفصل الثاني، فيُناقش موضوع المستوطنات الإسرائيلية وتأثيراته على العلاقة بين الجانبين، وعلى توقعات الجانب الفلسطيني في قيام دولة فلسطينية، إلى جانب تأثيراتها على مجمل الوضع من الاتفاق.

ونظراً لأهمية موضوع المستوطنات، باعتبارها أحد أهم القضايا التي تم تأجيلها إلى الاتفاق النهائي، والتي لم يتم تقديم ضمانات حقيقية لجهة وقف توسيعها والبناء فيها، فقد تمت دراسة الموقف الإسرائيلي من هذا الموضوع، بحيث تم التطرق إلى مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بحزبيها الرئيسين، منها. وقد خلُص هذا القسم إلى حقيقة مفادها أن الحكومات الإسرائيلية المختلفة كانت تؤكد بشكل أو بآخر على مبدأ الاستمرار في سياسة التوسع الاستيطاني.

وهذا الأمر دفعنا للتساؤل بشأن السند القانوني، الذي يرتكز إليه الجانب الإسرائيلي، فيما يتعلق بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وقد تم التطرق لهذا الأمر من خلال النظر إلى مواد الاتفاق، والتي لم تؤكد صراحة على ضرورة وقف الممارسات الاستيطانية، وإنما على العكس من ذلك حيث وفر الشكل العام للاتفاق، والذي يقوم على أساس من المرحلية والغموض ، فرصة للجانب الإسرائيلي أن يستغل هذا الأمر وأن يستمر في أعماله على هذا الصعيد.

وعلى الرغم من أن الاتفاق قد أشار إشارة خجولة إلى ضرورة وقف كل الأعمال التي من شأنها التأثير على وضع تلك المناطق، فإن هذا الأمر لم يكن كافياً للجانب الإسرائيلي، الذي قدم عدة تفسيرات لهذه المادة، ما عني وجود قناعة راسخة لدى الحكومات الإسرائيلية بقانونية الاستمرار في الأعمال الاستيطانية.

غير أن ما يطرحه هذا القسم في بند لاحق، هو أن الاتفاق لا يأتي بمعزل عن الشرعية الدولية التي تؤكد على عدم شرعية المستوطنات وأن على إسرائيل استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية وقف كل الممارسات والأنشطة الاستيطانية.

ومن أجل دراسة موضوع الاستيطان بشكل أكثر تفصيلاً، فقد تم ضمن القسم الثاني من المبحث الأول دراسة مدينة الخليل كنموذج على الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية، إذ تصلح مدينة الخليل كي تكون نموذجاً مهماً لدراسة موضوع الاستيطان من الناحية النظرية والعملية.

لذلك، فقد تم التطرق إلى الطريقة التي تعامل بها اتفاق أوسلو 2 مع مدينة الخليل، والكيفية التي قسم بها الاتفاق المدينة إلى منطقتين؛ (H1) و (H2)، بحيث يكون المجلس الفلسطيني

مسؤولاً عن جميع الصلاحيات المدنية وذات العلاقة بالمدنيين الفلسطينيين، بحيث يتم التعامل معها على أساس كونها جزءاً من المنطقة (ب)، في حين تكون إسرائيل مسؤولة عن المنطقة الثانية، كما هو حال المناطق (ج).

وقد أوضحت التطبيقات العملية فيما بعد أن عدم الالتزام الإسرائيلي بالانسحاب من المناطق الفلسطينية، قد أدى إلى دخول الجانبين في حلقة من المفاوضات بشأن ما تم التفاوض عليه أصلاً. وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير على مجمل الاتفاقات الموقعة، وأدى لاحقاً إلى توقيع اتفاقات أخرى، دون الالتزام بتطبيقها أيضاً.

من جهة ثانية، فقد تمت دراسة موضوع تأثير الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية في المدينة، من خلال نموذج عملي، يُقدم تفسيراً فعلياً لمجموعة من المواضيع والتي من بينها:

أولاً: الموقف التفاوضي الفلسطيني إثر المذبحة، والذي لم يتسم بالتفكير الاستراتيجي لجهة الاستفادة من مكونات الأزمة الناشئة حينها لما فيه صالحه، وذلك نتيجة لعدد من العوامل كان من أهمها أن توازنات القوى لم تكن لتسمح بذلك، رغم كونها في تلك اللحظة كانت لصالح الفلسطينيين.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من المستوطنات. إذ توضح مذبحة الحرم أن الموقف الإسرائيلي من موضوع الاستيطان موقف متشدد لا يأخذ في عين الاعتبار أية تغيرات على الرأي العام الإسرائيلي باتجاه تأييد تفكيك المستوطنات. إذ أنه وعلى الرغم من انقسام الرأي في داخل الصفوف الإسرائيلية باتجاه إخلاء المستوطنات من عدمه، إلاّ أن إسرائيل لم تستغل هذا الموقف من أجل أن تبدأ بإعداد الجمهور الإسرائيلي لمسألة إخلاءات مستقبلية محتملة للمستوطنات، ما يطرح تساؤلاً بشأن جدية الجانب الإسرائيلي في تفكيك المستوطنات.

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. إذ توضح المجزرة أنه حتى بعد توقيع الاتفاق بين الجانبين، فإن ذلك الأمر لم يُسهم في أن يُغير من طبيعة ونمط العلاقة التي كانت قائمة بين الطرفين قبل التوقيع. إذ استمرت هذه النظرة العدائية قائمة بين الجانبين، ووضحت المجزرة أن العلاقة القائمة بين الطرفين هي علاقة بين طرف محتل وطرف واقع تحت الاحتلال، وأنها لم تتطور بعد لتصل إلى مرحلة شريكين حقيقيين في معادلة مشتركة.

في نهاية هذا المبحث، نتطرق إلى الآلية التي ساهمت في تصعيد حدة التوتر بين الجانبين، بحيث أدت إلى ارتفاع الأصوات المعارضة لأوسلو، وساهمت في نهاية الأمر، في زيادة حدة التوتر بين الطرفين، وكان لها تأثير عميق على طريقة صناعة السياسة بالنسبة للجانب الإسرائيلي والفلسطيني.

وعليه، يبدأ المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل، بنقاش تأثير الأطراف المعارضة على مجمل الاتفاق، بحيث يتطرق في القسم الأول منه إلى مواقف الأطراف الإسرائيلية المعارضة، والتي تنقسم إلى جزأين؛ الأول يتناول مواقف اليمين الإسرائيلي والمستوطنين، في حين يتناول الثاني، مواقف بنيامين نتنياهو من مجمل الاتفاق. إذ يُناقش هذا القسم بجزأيه الآلية التي اتبعها كل منهما من أجل تقويض وإفشال الاتفاق.

أمّا القسم الثاني، فيناقش مواقف الأطراف الفلسطينية المعارضة، والتي تنقسم إلى قسمين اثنين المعارضة المسلحة، والتي كان لها آثار كبيرة على الاتفاق، ومعارضة النخبة السياسية. بحيث يتم النظر في النهج والسياسة المتبعة من قبل هذه الأطراف، والتي أدت في نهاية الأمر دخول الجانب الفلسطيني والإسرائيلي في حلقة من الاتهامات المتبادلة بشأن مسؤولية تطبيق ما جاء في الاتفاق.

خلاصة الفصل الثاني، وهو الفصل الأهم في الرسالة، تؤكد على أن نصوص الاتفاق لا يُمكن دارستها بمعزل عن التطبيقات العملية على الأرض، ولا بمعزل عن النوايا المبيتة للأطراف المؤثرة وللفاعلين الرئيسين في كل جانب، لذلك، هنالك حاجة ملحة لدارسة هذه نصوص الاتفاق في إطار التطبيقات العملية على الأرض.

الفصل الثالث- فرص نجاح الاتفاق

يناقش الفصل الثالث والأخير من الرسالة فرص نجاح الاتفاق، والسؤال الكبير الذي يطرحه هذا الفصل يتمحور حول إن كانت هنالك، في حقيقة الأمر، فرص فعلية لنجاح الاتفاق فيما لو تم الأخذ في عين الاعتبار مجموعة من العوامل، ولو تمت المحافظة على مجموعة من القضايا والأسس.

ونظراً لكوننا نركز في دراستنا على نصوص الاتفاق، فقد تم التركيز على موضوعين اثنين يتفرعان عن ذات الاتفاق، وهما ضرورة عدم اللجوء إلى سياسة العمومية والغموض، وتعزيز البنية الفلسطينية الداخلية.

بحيث تم في المبحث الأول مناقشة أهمية التزام الطرفين بعدم الاعتماد على الغموض والعمومية وضرورة مناقشة القضايا الحساسة، وذات الاهتمام المشترك بالنسبة للجانبين، ويناقش هذا القسم من خلال الطرح القائل بأن عدم مناقشة قضايا المرحلة النهائية هو الذي أدى إلى فشل توصل الجانبين إلى حل للأزمة التي نشأت بين الجانبين خلال الفترة الانتقالية، بحيث تم نفي هذا الادعاء، والتأكيد على أن هنالك مجموعة من العوامل التي أدت إلى فشل محادثات كامب ديفيد. وهذه العوامل ذات صلة بطبيعة العلاقة بين الجانبين، وبطبيعة التأثيرات الداخلية لكل جانب، والحقائق التي وُجدت خلال الفترة الانتقالية على الأرض، وهذا ينفي الطروحات القائلة بفشل الاتفاق نتيجة لعدم التطرق لمناقشتها، فهنالك حاجة لتوفير بيئة مناسبة وملائمة كيما تتوفر بيئة حقيقية لنجاح مفاوضات تتعلق بقضايا مصيرية.

أمّا المبحث الثاني من هذا الفصل فيناقش ما كان مفترضاً على الجانب الفلسطيني القيام به خلال الفترة الانتقالية، والمتمثل في تعزيز الموقف الفلسطيني عن طريق تعزيز بنيته الداخلية، من أجل أن يستطيع إثبات أن بمقدوره أن يكون مسؤولاً عن إدارة المناطق الفلسطينية، وجديراً بأن يكون له دولة مستقلة.

حيث تم في القسم الأول مناقشة تعزيز البنية الداخلية من خلال بندين يركزان على ضرورة تعزيز البناء المؤسساتي الفلسطيني واحترام سيادة القانون واستقلال القضاء، ومن خلال إشراك القوى المؤثرة في عملية صناعة القرار في الساحة الفلسطينية، وعدم تهميشهما.

غير أن خلاصة هذا الفصل، تؤكد على أن هذا الأمر يبقى نظرياً، وأنه لا يُمكن إثباته أو نفيه إلاّ من خلال التجربة العملية، فليس بالإمكان فحص إن كان بمقدور الجانبين التوصل إلى اتفاق أفضل مما تم التوصل في ظل الظروف الدولية والداخلية التي أحاطت بكل جانب، كما أنه لا يُمكن تأكيد أنه كان لدى الجانب الفلسطيني نية حقيقية في إنشاء دولة مؤسسات قوية في ظل الشخوص المسيطرة على سير العملية السياسية في ذلك الوقت.

جاء اتفاق أوسلو في مجمله بأسلوب العموميات في كثير من مواده ما أبقى الباب مفتوحاً لمزيد من المناقشات والمساومات لوضعه موضع التنفيذ. فهو يحمل عناوين عريضة، يحتاج كل عنوان منها إلى توضيح وتفسير وشرح أكبر وتفاصيل أكثر.

الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى جعل عمومية وغموض الاتفاق أحد أهم الأسباب الكامنة وراء فشله، فهي لم ترس أُسساً منهجية تتعلق بحل جذور الصراع المتمثلة بإنهاء الاحتلال، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بقيام دولته، والتأسيس لقواعد فعلية لبناء الثقة لتعايش سلمي منهجي بين الشعبين.

فالاتفاق بمواده مجتمعة، لا يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما لا يضمن أيضاً حلاً لقضايا رئيسة في الصراع تشكل مشكلة للجانبين؛ القدس، اللاجئين، والمستوطنات. كما أنه لا

يتضمن إقراراً واضحاً من جانب إسرائيل بإنهاء الاحتلال لأن إسرائيل لم تعترف أصلاً بأنها سلطة احتلال.

إن تركيبة الاتفاق بمجمله كانت تركيبة غامضة لجهة المصالح والحقوق الفلسطينية، لذلك وقع الجانب الفلسطيني في فخ الاعتقاد بأن الغموض الذي جاء في الاتفاق سيخدم الجانبين على الأرض، غير أن ما حصل هو العكس تماماً. فكل ما هو لإسرائيل موجود وواضح وبالإمكان بسهولة، في حين أن ما يتعلق بالجانب الفلسطيني غامض ويحتاج إلى توضيح وقد ينجم عن هذا التوضيح أكثر من تفسير. وبالتالي نجم عن هذه التفسيرات تضارب في التوقعات لجهة المصالح الفلسطينية وتحديداً فيما يتعلق بشكل الدولة التي ستمنح للفلسطينيين. لذلك، فإن الغموض البناء الذي كان يهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية لكلا الجانبين اتسم بخلل غير عادي لجهة التوازن في تحقيق المكاسب السياسية لطرف على حساب الآخر.

كما أن هذا الغموض المرتبط بإقامة دولة فلسطينية كان ذا صلة وثيقة بتكامل مفهوم السيادة على الأرض، وحقيقة الأمر كانت تشير إلى أن السيادة التي مُنحت للجانب الفلسطيني بموجب اتفاق أوسلو كانت سيادة منقوصة غير مكتملة لا تُفضي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية حقيقية. إذ لم يتمتع الفلسطينيون بسيطرة سوى على مناطق قليلة لا تتجاوز 25% على الورق، أي بموجب الاتفاق، و 3% على الأرض، أي على إثر الانسحابات الإسرائيلية الفعلية، علاوة على كون هذه المناطق تُشكل جيوبا صغيرة متفرقة تفصل بينها المنطقة (ج)، ما ألغى من ناحية فعلية مبدأ الوحدة الجغرافية المنصوص عليه في الاتفاق. كما وتظهر الصلاحيات الممنوحة للفلسطينيين لجهة المسؤولية عن المناطق من الناحية العملياتية أن الفلسطينيين لا يتمتعون بسيطرة خارجية لا على المعابر ولا على الحدود، ما يعني أن السيادة بمفهومها الداخلي والخارجي الذي يقتضي سيطرة فلسطينية على الأمور الداخلية، وسيطرة على الشؤون الخارجية لجهة السيطرة على الحدود لم يكن فعليا وإنما كان شكلياً.

وعليه، فإن عدم وضوح مفهوم السيادة منذ البداية، وعدم الإشارة بشكل واضح لما سيمنح للفلسطينيين من صلاحيات، أثار فيما بعد إشكاليات وتداعيات تضاربت مع توقعات الفلسطينيين في الإعلان عن قيام دولة مستقلة لهم.

كما وتأتي مرحلية الاتفاق، لتكون خللاً آخر فيه، فهذه المرحلية تُعتبر تجزئة لحل الصراع بين الجانبين، وليست عاملاً مساعداً في حله. وهي كفيلة بأن تجعل من الاتفاق عرضة للفشل في أية مرحلة من مراحل تطبيقه إن لم يتم التحرك جدياً والتجاوب فعلياً من قبل الطرفين على إنجاحه، ما يجعل الاتفاق أيضاً خاضعاً لأهواء وأمزجة الطرفين، وخاضعاً لنية الطرف الأقوى في تشكيل الحقائق على الأرض، وفرضها لاحقاً على طاولة المفاوضات. علاوة إلى التأكيد من قبل المتطرفين في الجانبين على هشاشة الاتفاق والعمل على تقويضه، وتقويض ما تم إحرازه بموجبه.

وبالإمكان تلخيص المخاطر التي نتجت عن اتباع سياسة المرحلية والغموض في الآتي:

1) صعوبة إلزام الأطراف الموقعة بالتقيد بالاتفاق الموقع، فكلما كان الاتفاق غامضاً كلما كان من الصعب إلزام الطرف المقابل به.
2) أنه يخلق شعوراً مغلوطاً بالتوصل إلى حلول جذرية للصراع بين الجانبين، وأن الصراع بين الطرفين قد شارف على الانتهاء، في حين أن العكس هو ما قد يحصل.
3) أنه يخلق شعوراً مغلوطاً فيما يتعلق بالمكاسب التي حققها كل طرف من مجمل الاتفاق.
4) أنه في حال فشل بناء الثقة بين الجانبين، عبر مراحل الاتفاق، فإن ذلك يعني فشل التقدم في المفاوضات بين الجانبين، وبالتالي فشل التوصل إلى حل بشأن القضايا النهائية المؤجلة.

5) أنه في حال لم يتم تحقيق النتائج المرجوة من الاتفاق خلال مراحله المختلفة، فإن ذلك يزيد من الإحباط الشعبي في الجانبين، ويدفع باتجاه زيادة حدة التوتر بينهما.

إذ أنه وعلى فرض أن الاتفاق المرحلي يُؤثر بشكل كبير على طبيعة الاتفاق النهائي، فإن ذلك يقتضي أن يكون الاتفاق مفصلاً، يُورد في بنوده التفصيلات المتعلقة بكيفية حل قضايا الصراع الرئيسة، فلا يتركها مفتوحة، ولا يؤجلها دون وضع نقاط رئيسة تتعلق بالشكل الذي من المفترض أن تكون عليه.

التسلسل الزمني لأهم مراحل أوسلو

- **30/10/1991** بدء مؤتمر مدريد للسلام.
- **23/6/1992** حكومة جديدة بزعامة حزب العمل تتولى السلطة في إسرائيل وإسحق رابين يصبح رئيساً للوزراء.

- **19/1/1993** إسرائيل تلغي قانون حظر الاتصال مع م.ت. ف. باعتبارها منظمة إرهابية.
- **20/1/1993** بدأ أول لقاء بين م.ت.ف. وإسرائيل في أوسلو.
- **20/8/1993** آخر لقاء بين م.ت.ف. وإسرائيل في أوسلو، والاتفاق حول مبادئ الحكم الذاتي.
- **3-5/9/1993** اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح حيث حصل عرفات على مصادقة اللجنة على الاتفاق.
- **9-10/9/1993** أقرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف الاتفاق.
- **9/9/1993** اعتراف م.ت.ف بإسرائيل في رسائل متبادلة.
- **10/9/1993** توقيع رابين على الاعتراف بـ م. ت.ف.
- **13/9/1993** توقيع إعلان المبادئ بشكل رسمي في واشنطن (اتفاق أوسلو).
- **14/9/1993** الاتفاق على جدول أعمال أردني إسرائيلي في واشنطن يمهد السبيل إلى معاهدة سلام رسمية.
- **9/2/1994** توقيع اتفاقية المعابر في القاهرة (وقعها عرفات + بيريس) ويسمى اتفاق القاهرة.
- **25/2/1994** مذبحة الحرم الإبراهيمي ارتكبها باروخ غولدشتاين.
- **29/4/1994** توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي.
- **4/5/1994** توقيع اتفاق غزة أريحا (عرفات + رابين) في احتفال أقيم في القاهرة حكم ذاتي مصغر في غزة وأريحا.
- **25/5/1994** انسحب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة.
- **1/7/1994** دخل الرئيس ياسر عرفات إلى غزة.
- **29/8/1994** توقيع اتفاق بشأن النقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية ومنح الفلسطيني مجالات محدودة للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية تشمل التعليم والضرائب ومسائل أخرى، ونقل سلطة الاختصاص بشأن هذه المسائل للفلسطينيين بالتدريج واكتمل في كانون الأول 1994، ووقع في معبر إيريز.
- **17/10/1994** اتفاقية السلام الإسرائيلي – الأردني.
- **4/7/1995** التوصل إلى اتفاق تقاسم الصلاحيات في المناطق أ، ب، ج.
- **23/9/1995** التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التسوية المرحلية في طابا (وقعها عرفات + بيريس، أوسلو 2، أو اتفاقية طابا).
- **28/9/1995** التوقيع على الاتفاقية الإسرائيلية – الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، أوسلو 2.
- **17/10/1995** دخلت القوات الفلسطينية الضفة الغربية.
- **4/11/1995** اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين على يد ايغال عامير.
- **24/4/1996** صادق المجلس الوطني على إلغاء البنود 2،9،10،19،20،21،22،23 من الميثاق بأغلبية 504 أصوات مقابل 54 صوت.
- **4/5/1996** كان يجب البدء بمفاوضات الوضع الدائم.
- **29/5/1996** فوز نتنياهو بالانتخابات الإسرائيلية.
- **24/9/1996** اندلاع أعمال عنف إثر قرار نتنياهو فتح نفق على جانب الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف.
- **15/1/1997** الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين على انسحاب القوات الإسرائيلية من الخليل وتنفيذ الاتفاق بعد يومين (عرفات + نتنياهو).
- **17/1/1997** إسرائيل تنسحب من أجزاء من مدينة الخليل.
- **18/3/1997** بدء العمل في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم في القدس.

- **19/7/1998** فشل محادثات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن الانسحاب الذي تأخر للقوات الإسرائيلية من مدن أخرى من الضفة الغربية.
- **15أو 23/ 10/1998** توقيع اتفاقية واي ريفير خخلال قمة للشرق الأوسط في واشنطن، واتفاق الفلسطينيين والإسرائيليين على تفاصيل انسحاب القوات الإسرائيلية واستئناف عملية السلام بعد تسعة أيام من المفاوضات، وتم تعديل جدول إعادة الانتشار للمرة الثانية على التوالي.
- **4/5/1999** نهاية الفترة المحددة للمرحلة الدائمة.
- **17/5/1999** انتخاب ايهود باراك رئيساً للوزراء.
- **4/9/1999** مذكرة شرم الشيخ الموقعة في مصر من قبل عرفات وباراك وتضع التعديل الثالث لإعادة الانتشار وتحدد تاريخاً نهائياً في 9/2000 لإنهاء محادثات الوضع الدائم.
- **10/9/1999** إسرائيل تنقل للسلطة السيطرة الإدارية على 7% من الضفة الغربية.
- **21/3/2000** إسرائيل تنسحب من 6.1% من الضفة متأخرة شهرين عن الموعد المحدد.
- **11-25/7/2000** محادثات كامب ديفيد.
- **28/9/2000** زيارة شارون إلى الأقصى.
- **16- 17/10/2000** قمة شرم الشيخ بين باراك وعرفات,
- **21- 27/1/ 2001** محادثات طابا.
- **16/2/2001** انتخاب شارون رئيساً للوزراء.
- **29/3/2002** اجتياح مناطق السلطة الفلسطينية.
- **30/4/2003** الولايات المتحدة تعلن خطتها الجديدة لاستئناف مفاوضات السلام (خطة خارطة الطريق).
- **12/10/2003** توقيع المسودة العامة لاتفاقية جنيف.

المراجـــع

مراجع اللغة العربية

الكتـب

أبو عفيفة، طلال. 1998. الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية *1897-1997*. د.م.ن.

بشارة، عزمي. 2005. من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديموقراطية الإسرائيلية. رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية.

البكري، علاء، حنان ريان . د.ت.ن. الوضع القانوني لملكية الأراضي في الضفة الغربية. القدس: جمعية الدراسات العربية.

بيريز، شمعون. 1994. الشرق الأوسط الجديد. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

الجرباوي، علي. 1999. البنية القانونية والتحول الديموقراطي في فلسطين. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية.

الحسن، خالد، سعيد الحسن. 1995. **حول اتفاق غزة – أريحا أولا**. ط 2. عمان: دار الشروق.

الدجاني، برهان. 1994. **مفاوضات السلام: المسار والخيارات والاحتمالات**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سافير، أوري. 1998. **المسيرة: حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

سعيد، إدوارد. 2002. **نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها**. ط 1. بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع.

الشقاقي، خليل، زياد أبو عمرو، علي الجرباوي. 1993. **قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي: غزة أريحا أولاً**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

الشقاقي، خليل. 2002. **مسيرة مترددة نحو الاعتدال: مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية *(1980 – 2001)***. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

صايغ، يزيذ. 2002. **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**. لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عباس، محمود. 1994. **طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبد الغني بسيوني، بسيوني. 2002. النظم السياسية: دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحريات والفكر الإسلامي والأوروبي. ط 1. الإسكندرية: منشأة المعارف.

قريع، أحمد. 1999. السلام المعلق (1): قراءات في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ـــــ. 2005. **السلام المعلق *(2)* في الطريق إلى الجولة الفلسطينية: قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ليش، آن. 1993. **الانتقال إلى الحكم الذاتي الفلسطيني**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هيكل، محمد حسنين. 2004. **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام – أوسلو ما قبلها وما بعدها**. ط 8. ج.3. القاهرة: دار الشروق.

هيلر، مارك، إريك لوران. **1994. مجانين السلام: القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل**. بيروت: دار الطليعة.

الدوريـات والمقـالات

إفرات، إلياشع. 1993. نحو السلام بالعودة إلى الوراء. هآرتس *8/11/1993*. (الاقتباس موجود في عايد، خالد. 1994. المستوطنون منذ إعلان المبادئ حتى ما بعد مجزرة الخليل. مجلة الدراسات الفلسطينية *18*: 197-210).

بشارة، عزمي. 1993. إنها كأس السم فلا داعي للهتاف. صحيفة الحياة *9/17/ 1993*. (المقال موجود في الحسن، خالد. سعيد الحسن. 1995. حول اتفاق غزة – أريحا أولا. ط 2. 1995. عمان: دار الشروق. 428-433)

بسوك، موطي. **1993**. دافار، 29/9/1993.

بروديت، ديفيد. 2002. أوسلو وباريس: التنفيذ والعبر. أوراق إسرائيلية: ما بعد الانهيار – مسيرة أوسلو: النجاحات والفشل 11: 57- 62.

بونداك، رون. 2002. من أوسلو حتى طابا: سيرورة منقطعة. أوراق إسرائيلية: ما بعد الانهيار – مسيرة أوسلو: النجاحات والفشل 11: 11-31.

بشارة، عزمي. 1994. خطاب مذبحة. مجلة الدراسات الفلسطينية 17: 47- 65.

بيان الفصائل الفلسطينية العشرة يُدين مشروع الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي. 1993. مجلة الدراسات الفلسطينية 16: 208- 210.

بيان صادر عن كتلة المعارضة الإسرائيلية. 1994. مجلة الدراسات الفلسطينية 17: 84-85.

جبريل، أحمد. 1993. تصريح للأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة. مجلة الدراسات الفلسطينية 16: 204.

الحروب، خالد. 1993. حماس واتفاق غزة – أريحا أولاً: الموقف والممارسة. مجلة الدراسات الفلسطنيية. 26:16-36.

الحوت، شفيق. 1993. بيان تعليق عضويته في اللجنة التنفيذية. مجلة الدراسات الفلسطينية 11: 198-199.

الخالدي، أحمد سامح، حسين آغا. 1993. بعد الاتفاق: نقاط التوتر في العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية الجديدة. مجلة الدراسات الفلسطينية 16: 3-10.

الخطيب، غسان. 1995. الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة: قراءة أولية. مجلة الدراسات الفلسطينية 18:24-25.

خمايسي، راسم. 1998. ممر آمن أم تواصل جيوسياسي في الدولة الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية 33: 26-53.

الدجاني، برهان. 1996. الحل البديل: فلسطين الموحدة. مجلة الدراسات الفلسطينية 26: 3-30.

دواس، أمين. 1992. المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في ضوء القانون الدولي. صامد الاقتصادي. 90: 81-111.

دياب، آمال. 1998. القانون الدولي والاستيطان الإسرائيلي. صامد الاقتصادي. 111: 93-107.

زريق، إيليا . 1993. فلسطين.. أية دولة؟. مجلة الدراسات الفلسطينية 16: 11-18.

سنيه، إفرايم. 1994. ما الذي يجب عمله؟. مجلة الدراسات الفلسطينية 17: 75-78.

شحادة، رجا. 1994. قضايا السلطة القانونية: تحليل قانوني لاتفاق- غزة أريحا. مجلة الدراسات الفلسطينية 19: 82-92.

شقاقي، خليل. 1995. اتفاق طابا للمرحلة الانتقالية: استعراض وتقييم. مجلة السياسة الفلسطينية 7و 8: 6-16.

زئيف شيف. 1994. على طريق المواجهة. مجلة الدراسات الفلسطينية 17: 78- 80.

عايد، خالد. 1994. المستوطنون منذ إعلان المبادئ حتى ما بعد مجزرة الخليل. مجلة الدراسات الفلسطينية 18: 197- 210.

عبد الشافي، حيدر. 1994. رسالة ثالثة إلى الجماهير الفلسطينية. (المقال موجود في الحسن، خالد. سعيد الحسن. 1995. حول اتفاق غزة – أريحا أولا. ط 2. 1995. عمان: دار الشروق. 335- 337).

عجاج، أحمد محمود. 1993. قراءة قانونية خاطفة في إتفاق غزة أريحا أولاً: غموض بنود التسوية ليس في صالح الفلسطينيين. الحياة 15/9/1993. (المقال موجود في الحسن، خالد. سعيد الحسن. 1995. حول اتفاق غزة – أريحا أولا. ط 2. 1995. عمان: دار الشروق. 563- 568)

عصفور، حسن. 1993. رؤية لاتفاق إعلان المبادئ. مجلة الدراسات الفلسطينية 16: 19-26.

غوشة، إبراهيم. 1993. بيان للناطق الرسمي باسم حماس يندد فيه بمشروع الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي. مجلة الدراسات الفلسطينية 11: 210- 213.

غوشة، سمير. د.ت.ن. مفاوضات الوضع النهائي. مجلة آفاق.
www. Aafaq.org/fact3/16.htm. (accessed Sep 1st, 2004)

معهد داحف الإسرائيلي. 1994. استقصاءات الرأي العام: استقصاء 27/2/1994. مجلة الدراسات الفلسطينية 17: 80-81.

مقدح، منير.1993. تصريح للمسؤول العسكري لقوات حركة "فتح" في لبنان. مجلة الدراسات الفلسطينية 11: 200.

مورافـ، ليفي. 1993. غضب مقدس ودوافع سياسية. دافار. 9/11/1993.

ياسين، أحمد. 1993. رسالتان من السجن من زعيم حماس إلى أتباعه. مجلة الدراسات الفلسطينية 16: 249- 252.

الخطابـات والمقابـلات

بيريز، شمعون. 2004. اتفاق أوسلو سينفذ بحذافيره وهو خطوة صحيحة وشجاعة . مقابلة مع موقع يديعوت أحرونوت على شبكة الانترنت بعنوان، ونُشر في صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ 14/9/2004.

شعث، نبيل. 1993. اتفاقية أوسلو (مقابلة). مجلة الدراسات الفلسطينية 16: 74-84.

عرفات، ياسر. 1993. أسوشيتدت برس. 26/9/1993.
www.netaxs.com\People\iris\G\P1 (accessed Oct 14, 2004)

ـــــ. 1993. الدورة المئة لمجلس جامعة الدول العربية. القاهرة 19-21 سبتمبر/ أيلول 1993.

ـــــ. 1993. مجلة الدراسات الفلسطينية. 16: 222-224.

ـــــ. 1993. مقابلة مع راديو مونتي كارلو. 1/9/1993.
www.netaxs.com\People\iris\G\P1 (accessed Oct 14, 2004)

ـــــ. 1994. مقابلة مع راديو مونتي كارلو. 5/4/ 1994.
www.netaxs.com\People\iris\G\P1 (accessed Oct 14, 2004)

مناع، عادل. مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور مناع بتاريخ 3/8/2005، عبر الهاتف.

نتنياهو، بنيامين، كلمة زعيم الليكود أمام الكنيست الإسرائيلي. يدعوت أحرونوت 22/9/1993.